وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

عنوان المذكرة:

مذكرة مكملة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي في العلوم السياسية

تخصص: دراسات استراتيجية وأمنية

الاستراتيجية الأمنية الصينية في جنوب شرق آسيا

في ظل العقيدة العسكرية الصينية الجديدة

إعداد الطالبة:

فتيحة بن شعشوع

إشراف الأستاذ:

حسين بهاز

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الجامعة الأصلية	الصفة
د. زموري ليندة	جامعة ورقلة	رئيسا
أ. بهاز حسين	جامعة ورقلة	مشرفا
د. طاجين فريدة	جامعة ورقلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

عنوان المذكرة:

مذكرة مكملة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي في العلوم السياسية

تخصص: دراسات أمنية واستراتيجية

الاستراتيجية الأمنية الصينية في جنوب شرق آسيا

في ظل العقيدة العسكرية الصينية الجديدة

إعداد الطالبة:

فتيحة بن شعشوع

إشراف الأستاذ:

حسين بهاز

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الجامعة الأصلية	الصفة
د. زموري ليندة	جامعة ورقلة	رئيسا
أ. بهاز حسين	جامعة ورقلة	مشرفا
د. طاجين فريدة	جامعة ورقلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

شكر وعرفان

أتقدم بالشكر إلى أستاذي المشرف "بهاز حسين" على توجيهاته

وملاحظاته وعلـى كل ما أسداه لي من نصح وتحــفيز

وكذلك الشكر موصول للدكتورة فريدة طجين

على رحابة صدرها التي لم تبخل بعطائها

دون أن أنسى الدكتورة ليندة زموري

كما أدين لجميع أساتذتي الأعزاء

بالشكر والعرفان. دمتم جميعا

دخرا لهذا الوطن العزيز

وللجامعة الجزائرية

أحبكم في الله

الإهـــداء

إلى والديّ العزيزين

إلى أَخَوَاتِي

مقدمة

1-توطئة:

يندرج موضوع هذه الدراسة ضمن الدراسات الأمنية، حيث يحاول التطرق والوقوف على التحول النوعي للصين في المجال الاستراتيجي في السنوات القليلة الماضية. ويرتبط هذا الانتقال في تحول الصين التي كانت تهتم بأمن أراضيها في عقيدتها التقليدية إلى الاهتمام بأمن البحار كمكون جديد يضاف إلى عقيدتها العسكرية، حيث تتطلع الصين تاريخيا وبشكل متزايد إلى البحر كامتداد حيوي لاستراتيجيتها، وطريقا للتنمية والنمو التجاري والاقتصادي اللذان يحتاجان إلى ممرات مائية أمنة لاسيما امدادات الطاقة وتصدير واستيراد المواد الأولية وتصدير البضائع والمنتوجات.

وكغيرها من الدول الكبرى تواجه الصين تهديدات أمنية متعددة ومعقدة، فضلا عن زيادة العقبات والتحديات الخارجية والتهديدات الأمنية التقليدية وغير التقليدية. وكما جاء في الكتاب الأبيض: " فقد تحول مركز الجاذبية الاقتصادي والاستراتيجي العالمي إلى منطقة آسيا عموما وجنوب شرق آسيا خصوصا والمحيط الهادي، فإن الولايات المتحدة الامريكية تحاول تنفيذ استراتيجية "إعادة التوازن" الخاصة بها وتعزز وجودها العسكري وتحالفاتها العسكرية في هذه المنطقة. أما اليابان فلا تدخر جهدا في اصلاح سياستها العسكرية والأمنية، إضافة إلى ذلك يقوم بعض جيرانها باتخاذ إجراءات استفزازية وتعزيز وجودهم العسكري على الشُعب المرجانية والجزر القريبة من الصين، وحتى التدخل في شؤون بحر الصين الجنوبي. كما أن النزاعات على الأراضي المتاخمة للصين لاتزال مشتعلة، وشمال شرق آسيا غارقة في عدم الاستقرار والإرهاب الإقليمي، والتطرف ..." كل هذا قد تسبب في بواعث قلق خطيرة وأثر بشكل سلبي على الأمن والاستقرار على طول محيط الصين.

ولما كانت الصين من الأطراف الإقليمية الفاعلة نتيجة الإمكانات والمقومات التي تتوافر عندها والتي تتنوع وتمتزج فيما بينها، لتشكل قوة صاعدة لا يستهان بها، لكونها تتمتع بعناصر قوة شاملة، تسعى إلى التطوير والتحديث لترتقي بنفسها إلى مصاف القوى العظمى من أجل السيطرة على البحار القريبة والبعيدة ضمن استراتيجية بحرية قادرة على رد أي احتواء ومنازعات في السلوك العسكري البحري الصيني، يعمل على زعزعة الثقة والأمن الإقليمي في مناطق النفوذ التي تسعى الدول السيطرة عليها، ما يقود إلى جعل الساحة الإقليمية ساحة منازعات وتصادمات وعدم ثقة وعسكرة وسباق تسلح بين الدول من أجل عدم السيطرة عليهم من قبل قوة إقليمية واحدة.

ولأن دراسة الاستراتيجية والعقيدة الأمنية الصينية دفعة واحدة شيء معقد، بسبب أن الصين دولة كبرى وكون الأمن مرتبط بالعديد من الجوانب السياسية والاقتصادية، ... فإن ذلك يجعل

مجال الدراسة واسع إلى حد لا يمكن التحكم فيه بشكل سليم وجيد، لذلك فقد ارتأينا أن نركز على الاستراتيجية الأمنية الجديدة التي تنتهجها الصين، والتي عرفت تحولا من مجال البر إلى المجال البحري ودراسة التوجه الجديد للاستراتيجية العسكرية الصينية في مناطق جنوب شرق آسيا التي تشكل مجالا وامتدادا حيوي للقوة الصينية، ومجال للنفوذ الاقتصادي والثقافي، وقد أدت جغرافيتها المميزة إلى الربط بين الشرق والجنوب الشرقي من جهة، وإطلالتها على بحر الصين الجنوبي وبحر الصين الشرقي من جهة أخرى، إلى جعلها محط اهتمام للاستراتيجية الأمنية الصينية.

2-أهمية الموضوع:

يعتبر موضوع الأمن من الموضوعات الشائكة والقضايا البارزة التي لا تغيب عن أجندة مختلف الدول، خاصة وأن العالم اليوم يمر بتغيرات متسارعة، والصين في مرحلة حرجة من الإصلاح والتنمية في محاولات الصعود، وذلك من أجل السعي لتحقيق الحلم الصيني لتحقيق التجديد العظيم للأمة الصينية. من هنا تبرز أهمية الدراسة إذ تواجه الصين العديد من الرهانات:

1. الأهمية الجيواستراتيجية والجيو سياسية لمنطقة جنوب شرق آسيا بالنسبة للصين.
2. ظهور النمور الآسيوية كقوة اقتصادية بارزة ومؤثرة، تسعى لفرض وجودها.
3. الصراع بين القوى الكبرى من أجل الزعامة في منطقة جنوب شرق آسيا، وكذا المنافسة الخارجية من الولايات المتحدة الامريكية بهدف تحقيق إعادة التوازن بالمنطقة.
4. الصراع الذي تتميز به منطقة جنوب شرق آسيا من أجل تحقيق التوازن الإقليمي.

3-أسباب اختيار الموضوع:

تضافرت وتداخلت العديد من الأسباب التي كانت الدافع وراء اختيارنا لهذا الموضوع منها الأسباب الذاتية التي تتعلق بشخصي كطالب أو كباحث، وأسباب موضوعية تتعلق بطبيعة الموضوع ومميزاته خاصة فيما يتعلق بدراسة التغير في استراتيجية دولة قوية صاعدة كالصين.

أ-الأسباب الذاتية:

- اختيارنا لهذا الموضوع لم يكن عشوائيا أو بمحض الصدفة، وإنما كان لخلفية شخصية واهتمام شديد بالصين وحضارتها وشعبها، وطريقة عيشهم، خاصة وأنهم شعوب تقطن على ضفاف الأنهار، وما تتميز به نتيجة لذلك، إذ تمثل أعرق الحضارات مثل الكونفوشيوسية، وأكثر شيء الاعجاب بجديتهم في كل الأمور أهمها تقديس العمل وكذا

- ❖ النزعة القومية المفرطة في شخص المواطن الصيني بشكل لافت للانتباه في سلوكه في دولة يعيش فيها أزيد من مليار نسمة.
- ❖ الميل الشديد للدراسات الاستراتيجية، خاصة إذا ما تعلق الأمر بدراسة عقيدة عسكرية جديدة لدولة عملاقة، تنافس أعتى وأعظم القوى في العالم الولايات المتحدة الأمريكية.

ب-الأسباب الموضوعية:

- ❖ تعود الأسباب الموضوعية إلى أهمية العامل الجيوبوليتيكي للاستراتيجية الأمنية العسكرية والذي يعد أحد أهم العوامل في تحديد السياسية العسكرية لأي دولة، كما أن دراسة هذا الموضوع يعد مكسبا ثمينا يضاف إلى حقل الدراسات الأمنية.
- ❖ كون الموضوع يحمل نظرة جديدة وتطلع جديد يصلح أن يكون نموذجا في حقل الدراسات الاستراتيجية.
- ❖ كون الصين دولة كبرى، تطمح إلى تعزيز قوتها في منطقة جنوب شرق آسيا، خاصة ما تعلق ببحر الصين الجنوبي.
- ❖ على اعتبار المنطقة مجالا خصبا للدراسات الأمنية والدراسات الاستراتيجية كونها منطقة تنافس القوى العظمى، مما جعلها تتمتع باستقطاب وجذب واهتمام عالمي، ومادة دسمة في الدراسات الآسيوية.
- ❖ تسليط الضوء على أهمية القوة البحرية ودراسة نظرية الاستراتيجي ألفريد ماهان صاحب نظرية القوة البحرية العسكرية، حيث بدأت المناقشات حول أهمية هذا الجانب إذ لا تستطيع دولة ما أن تحتفظ برقعتها إذا بقيت ساكنة دون حراك، لاسيما الدول التي لها منافذ بحرية، وهو ما ينطبق على الصين.

4-الإشكالية:

جاء في الكتاب الأبيض تحت عنوان "الاستراتيجية العسكرية الصينية" والذي ورد في قرابة التسعة آلاف صفحة أن "الاستراتيجية تركز على المبدأ التوجيهي "الدفاع النشط"، وأن الصين لن تهاجِم ما لم تهاجَم، ولكننا سنشن بالتأكيد هجوما مضادا إذا ما تعرضنا لهجوم". وفي ظل دولة قوية وصاعدة، في إقليم تتعدد فيه القوى الصاعدة، إضافة إلى المنافسة الخارجية في منطقة جنوب شرق آسيا خاصة منها الولايات المتحدة الأمريكية، وفي ظل المناقشات حول أهمية القوة البحرية استنادا إلى مقولات الاستراتيجي ألفريد ماهان، خاصة وأن الصين تقع ضمن إطار جيوسياسيى وجيواستراتيجي متميز ما يقوض حدة التهديدات الأمنية فان ذلك يدفعنا لطرح التساؤل التالي:

- **ما هي مرتكزات الاستراتيجية الأمنية الصينية في ظل النزعة البحرية الجديدة التي تسعى لتأكيد الدور الصيني في السيطرة على المجال الحيوي في جنوب شرق آسيا؟**

تنبثق عن هذه الإشكالية أسئلة فرعية كالتالي:

* ماهي المحددات الداخلية والخارجية للاستراتيجية الصينية؟
* ما هي دعائم النزعة البحرية الجديدة للتوجهات الاستراتيجية الصينية؟
* ماهي مختلف التحديات التي تواجه الصين في توجهاتها الجديدة؟
*ما مستقبل منطقة جنوب شرق آسيا في إطار النزعة الصينية الجديدة نحو عسكرة البحر؟

الفرضيات:

- يلعب الموقع الجيو–استراتيجي للصين دورا هاما للتحرك في دوائر النفوذ المختلفة سواءا بريا أوبحريا.
- ارتباط المقومات الاقتصادية والعسكرية كدافع رئيسي للتوجهات الجديدة للصين.
- تصادم الاستراتيجية الصينية بالتواجد الأمريكي في جنوب شرق آسيا والنفوذ البحري في الارخبيلات.
- تواجد نظام إقليمي يحتوي على قوى صاعدة قد تفرض توازنا جديدا.
- يكتسي التنافس الصيني الأمريكي في الجوار القريب أهمية كبرى في بلورة هذا التوجه الجديد.
- ارتباط التحديات المختلفة لهذه التوجهات بتطلع الصين إلى لعب دور أساسي في نظام متعدد الأقطاب.

أهداف الدراسة:

حظي موضوع الاستراتيجية الصينية باهتمام أكاديمي في الأوساط العربية منها والغربية، وفي هذا الإطار تعتبر كتابات زانج وينمو أستاذ أبحاث الفضاء بجامعة بكين، في الاستراتيجية الصينية من أكثر الكتابات تأثيرا في فضاء التفكير الاستراتيجي الصيني. فدراسته المطولة بعنوان "القوة البحرية والخيارات الاستراتيجية للصين، تعتبر من الدراسات التأسيسية في هذا المجال. وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على أهمية الموضوع، وكذا أهمية المنطقة الإقليمية كنطاق استراتيجي يضم قوى صاعدة متعددة، أهمها الصين التي تنافس الولايات المتحدة على ريادة العالم.

أدبيات الدراسة أو الدراسات السابقة:

من المهم جدا الوقوف على بعض الدراسات التي تناولت الموضوع المبحوث فيه، حيث إن ذلك يضفي مزيدا من الفهم المعمق للموضوع، كما يمكن الباحث من الاطلاع على جملة الدراسات والأدبيات السابقة، وأخيرا يمكن من الوصول إلى نتائج جديدة. وقد استقينا دراستنا هذه ونهلنا من جملة دراسات أكاديمية تطرقت للموضوع، سواء كتب، أو رسائل ماستر، أو دكتوراه، أو مجلات سياسية أو مراكز بحوث، أو مقالات، نذكر منها:

1. انشاء القوة البحرية الصينية، التحديات وادارة الاستجابات: The Making of Maritime Power Chain's Challenges and Policy Responses، للكاتب كونج زهيغو kong Zhiguo، والذي ترجمه إلى العربية حليم نصر في جانفي 2017، الكتاب جاء في 327 صفحة، وستة فصول. يدرس الكتاب نهضة الصين البحرية، والتحديات التي تواجهها من منازعات مع البلدان المجاورة حول بعض القضايا السيادية وكذلك صراعاتها مع القوى العظمى التي تسعى إلى السيطرة الاستراتيجية على البحار القريبة من الصين، وحلمها في التطلع لأن تكون قوة بحرية عظمى، وتحقيق النهضة الصينية البحرية.
2. السياسة العسكرية الصينية في بحر الصين الجنوبي وانعكاساتها على الأمن الإقليمي: وهي مذكرة لنيل شهادة الماستر لمولود خدايش سنة 2017/2016، التي تطرقت لدراسة سلوك المؤسسة العسكرية الصينية، من خلال قولتها البحرية في بحر الصين الجنوبي، باعتباره بحرا استراتيجيا، وما لذلك من انعكاسات على الأمن الإقليمي للمنطقة.
3. الاستراتيجية الصينية لأمن الطاقة وتأثيرها على الاستقرار في محيطها الإقليمي: آسيا الوسط–جنوب آسيا–شرق وجنوب شرق آسيا: رسالة دكتوراه لعبد القادر دندن، قام بالإشراف عليها حسين قادري، بجامعة الحاج لخضر بباتنة، سنة 2013/2012. يتناول مشكلة أمن الطاقة في الصين، واستراتيجيتها في التعامل معها، خاصة بعد النمو الاقتصادي الذي عرفته بعد الإصلاحات الاقتصادية وحاجاتها المتزايدة للطاقة، استجابة لمتطلبات عجلة النمو من جهة، وللتماشي مع زيادة الاستهلاك الداخلي.
4. الاستراتيجية العسكرية سياسة وأسلوب الحرب: وهو كتاب لجون ستون، جاء في 218 صفحة صادر عن مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سنة 2014. الكتاب

جاء في سبعة فصول، حيث يهدف الكاتب إلى تحديد ما يعتبر أبرز تحد يواجه الاستراتيجيين وهو تحديد هدف الحرب.

5. دراسة موسومة باستراتيجية الصين البحرية وأثرها على الأمن الإقليمي: ليونس مؤيد يونس مصطفى، وهي دراسة صادرة عن مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية عن جامعة الموصل، بتاريخ 3 مارس 2018، تتحدث الدراسة عن الاستراتيجية البحرية الصينية، وانعكاساتها وتأثيراتها على الأمن الاقليمي في المنطقة. حيث وقفت الدراسة على نقاط القوة في البحرية الصينية وتطويرها المستمر، الذي تسعى من خلاله الصين إلى تحقيق نهضة بحرية تمكنها من السيطرة على البحار القريبة منها، والتي تعتبرها قضايا سيادية.
6. دراسة موسومة **بإعادة تطوير الصين وجيش التحرير الشعبي الاستراتيجية العسكرية واستراتيجية الأمن القومي، ومفاهيم الردع، والقدرات القتالية**: لكريستين غانيس، تيموثي آرهيث. وهي دراسة صادرة عن مؤسسة RAND سانتا مونيكا، كاليفورنيا 2016تتحدث عن إعادة تطوير الجيش الصيني حيث وقفت الدراسة على نقاط القوة في الجيش الصيني بالإضافة إلى العديد من الكتب والمقالات التي تحدثت وبإطناب عن القوة البحرية الصينية وعقيدتها العسكرية الجديدة والآخذة في التطور الملفت للانتباه.

النظريات المعتمدة ومبررات اختيارها:

اعتمدت هذه الدراسة على نظرية رئيسية واحدة، وبعض النظريات الاستراتيجية المرتبطة بالجانب العسكري العملياتي، وكذا النظريات الاستراتيجية المرتبطة بالجغرافيا السياسية والمتعلقة

بإدارة الصراع الدولي، ومن بينها نظرية القوة البحرية، والنظرية الواقعية البنيوية، ونظرية الدور، ونظرية الأمن الإقليمي.

- **نظرية القوة البحرية:** أو استراتيجية القوة البحرية، لألفريد ثاير ماهان، وهذا بالنظر لما تفرضه طبيعة الموضوع الذي يركز على دراسة العقيدة العسكرية الصينية في جنوب شرق آسيا، حيث تقوم بتحليل القوة الصينية البحرية، وتشرح بالتفصيل اهتمام الصين المتزايد في هذا المجال الحيوي، إضافة إلى تفاعل القوى البحرية في منطقة جنوب آسيا.
-

المناهج المتبعة ومبررات اختيارها:

1. **المنهج الوصفي التحليلي:** ويعتبر أهم أداة لفهم هذا الموضوع، وذلك في فهم وتفسير الظاهرة السياسية العسكرية للصين، والوصول إلى أهم المرتكزات والمعالم والمفاهيم

الرئيسية، والتي تنطلق منها الدراسة للبحث عن المعلومات والأفكار والاستراتيجيات وتحليلها، ومن ثم التتويج بنتائج الدراسة.

2. **اقتراب النظامي النسقي:** إذ تقتضي الدراسة إلى الوقوف على أهم المحطات التاريخية البارزة في تاريخ الصين وتطورها، وكذا اعتماد المسح الاحصائي، من أجل تثمين الدراسة وصقلها بالحجج والبراهين والاثباتات.
3. **المنهج المقارن:** استعملت الدراسة هذا المنهج الذي نعني به دراسة أوجه الشبه والاختلاف في مضامين الظاهرة موضوع البحث فهو يمكننا من تحليل الاستراتيجية العسكرية الصينية بين القديمة التي كانت تعتمد على حماية البر والحديثة التي تسعى إلى عسكرة البحر، كما يمكننا من تحليل الانعكاسات الناجمة عن هذه الاستراتيجية.

حدود الدراسة الزمانية والمكانية:

أ) –الحدود المكانية للدراسة: تقسم منطقة جنوب شرق آسيا إلى إقليمين فرعيين، الأول بحري يضم كل من الفلبين، أندونيسيا، ماليزيا، سنغفورة، سلطنة بروناي. أما الإقليم القاري المحدود من جهة بنهر الميكونج ومتصل من جهة أخرى بريا بالصين ويضم كلا من مينمار، تايلاندا، كمبوديا، لاوس، وفيتنام.

ب) –الحدود الزمانية للدراسة: تم تحديد الإطار الزماني للدراسة ما بين 2015 وحتى 2019، وهو تاريخ صدور الكتاب الابيض، والذي ورد في تسعة آلاف صفحة، لم يترجم منه إلا أهم النقاط التي أرادت الصين أن تدلي بها وتوضحها فقط.

صعوبات الدراسة:

أسال الحديث عن الصين الكثير من الحبر، وبذلك تعددت الكتب والمراجع التي تحدثت عن قوة وتطور هذا البلد، ما جعل حصر وانتقاء أهم المراجع الأكاديمية من الصعوبة بما كان. ورغم أن جل المراجع المرتبطة بالموضوع باللغة الإنجليزية والدوائر البحثية الآسيوية، وقلة المراجع المتخصصة في الموضوع أكاديميا.

وعلى اعتبار أن السياسة الصينية لا تعتمد التصريحات ولا تبدي من عقيدتها الاستراتيجية إلا ما ظهر منها، فإن ذلك صعب من مهمة الوصول إلى الكثير من المعلومات والوثائق الرسمية.

صدور وثيقة العقيدة العسكرية بعدد هائل من الصفحات–تسعة آلاف صفحة–وباللغة الصينية، ما زاد من صعوبة ترجمتها أو حتى حصرها أو الوصول إليها.

إضافة إلى ضيق الوقت، حيث لم تتح لنا الفرصة الكافية للاطلاع على جل المراجع والكتابات التي وردت في هذا الموضوع بالحجم والقيمة اللازمة التي تتطلبها الدراسة.

خطة الدراسة:

يتطرق **الفصل التمهيدي** الى مقاربة نظرية مفاهيمية للدراسة حيث يتناول هذا الفصل تأصيل نظري ومفاهيمي للمفاهيم الرئيسية للدراسة، وكذا المقاربات النظرية المفسرة للاستراتيجية والأمن حيث يركز **المبحث الأول على** الاستراتيجية والمفاهيم الأمنية من خلال دراسة في الدلالة الاصطلاحية، حيث يتناول الاستراتيجية ومفهوم الامن والدلالات الاصطلاحية، والمقاربات النظرية للاستراتيجية والأمن. اما **المبحث الثاني** فيستعرض الجيوبوليتيكا والتصادم النظري للقوى البرية والبحرية، ونظريات القوة البرية لكل من ماكندر وسبيكمان، ونظرية القوة البحرية لألفريد ماهان. في حين تطرق **الفصل الأول للاستراتيجية الصينية من خلال قراءة في المقومات والمحددات الداخلية والخارجية بالتطرق للمحددات الداخلية للاستراتيجية الأمنية الصينية** والوقوف على المقومات السياسية والجغرافية المجتمعية والثقافية الاقتصادية والعسكرية وطبيعة النظام السياسي الصيني من خلال قدرات البناء الاستراتيجي ثم **المحددات الخارجية للاستراتيجية الأمنية الصينية** من خلال مكانة بحر الصين الجنوبي في الاستراتيجية الصينية واهمية جزر سبراتلي والتحديات الإقليمية، التنافس الأمريكي الصيني في منطقة جنوب شرق آسيا والباسفيك **اما المبحث الثالث فتناول السلوك الصيني تجاه القوى الإقليمية في المنطقة** ثم القضية التايوانية في الاستراتيجية الصينية، العلاقات الصينية – اليابانية و اخيرا التوافق الاستراتيجي الصيني – الهندي. **في حين تناول الفصل الثاني الاستراتيجية الصينية من النزعة البرية نحو النزعة البحرية**، من خلال العقيدة العسكرية للصين، القدرات العسكرية الصينية والتعاون الأمني، **المبحث الثاني تعرض لدورالاستراتيجية الصينبة في التنمية في جنوب شرق اسيا** وتطور القوة البحرية الصينية، الأهداف الأمنية والاقتصادية للتوجهات الصينية الجديدة **ثم النزعة البحرية في العقيدة العسكرية الصينية الجديدة** من خلال تطوير الأنظمة البحرية **ومنه الحديث عن** الاتجاهات المستقبلية للسلوك الصيني في ضوء المستجدات والتحديات الراهنة، **واخيرا استنتاجات عامة.**

الفصل التمهيدي

مقاربة نظرية مفاهمية للدراسة

الفصل التمهيدي

مقاربة نظرية مفاهيمية للدراسة

لا شك في أن هناك تلازما مفاهيميا وآخر عمليا بين مفهوم الأمن والاستراتيجية، بحيث يعتبر الأول غاية والثاني هو الطريق الموصل إلى تلك الغاية، وبقدر أهمية جزئيات الأول وحيويتها وربما أوليات الأمن، تُصَمَمُ الاستراتيجيات المناسبة التي تضمن تحقيق الأمن أو على الأقل تحقيق الحد الأدنى منه، بل إن مبرر الفكر الاستراتيجي ونظرياته الأولى والواضح هو تحقيق الأمن أو توضيح طرق بناء الأمن داخل المجتمعات والدول وما بين الدول على مستوى العلاقات الدولية.

المبحث الأول: الاستراتيجية والمفاهيم الأمنية: دراسة في الدلالة الاصطلاحية

لقد أشار "باري بوزان" و"لان هانس" إلى هذه العلاقة عندما صنفا الدراسات الاستراتيجية كفرع للدراسات الأمنية على افتراض أن الأمن هو الغاية الكبرى والنهائية للناس كفرادى والمجتمعات والدول كجماعات، مهما تكن الاستراتيجيات وأدواتها وأساليبها المعتمدة والموارد المخصصة لتنفيذها، يجب أن يكون الأمن هو غايتها النهائية، وذلك استنباطا من السلوك الواقعي للدول والأفراد.[1]

المطلب الأول: الاستراتيجية ومفهوم الأمن: قراءة في الدلالات الاصطلاحية

شغلت الاستراتيجية اهتمام واسع لدى مفكري ومثقفي وأكاديميي العلوم السياسية، لما لها من أهمية بالغة وعلاقة وطيدة برسم أهم السياسات والاستراتيجيات الدولية. تلك الأهمية التي حظيت بها الاستراتيجية جعلت منها مرجعا متفردا ولصيقا بتحديد أهم الأفعال في الحياة البشرية.

أولا: مفهوم الاستراتيجية: تطور مفهوم ومعني كلمة استراتيجية عبر مختلف عصور التاريخ العسكري وفقا لاختلاف وتطور التقنية العسكرية من عصر لآخر، من هنا فإن من الصعوبة بما

[1] عامر مصباح، **علم الاستراتيجية وتحليل قضايا الشرق الأوسط، كلية السياسة والعلاقات الدولية**، الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2017، ص 382.

كان إيجاد أو الوقوف على تعريف جامع ومانع لكلمة الاستراتيجية، لأنه لا يوجد تعريف دقيق وموحد لهذا المصطلح.

تعود الأصول المرجعية لمصطلح "الاستراتيجية strategy" إلى العهد اليوناني للدلالة على الآداء الجيد للقيادة وفن التدبير العام لشؤون السياسة، فهي كلمة مشتقة من الاصطلاح اليوناني القديم "strategia"، والذي هو مأخوذ بدوره من لقب أعضاء مجلس الشيوخ "strategos"، وهو لقب مركب من كلمة "stratos" والتي تعني القوات، ولفظة "ago" والتي تعني القيادة، وبالتالي يشير المعنى الكلي للمصطلح إلى "قيادة الجيش". وهذا يعني أن الاشتقاقات الاصطلاحية المختلفة لمفهوم "الاستراتيجية" تشترك في معنى "فن قيادة الجيش". مما يعني ارتباط المصطلح أساسا بالشؤون العسكرية وفن قيادة الجيوش من أجل تحقيق الهدف لاستراتيجي للسياسة وهو كسب الحروب.[1]

من ناحية التحديدات المفاهيمية، جمع حسن توركماني* مجموعة من التعاريف لمصطلح "الاستراتيجية" المقترحة من قبل المفكرين الاستراتيجيين، والعسكريين، ورجال السياسة، وبعض المفكرين، التي ركزت على فكرة الربط بين الاستراتيجية والشؤون العسكرية، فيعرفها كارل فون كلاوزوفيتز أنها " فن إعداد المعارك ووضع الخطط العامة للحرب."[2] أما ليدل هارت Liddel Hart: "فيرى أنها فن استخدام مختلف الوسائل العسكرية لتحقيق هدف السياسة."[3] والجنرال الفرنسي بوفريرى أنها " فن التنسيق بين جميع قوات دولة أو مجموعة دول، هدفها الحصول على النتيجة التي تحددها سياسة مشتركة واحدة."[4] أما عن هيئة أركان القوات المسلحة الأمريكية فترى أنها " فن وعلم استخدام القوات المسلحة للدولة بغرض تحقيق أهداف السياسة القومية عن طريق القوة أو التهديد باستخدامها".[5]

---

[1] عامر مصباح، مرجع سبق ذكره ص13.

* العماد الركن **حسن توركماني**(18– 1935يوليو2012) معاون رئيس الجمهورية العربية السورية للشؤون السياسية وعضو القيادة القطرية بحزب البعث الحاكم ونائب القائد الأعلى للجيش والقوات المسلحة وزير الدفاع السوري بالفترة من 12 ماي 2004 حتى 9 جويلية 2009 .

[2] كارل فون كلاوزوفيتز. **عن الحرب**، ترجمة: سليم شاكر الامامي، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص 175.

[3] ليدل هارت. **الاستراتيجية وتاريخها في العالم**، ترجمة: هيثم الأيوبي، بيروت: دار الطليعة، 1967، ص 397.

[4] عامر مصباح، مرجع سبق ذكره، ص 14.

[5] عامر مصباح، مرجع سبق ذكره، ص14.

النقطة المشتركة بين هذه التعاريف لمصطلح "الاستراتيجية" كونها مدينة لمفهمة كلاوزوفيتز المؤكدة على الرابطة الوثيقة بين استخدام القوة العسكرية أو التهديد بها من أجل تحقيق أهداف السياسة.

وتعريف لينين الاستراتيجية أنها التي تتضمن تأخير العمليات إلى الوقت الذي يسمح فيه الانهيار المعنوي للخصم للضربة المميتة بأن تكون سهلة وممكنة.[1] أما كوزلوف فيرى لأنها عملية خلق الوسائل العسكرية التي تمكن السياسة من الحصول على أهداف.* وسوكولوفسكي يرى أن الاستراتيجية العسكرية تمثل مجموعة من المعارف النظرية التي تعالج قوانين الحرب كصراع مسلح دفاعا عن مصالح طبقية محددة. وتدرس الاستراتيجية في ضوء التجارب العسكرية والأوضاع السياسية والعسكرية والطاقات الاقتصادية والمعنوية، وأساليب تصريف الحروب، ووجهات نظر العدو المحتمل وأوضاع الحرب المقبلة وطبيعتها وطرائق الاعداد لها وتسيير دفتها وفروع القوات المسلحة، وأسس استخدامها الاستراتيجي، بالإضافة إلى أسس الحرب المادية والتقنية وتظل في الوقت نفسه مجال النشاط العملي للقيادة السياسية والعسكرية العليا في القيادة العامة ومقرها، والمتعلق بفن إعداد البلاد للحرب وتصريف الصراعات المسلحة في ظل أوضاع تاريخية محددة. لأما صن تسو *San Tzu يقول "يمكن مقارنة أي جيش بالماء، فالماء يترك المرتفعات ويغزو الأماكن المنخفضة وهكذا الجيش يتفادى القوة ويهاجم الضعف، السيل ينتظم حتى تضاريس الأرض والانتصار يحرز بالتلازم مع وضعية العدو."[2]

---

[1] نسيمة طويل. **الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا: دراسة لمرحلة الحرب الباردة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر باتنة: سنة 2009-2010، ص 21.

* كوزلوف بيتر كوزميش (1863-1935) – الروسية مسافر، باحث في آسيا، أحد المشاركين البارزين في اللعبة الكبرى. كان عضوا فخريا في الجمعية الجغرافية الروسية، وهو عضو في الأكاديمية الأوكرانية للعلوم وأحد أوائل كتاب السير الذاتية في Przhevalsky.

* سون تزو (ولد في عام 551 قبل الميلاد، وتوفي عام 496 قبل الميلاد)، سون تسو (Sun Tzu) اسمه سون وو، ولقبه تشانغ تشينغ ، وهو من مواليد محافظة هوي مين بمقاطعة شاندونغ بالصين اليوم، عاش في فترة مملكة "تشي" في عصر الممالك المتحاربة.

[2] صن تسو، **فن الحرب**، ترجمة: أحمد ناصيف، دمشق: دار الكتاب العربي، ط1، 2010، ص 64.

القاسم المشترك بين التعاريف السابقة للاستراتيجية أنها مجموعة من المعارف النظرية اتي تعالج قوانين الحرب كصراع مسلح دفاعا عن مصالح طبقية محددة، وتدرس الاستراتيجية في ضوء التجارب العسكرية والأوضاع السياسية والطاقات الاقتصادية والمعنوية.

القاسم المشترك بين التعريفات المختلفة للاستراتيجية هو ((أنها علم وفن استخدام الوسائل والقدرات المتاحة ضمن عملية متكاملة مخطط لها يعين صانع القرار على تحقيق هدف السياسة العليا في وقت السلم والحرب)) وهو التعريف الشامل للاستراتيجية.

ثانيا: مفهوم الأمن: يكتسي موضوع الامن أهمية بالغة في العلاقات الدولية، لما له من نقاشات مستفيضة جعلته يتمتع باهتمام أكبر من باقي المصطلحات المعاصرة على غرار السلام، القوة، والحرب. بيد أن ظهور الأمن كمفهوم لم يتم بلورته جملة واحدة، حيث إنه جاء عبر مراحل حتى وصل إلى ما هو عليه اليوم. وتعود أول محطة لبداية الاهتمام بمفهوم الامن بدءا من معاهدة وستفاليا 1648 إلى يومنا هذا، إلا أنها لم تظهر بوظوح وبشكلها الحالي إلا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة.

الدلالة اللغوية: يعرف الأمن في اللغة العربية على أنه الاطمئنان من الخوف، قال تعالى:﴿ وإذ جعلنا البيت مثابة للناس وأمنا ﴾[1]. واشتقت كلمة الأمن في القرآن الكريم من كلمة أخرى هي "الإيمان"، فالأمن في الأصل هو الاطمئنان الناتج عن الوثوق بالله، وهذا ما ينجر عنه راحة النفس إذ نـجد قوله تعالى:﴿ فاعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وأمنهم من خوف.

الدلالة الاصطلاحية: في حده الأنى يتمثل في تقليص المخاوف وتلطيف خطورة التهديد، وفي حده الأعلى تحقيق الرفاهية الاجتماعية، ولقد أورد "باري بوزان Barry Buzan" مجموعة من التعاريف لمصطلح الأمن، منها تعريف "ولتر ليبمان Walter Lippmann" الذي يرى أن: "الدولة الآمنة هي الدولة التي ليست في خطر التضحية بقيمها الجوهرية إذا أرادت تجنب الحرب، وهي قادرة إذا واجهت تحديا، تأكيد قيمها بواسطة النصر في مثل هذه الحروب".

ومن الناحية النقدية، يرى "أين بلاني Ian Bellany" بأن: "الأمن ذاته هو التحرر النسبي من الحرب، المقرون بالتوقعات العالية نسبيا التي تقضي بأن الهزيمة سوف لا تكون نتيجة لأي حرب التي يجب أن تحدث".

وكذلك يرى "جون مروز John E. Mroz" بأن الأمن هو: "التحرر النسبي من التهديدات المؤذية". ويرى كل من "فرانك تراجير Fran N. Trager" و"سيموني F. N. Simonie" بأن:

[1] الآية 125: سورة البقرة

"الأمن القومي هو جزء من سياسة الحكومة، ويكون كهدف لخلق الشروط السياسية الدولية والمحلية المؤيدة لحماية أو توسيع القيم الوطنية الحيوية ضد الخصوم الموجودين أو المحتملين"[1].

تحول مفهوم الأمن وتوسيع مجالاته: لقد طرحت تصورات جديدة لمفهوم الأمن مع الأخذ بعين الاعتبار متغيرات عديدة أهمها:

- ❖ حلول مفهوم التهديد محل مفهوم الخطر الذي ساد خلال مرحلة الحرب الباردة، فالخطر معلوم المصدر بينما يكون التهديد مجهول المصدر وتوقيت الوقوع.
- ❖ تزايد مراكز التأثير في النظام الدولي، بسبب تزايد الفواعل في العلاقات الدولية. حيث لم يعد التهديد بالضرورة عسكريا، بل صارت مصادره متنوعة: تجارة المخدرات، الجريمة المنظمة العابرة للحدود، الفقر، التلوث البيئي، الإرهاب الدولي، انتشار الأوبئة والأمراض،

هذا التنوع في التهديدات الأمنية جعل الدراسات الأمنية متعددة التخصصات، في غياب منظور أمني شامل ومتخصص.

خصائص الأمن، وأبعاده:

أولا: خصائص الأمن: يتميز بمجموعة من الخصائص نذكر منها ما يلي:

النسبية: أي أن الدولة قد تحقق أمنها في مجال معين ولكنه نادرا ما تحقق أمنها في جميع المجالات.

الانعكاسية: بمعنى أن دفاع الدولة عن أراضيها وأفرادها هو انعكاس ضمني للدفاع عن قيم معينة[2].

الديناميكية: يتخذ الأمن مفهوما مرنا، باعتباره ظاهرة ديناميكية خاضعة للتطور تتسم بالتغير السريع والدائم.

ثانيا: أبعاد الأمن: توسع مفهوم الأمن ليشمل قطاعات وأبعاد عديدة، نتيجة التحولات التي ظهرت بعد الحرب الباردة ونستطيع تلخيص هذه الأبعاد فيما يلي:

1- البعد العسكري: ويتضمن مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى تحقيق حد مقبول من

[1] -Barry Buzan**, People, States, and Fear : The National Security Problem in International Relations** ,London : A Member of The Harvester Press Group,1982, pp.215-16.

[2] أحمد الرشيدي ومجموعة من المؤلفين، **المدخل إلى العلوم السياسية والاقتصادية والاستراتيجية**. المكتب العربي للمعارف، القاهرة: 2003، ص 11

الأمن، كاعتماد برامج للتسلح بزيادة قدر القوة من حيث العدد، ومن حيث النوع أو الفعالية.

2- البعد السياسي: يتمثل في الحفاظ على كيان الدولة السياسي وعلى مكانتها داخل النظام الدولي.[1]

3- البعد الثقافي: يتطلب هذا البعد وجود نمط ثقافي لتوجيه المجتمع نحو الاتجاه الصحيح للتفاعل بين مختلف أفراده، وكذا التوفيق بين الثقافات الكلية السائدة لدى المجتمع ككل من جهة.

4- البعد الاقتصادي: ويعني توفير المناخ الملائم لتحقيق النمو الاقتصادي الذي من شأنه المحافظة على الاستقرار للبلد وعدم تعرضه لمشاكل اقتصادية خطيرة تهدد أمنه.[2]

5- البعد النفسي: هو حالة شعورية تجد الدولة نفسها فيها بمنأى عن تهديد الوجود والبقاء، بمعنى أنه اختصار للتحرر من شعورية الانعدام الأمني كبديل لاحتمالية التهديد الأمني.

6- البعد البيئي: يؤثر النظام الايكولوجي على العلاقات الأمنية كالتلوث المائي والجوي وانقراض بعض الأنواع من الحيوانات وتدهور النسيج الغابي، تصنف كلها ضمن القضايا التي تؤدي إلى ارتفاع نسبة الوفيات، المجاعة وتدهور الوضع الصحي العام ...

المطلب الثاني: المقاربات النظرية للاستراتيجية والأمن

تعد الدراسات الاستراتيجية جزءا هاما من حقل العلاقات الدولية وتتناول بالدراسة القضايا والمسائل المتعلقة بالتهديدات الأمنية المباشرة. حيث تلجأ كل دولة عندما تجد نفسها عاجزة عن تحقيق هدفها السياسي بالوسائل التي تمتلكها إلى وسائل بديلة من خلال تبني استراتيجية ذات هدف محدود. وقد تعددت التصنيفات التي تصنف النظريات الاستراتيجية تبعا لأبرز مفكريها: كلاوزفيتش جوميني وليدل هارت وأهم التصنيفات النظريات العسكرية والجيواستراتيجية.

أولا: المقاربات النظرية للاستراتيجية:

❖ **النظريات الاستراتيجية العسكرية:**

1) نظرية كارل فون كلاوزفيتزCarl von Clausewitz: الكلمات المفتاحية في فكر كلاوزفيتز الحربي وتتمثل عموما في ارتباط الحرب بالسياسة، والبعد النفسي والقوى المعنوية، البعد الفكري، البعد الاجتماعي، أهمية المعطيات الكارزماتية للقائد، الصدفة والشك، الحسم، الدفاع.

[1] نسيمة طويل، مرجع سبق ذكره، ص 45.

[2] . أحمد ثابت، "**الأمن القومي العربي: أبعاده ومتطلباته**"، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 196، جويلية 1995، ص 167.

2) **نظرية جوميني antoine.andre jomini 1779-1869:** لقد سلك أسلوباً تعليمياً إرشادياً ينعكس في شكل مفردات هندسية تمثل الأسس والخطوط الإستراتيجية والنقاط الهامة، لقد تميزت تعاليمه العملياتية بالبساطة: "ضع القوة الأكبر في النقطة الحاسمة"، وقد خلص إلى أن المبادئ والأصول الأساسية للإستراتيجية في خوض المعارك هي:

- نشر القائد للجزء الأكبر من القوات في المناطق الحاسمة في مسرح العمليات، وذلك دون تعريض خطوط مواصلاته للخطر.
- قيام القائد بالتخطيط لمناورة تمكنه من أن يشتبك بالجزء الأكبر من قواته ضد أجزاء ضعيفة من قوات العدو والقضاء عليها.
- القيام بمناورة تكتيكية أثناء المعركة تمكنه من حشد الجزء الأكبر من قوته لزجها في المنطقة الحاسمة في ساحة العملية أو في خطوط مواصلات العدو إذا كانت ذات أهمية كبرى.
- عدم الاكتفاء بزج القوة الأكبر في المنطقة الحاسمة فقط، بل القيام بتوزيعها وفق تخطيط مسبق للاشتراك في بقية المعركة لتحقيق قيامها بجهد مزدوج.

3) **نظرية ليدل هارت (باسيل .)Basil Liddell Hart 1895. 1970:** ويذهب في نظريته بأمرين:

- نظرية الاقتراب المباشر: فتقول ان جميع الحروب من الممكن حسمها عن طريق تبني اقل الطرق عسكرية توقعا لاستهداف اكثر النقاط الحرجة لدى العدو مثل ضرب نقاط الامداد و الالتفاف في الحرب
- استراتيجية الاقتراب غير المباشر: تتضمن المناورة وعدم الاصطدام المباشر ، بمعنى أنها تقوم على حشد قوى الحركة التغييرية في مواجهة نقاط ضعف الخصم، إحداث فجوات في بنيان الخصم يمكن منها الولوج إلى نقاط قوته.

ويقترح ليدل هارت الاستخدام المنهجي للاقتراب غير المباشر، بمعنى التقدم نحو الخصم من اتجاهات غير متوقعة، ثم التقدم في اتجاهات متعددة والقيام بتغييرها بحيث تصرف تفكير الخصم عن الأهداف الحقيقة للهجوم.

ثانيا: المقاربات النظرية الأمن

نتيجة لتعدد مستويات تحليل الدراسات الأمنية، انقسمت منظورات العلاقات الدولية سواء المنظورات التفسيرية أو النقدية وأعطت صياغات مختلفة للأمن من خلال اختلاف قراءاتهم

للتحولات التي شهدتها العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، ثم التحولات الجديدة في النظام الدولي بعد الحرب الباردة، وذلك بسبب احتدام الصراع بينها حول فرض تصور معين لمفهوم الأمن.

I. النظريات التقليدية الكلاسيكية:

1. المدرسة الواقعية (الواقعية الكلاسيكية والواقعية الجديدة): المنظور الواقعي يرى أن الأمن القومي المرتبط بالدولة هو قدرة الدول في الحفاظ على هويتها المستقلة ووحدتها الوظيفية، أو قدرة الدولة على البقاء والمحافظة على قيمها مع استمرار النمو والتقدم طبقا للأهداف المخططة بواسطة الحكومة [1]. فالدولة إذا هي الموضوع المرجعي للأمن لدى الواقعيين.
2. المدرسة الليبرالية (الليبرالية الكلاسيكية والليبرالية الجديدة): يستبدلون مفهوم الأمن القومي وهو التصور الواقعي بمفهوم آخر الأمن الجماعي عبر إنشاء منظمات ومؤسسات دولية وإقليمية تعمل على ضمان وتحقيق الأمن والسلام بطريقة تعاونية وتبادلية بين الدول، إذن وجود فاعلين غير الدولة عكس المنظور الواقعي.

النظريات التكوينية/النقدية: تتناول النظرية البنائية والمنظور النقدي للأمن.

1- النظرية البنائية: ظهر هذا المنظور أو النظرية مع كتابات "ألكسندر وندت Alexander WENDT" و "نيكولاس أونوف Nicolas ONUF " وإيمانويل أدلبير Emmanuel ADLER "، تقوم البنائية على مسلمات وتبحث في مواضيع مختلفة كالهوية، الخطاب السياسي، القيم الثقافية والحقائق و إدراكات صناع القرار وكل هذه المتغيرات تؤدي في تصورهم إلى تغيير الوضع الدولي من وضع نزاعي إلى وضع سلمي[2]، ونستطيع أن نقول أن "الكسندر وندت" أعطى مفهوما بديلا للمعضلة الأمنية التي صورها الواقعيون فهو يطرح مفهوم الجماعة الأمنية كبديل لحالة الفوضى الدولية[3]، هذه النظرية ترى أن الأمن هو نتاج لبناء سياسي تذاتاني[4]، فانتقلت من الأمن من مستوى الدولة إلى مستوى الفرد وأن سوء النية او الإدراك السيئ هو سبب النزاع، فبتغيير الإدراك يتحقق السلم والأمن، فهو مرتبط بالفرد و إدراكاته[5].

1. حمد الرشيدي، محمد نعمان وآخرون، مرجع سبق ذكره. ص ص4-5.

[2]) حمدوش رياض، مرجع سبق ذكره، ص 279.

[3]) خالد معمري، مرجع سبق ذكره. ص 106.

[4]) حمدوش رياض، مرجع سبق ذكره. ص 280.

[5]) خالد معمري، مرجع سبق ذكره. ص 106.

2- المنظور النقدي للأمن: يحتوي على عدة تيارا من بينها تيار "باري بوزان"، "الماركسيون الجدد" وكذلك "المقاربة النسوية أو النظرية النسوية"، ومن أهم كتاب هذا المنظور "كين بوث Ken BOOTH»، «جيمس دير James DER "وغيرهم. إن الأمن عند أصحاب هذا المنظور هو مفهوم موسع لا يعتمد على القوة العسكرية فقط بل على متغيرات جديدة ظهرت بعد الحرب الباردة كالعامل البيئي، حقوق الإنسان، الهويات، الهجرة، الأمراض...[1]،وهي تعتبر الفرد كموضوع مرجعي أساسي لها، وتعمل على ضمان الأمن العالمي الشامل والأمن البشري، وهما المفهومان الأساسيان للأمن اللذان تقترحهما النظرية النقدية في إطار الدراسات النقدية[2].

نستنتج أن هذه المنظورات قد أعطت تعاريف للأمن تغيرت بتغير الأحداث والظواهر الدولية بعد أن كانت مقتصرة على أمن الدول وأنها هي مصدر الأمن. برز تيار يعتبر أن تحقيق أمن الدولة لا يعني أمن الأفراد، هذه التفسيرات المختلفة راجعة لاختلاف مستويات الأمن، وراجعة إلى أن الأمن ليس له بعد واحد بل هو يشمل كل مجالات الحياة، لننتقل بذلك إلى الأمن الإنساني.

المبحث الثاني: الجيوبوليتيكا والتصادم النظري للقوى البرية والبحرية

كانت السيادة العالمية في القديم للقوى البرية التي تمتد في مساحات شاسعة مثل الإمبراطورية الرومانية والصينية والروسية، وقد ساد هذا الاعتقاد خاصة في مطلع القرن 19م، خاصة عندما أرسى المفكرون الألمان أحد الركائز الأساسية في علم الجيوبوليتيكا، وهي أن الدولة -ككائن حي- له أهداف يتطلع إلى تحقيقها، وذلك من خلال توظيف الحتمية الجغرافية التي تحكم وجوده، فالدولة ليست حقيقة جغرافية ثابتة بل هي كائن حي يتحرك نحو مجالات حيوية تعد ضرورة لبقائه واستمراره. غير أن المفكر ماهان اعتقد بأن القوى البحرية هي التي ستسود العالم، بحجة أربعة مظاهر أساسية ذات مغزى سياسي، وتؤثر على دور القوى البحرية وهي: اتصال جميع البحار والمحيطات الخارجية، في صورة بحر عالمي وبالتالي إيجاد نظام موحد للنقل البحري، وجود بعض الدول المحبوسة في قلب الأرض، وجود الدول البحرية في أوروبا والأقطار البحرية في جنوب شرق آسيا حول روسيا الحبيسة. وبالتالي فان الدول البحرية ذات الحدود البحرية -خاصة إذا كانت

[1]) حمدوش رياض، مرجع سبق ذكره. ص 280.

[2]) منيرة بلعيد، مرجع سبق ذكره. ص101.

واسعة– أكثر نزوعا للتوسع الذي سيجلب بطبيعة الحال التصادم مع القوى الأخرى لاسيما البرية منها "القارية"[1]. سنحاول إظهار التصادم بين القوى البرية والبحرية.

المطلب الأول: نظريات القوة البرية: ماكندر وسبيكمان

❖ **النظريات الجيواستراتيجية:** تنطلق النظريات الجيواستراتيجية من الإقليم الذي تتواجد فيه الدولة والذي يؤثر على حركتها السياسية، أما النظريات الجيواستراتيجية تنطلق من الإقليم الذي يؤثر في القوى العالمية ويكون موضع استقطاب وجذب لهذه الحركة

وفيما يلي عرض مفصل لأبرز وأشهر النظريات الجيواستراتيجية التي طرحها أشهر الباحثين في هذا الصدد و هي نظريات القوة البرية والبحرية و الجوية. راتزل (1844 – 1904) و هو أول من درس وعالج المكان والموقع معالجه منسقه ووازن بين الدول وقد أكد راتزل على وجود روابط قويه بين القوى القاريه والقوة السياسيه. و رودولف كيلن 1864 – 1922 صاحب الفلسفه المعروفه " بأن القوه أهم من القانون ".و بأن السياده ستنتقل من القوى البحريه إلى القوى البريه التي ستتحكم يوماً في البحار.في كتابيه أولهما عام 1917 باسم "

الدوله مظهراً من مظاهر الحياة " والثاني عام 1920 بعنوان " الأسس اللازمه لقيام نظام سياسي " و كذلك كارل هوسهوفر[2] 1869 – 1946 سنسرد بعض النظريات و على رأسها نظرية هالفورد ماكيندر 1861 – 1947 الذي يعد من المفكرين الاستراتيجيين العظماء.

1. هالفورد ماكيندر و نظرية قلب العالمHeartland: 1861–1947: لقد تميز ماكيندر في طريقة تحليله الجيوبوليتيكي، الذي هو في حقيقته تحليل جيواستراتيجي، باهتمامه بالأقاليم وتحليل عناصره، ونظرته للمشاكل الجغرافية على نطاق عالمي، الأمر الذي جعل من النتائج التي توصل إليها تتمتع بخاصية إستراتيجية، لذا يمكن أن نقول أن ماكيندر بدأ بداية جيوبوليتيكية وانتهى بنتائج جيواستراتيجية. ويبدأ تحليل ماكيندر عندما يقسم –في نظريته– العالم الذي يجمع ما بين اليابسة والماء إلى ثلاث مناطق: منطقة القلب، منطقة الهلال الداخلي، ومنطقة الهلال الخارجي.[3]

---

[1] صخري محمد، "النظرية الجيوبوليتيكية"، **الموسوعة الجزائرية**، تاريخ النشر:2015/03/03، على الرابط: https://www.politics-dz.com/community/threads/alnzri-algiubulitiki.187/، تاريخ الاطلاع: 2019/05/30، على الساعة: 01:48.

[2] علي أحمد هارون، **أسس الجغرافيا السياسية**، ط1، القاهرة: دار الفكر العربي، 1998، ص 20.

[3] علي أحمد هارون، مرجع سبق ذكره، ص ص 321، 323.

قد لخص ماكيندر نظريته في الثلاثيات الآتية:

- من يتحكم في شرق أوروبا يسيطر على قلب الجزيرة العالمية "الهارتلاند".
- ومن يتحكم في منطقة القلب يسيطر على الجزيرة العالمية.
- ومن يتحكم في الجزيرة العالمية يسيطر على العالم.
- Who rules east Europe, Commands the Heartland.
- Who rules the heartland, Commands the Island.
- Who rules the Island, Commands the World

2. نيكولاس سبيكمان و نظرية الإطار Rimlan 1893-1943: ينطلق سبيكمان في تحليله من أن مركز الدولة في إطار السياسة الدولية، لا يتوقف من الناحية الجيوبوليتيكية، على موقعها الثابت، وإنما يعتمد أيضا على علاقة هذا الموقع بمراكز القوى المؤثرة في السياسة الدولية، وتقوم فكرة سبيكمان على أساس أن ماكيندر قد بالغ في تقييم الأهمية الجيواستراتيجية للهارتلاند، وهذه المبالغة لم تتناول فقط التموضع الحيوي للقوى على خارطة العالم، بل وتناولت المخطط التاريخي الأولي.

فالهارتلاند لا يتمتع في نظر سبيكمان بأي صفات تؤهله للقيادة "افتقاره للموارد الطبيعية والطاقوية، يقع أغلبه في مناطق متجمدة أو صحراوية..."، لذلك فإن منطقة الثقل الرئيسية لا تتمثل في منطقة القلب الأرضي –عند ماكيندر– وإنما تتركز فيما يسميه بمنطقة الإطار أو حافة الأرض، الريملاندRimland، وهي من وجهة نظر سبيكمان أعظم أهمية من القلب نفسه.

ويرى سبيكمان أن التاريخ السياسي بطوله لم يكن عبارة عن نضال بين القوى البحرية والقوى البرية بهذه البساطة، وإنما هو نضال "بين قوة بحرية بريطانيا، قوة هامشية أي قوة من الريملاند"من ناحية،ضد قوة من النطاق الهامشي"من الريملاند" وقوة برية "روسيا" من ناحية أخرى، أو بين قوة بحرية "بريطانيا" وبرية "روسيا" من ناحية، ضد قوة من الريملاند من ناحية أخرى. وبسبب هذه المزايا الإستراتيجية وضع سبيكمان فرضيته التي تقول:[1]

- من يتحكم في حافة الأرض يحكم أوراسيا.
- ومن يحكم أوراسيا يتحكم في مصير العالم.
- Who controls the rimland rules Eurasia.
- Who rules Eurasia controls the destinies of the World

[1] علي أحمد هارون، مرجع سبق ذكره، ص ص 327،328.

ويرى –في إطار التنافس بين القوتين البرية والبحرية– أن السيطرة الكاملة على الريملاند من طرف الدول البحرية سيؤدي إلى النصر النهائي الذي لا رجعة فيه على القوى البرية التي ستكون منذ ذلك اليوم وبكاملها تحت السيطرة.

المطلب الثاني: نظرية القوة البحرية: ألفريد ثاير ماهان[1]

بداية لا بد من التمييز بين القوه البحريه والقدره البحريه فالقوه البحريه تعني القوه المقاتله والمسلحه بالأسلحه البحريه الرئيسيه التي بمقدورها إنجاز العمليات المستقله أو المشتركه التي تساهم بها صنوف أخرى من القوات المسلحه كالقوات الجويه والدفاع الجوي والقوات البريه أما القدره البحريه فتعني القوات البحريه مضافاً إليها جميع السفن التجاريه وتسهيلاتها البحريه كالموانئ البحريه ومنشأتها الأخرى.

وقد ظهر مفهوم القوى البحريه في مجال السياسه الجغرافيه منذ نهايه القرن التاسع عشر حيث تصاعد دور الولايات المتحده الأمريكيه في السياسات الدوليه ويقف القائد البحري الأمريكي (الفريد ماهان) بمقدمه رواد القوه البحريه.[2]

حينما يكتب ماهان عن القوه البحريه فإنه يعني القوه العسكريه التي يمكن نقلها بالبحر إلى المكان المطلوب دون أن يعني مجرد الأسطول البحري ومن ثم فإن التحكم في البحار يعني لديه التحكم في القواعد البريه التي تمتاز بالمواقع الاستراتيجيه المتحكمه في النقل البحري والقواعد البحريه التي تحميها أشكال السواحل من جهه وعمق خلفيتها الأرضيه من جهة أخرى. ويرى أن الثوره الصناعيه التي شهدتها أوروبا بين 1760 – 1830 دفعت الدول الأوروبيه إلى الإستعمار السياسي وتكوين مستعمرات لها فيما وراء البحار لتصريف فائض إنتاجها من السلع المصنوعه وللحصول على المواد الخام المتنوعه لمصانعها ولتوفير المواد الغذائيه لسكانها الذين تزايدت أعدادهم واستدعى هذا إنشاء الأساطيل التجاريه الضخمه لنقل التجاره والركاب بين الشرق والغرب وتطور الملاحه البحريه نتيجه لإحلال الحديد محل الخشب في صناعه السفن ولاستخدام البخار في تسييرها بدلاً من الشراع وقد عمدت دول أوروبا إلى إنشاء الاساطيل الحربيه لحراسة السفن التجاريه من القراصنه والعدوان وهكذا أصبحت البحار والمحيطات شرايين تصل بين المستعمرات وبين الدول الأوروبيه صاحبه السياده عليها وأخذت أهميه الطرق البحريه تتزايد ورأت بعض الدول الأوروبيه ضرورة السيطره على بعض المواقع السوقيه الإستراتيجيه على طول الطرق البحريه

[1] روبرت د. كابلان، **انتقام الجغرافيا ما الذي تخبرنا به الخرائط عن الصراعات المقبلة وعن الحرب ضد المصير**، ترجمة: إيهاب عبد الرحيم علي، عالم المعرفة، جانفي 2015، ص 132.

[2] روبرت د. كابلان، مرجع سبق ذكره، ص 132.

لحراستها. ويشير ماهان إلى أن قيام قوه بحريه في أيه دوله يتطلب قيام وتوفر بعض العوامل حددها بما يأتي:[1]

- ✓ الموقع الجغرافي للدوله: ويعني به موقعها البحري فيما إذا كانت تقع على بحر واحد (أحاديه الموقع) أو على بحرين أو أكثر كما يؤخذ بنظر الاعتبار صلاحيه هذه البحار للفعاليات الملاحيه وسهوله اتصالها ببعضها وبأعالي المحيطات ويشترط على الموقع البحري أن تمكين الدوله من السيطره على الطرق التجاريه الهامه والتحكم في القواعد السوقيه حتى يستطيع التصدي لعدو منتظر قد يهدد نطاقها الإقليمي. فالنشاط العسكري لأي قطر بحري مثلاً يرتبط ارتباطاً وثيقاً بنوع البحر الذي يقع عليه القطر فيما إذا كان مفتوحاً أم مغلقاً فالبلدان الواقعه على سواحل البحر البلطي تتأثر من الناحيتين التجاريه والعسكريه إذا ما سيطرت دوله أجنبيه على مداخل هذا البحر وقد دلت أحداث الحرب العالميه الثانيه على ذلك حينما سيطرت القوى النازيه الالمانيه على بحر الشمال مما أدى إلى فرض نفوذها على بحر البلطي وضياع سيادة بلدان هذا البحر لذا أصبح موقع السويد والدنمارك يعد من أفضل المواقع.
- ✓ طبيعه سواحل الدوله: وفي هذا الجانب لا يؤخذ طول الساحل بنظر الاعتبار وإنما نوعيته وصلاحيته لإنشاء الموانئ فكلما كان الساحل متعرجاً تكثر فيه الخلجان العميقه، أصبح جاذباً لسكان ظهيره ومشجعاً لهم لركوب البحر والإتصال ببقية أقطار العالم .
- ➢ صفات ظهير الساحل: ويقصد بها أراضي الدوله التي تقع خلف خط الساحل فإذا كانت هذه الأراضي ذات مساحه كبيره وتتمتع بثروات طبيعيه وفيره تكفي لسد حاجة مجموع سكان الوحده السياسيه فهي تصبح عامل جذب للسكان نحو الداخل وبذلك يكون التوجه الجغرافي للدوله داخلياً عبر اليابس وليس نحو البحر حتى وإن كان موقعها بحرياً وتطل على سواحل طويله ومن أمثلة ذلك فرنسا فهي تقع على ثلاثة بحار المتوسط والأطلس الشمالي ولكن مع هذا فهي ليست دوله بحريه.[2]
- ➢ مساحة الدوله وعدد سكانها: ومن المحفزات الرئيسيه لبناء القوه البحريه سعة المساحه وكثرة النفوس إذ يرى ماهان أن لهذين العنصرين إمكانية تنوع الموارد الطبيعيه داخل المساحه الكبيره للدوله وكذلك قدرة القوى البشريه المتمثله بعدد السكان في بناء الأساطيل البحريه وفي استعمالها وصيانتها وهو ما ينطبق على الصين.

[1] علي أحمد هارون، مرجع سبق ذكره، ص 314.

[2] علي أحمد هارون، مرجع سبق ذكره، ص 317.

- الخصائص القوميه لسكان الدوله: ومن الشروط المهمه التي يراها ماهان ضروريه لباء أية قوه بحريه هي معرفة رغبة السكان وميلهم لركوب البحر إذ أن هذا الشرط يعد حجر الزاويه في إقامة صرح التجاره البحريه الكفيله بتجميع الثروات الضروريه لبناء القوة البحريه.[1]
- توجه السلطه الحاكمة: تعتمد رغبة السلطة الحاكمه في التوجه نحو البحر لخلق قوه بحريه وفي النهايه على توفير كافة الظروف الطبيعيه ودرجة ملائمتها وتفاعل ذلك مع الخصائص الاجتماعيه التي يمتاز بها سكان تلك الدوله وقد انطلق ماهان في نظريته عن الخصائص الجغرافيه للولايات المتحده الأمريكيه حيث جاءت مطابقة للمعايير التي وضعها أساساً لبناء القوه البحريه وكأنه أراد خدمة المصالح الامريكيه بالدعوه إلى التوسع خارج حدود نطاقها الاقليمي واشترط لهذا التوسع بناء قوه بحريه مؤلفه من عدة اساطيل كبيره حتى يكون بإمكان الولايات المتحده الأمريكيه ضمان الدفاع القومي ضد أي حصار بحري يوجه ضدها بصفتها جزيره قاريه.وكان يرى ضرورة احتلال الولايات المتحده الأمريكيه جزر هاواي لأنها تمثل قاعدة عسكريه أماميه يمكنها استخدامها لصد أي هجوم يأتي من القاره الآسيويه كما أكد على ضرورة فتح قناة بين الأمريكيتين تصل المحيط الهادي بالمحيط الأطلسي وقد تحقق فعلاً ما ذهب إليه ماهان من قبل رئيس الولايات المتحده الأمريكيه روزفلت.[2]

[1] علي أحمد هارون، مرجع سبق ذكره، ص 317.

[2] علي أحمد هارون، مرجع سبق ذكره، ص 317.

الفصل الأول

الاستراتيجية الصينية

قراءة في المقومات والمحددات الداخلية والخارجية

الفصل الأول

الاستراتيجية الصينية: قراءة في المقومات والمحددات الداخلية والخارجية

يعتبر الموقع الجيواستراتيجي حجر الزاوية في تحديد قوة الدولة وكذا الدور الذي تؤديه ضمن الوحدات السياسية المشكلة للنظام الدولي. وتظهر قوة الدولة من خلال توافر مجموعة من العناصر والمقومات منها: العامل الجغرافي، والشخصية القومية، الموارد الطبيعية، الطاقة الصناعية، الاستعداد العسكري، السكان، الشخصية القومية، ونوعية النظام السياسي. وهو ما ينطبق على الصين التي عرفت مع نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين عملية تطور شاملة أصبحت من أهم التطورات الاستراتيجية في العلاقات الدولية، هذا التطور رافقه صعود وتنامي الطموحات الصينية للعب أدوار إقليمية فاعلة وتتويجها بدور بارز ومؤثر على الساحة العالمية ككل، فهي الأولى عالميا من حيث عدد السكان، والثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية في الانفاق العسكري، حيث دخلت غمار التحديث العسكري بتطوير أسلحتها النووية واكتساب القدرة على الرد بالضربة الثانية، وتزويد الجيش بنظم التسليح الحديثة، بالإضافة إلى نجاح تجربة الانفتاح على العالم الخارجي نحو الاصلاح الاقتصادي منذ 1979 وبناء نموذج تنموي له منظومته الخاصة، مخلفة وراءها جميع الدول الآسيوية، ما جعلها تنتهج استراتيجية أسهمت في تحكمها في الدور الإقليمي الصيني في قارة آسيا عموما وفي جنوب وجنوب شرق آسيا بجملة من المحددات، منها ما يتعلق بالبيئة الداخلية الصينية وأخرى تتعلق بطبيعة بيئة النظام الإقليمي لجنوب شرق آسيا، وهو ما يدفع إلى تحديد مقومات الريادة الإقليمية الصينية في جنوب شرق آسيا داخلياو خارجيا.

المبحث الأول: المحددات الداخلية للاستراتيجية الأمنية الصينية[1]

ان استراتيجية الدولة ونمط الحكم الذي تنتهجه وأشكال تفاعلاتها المختلفة تتحدد بمكونات الجغرافيا السياسية. لذلك فان العامل الجغرافي يلعب دورا هاما في تحديد التوجهات العامة لأية دولة، وهو الأمر الذي أكدت عليه دراسات " ماكيندر" و" سبيكمان". ولذلك فمن المهم تبيين أهم معالم المجال الجغرافي الصيني. للوقوف على الدور الذي تلعبه الدولة إقليميا ودوليا، حيث

[1] عبد القادر دندن، **الأدوار الإقليمية على القوى الصاعدة في العلاقات الدولية – دراسة ميدانية الصين**، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي، 2015، ص 67.

تتفاعل مجموعة من المحددات أو المقومات ذات الطبيعة المادية وغير المادية، والتي تمثل في مجملها عناصر قوة الدولة والتي تساهم في تشكيل المقومات الأساسية للدولة، والتي تعكس قوتها، وهذا ما ينطبق على حالة الصين التي تمتاز بجملة من المقومات.

المطلب الأول: المقومات السياسية والجغرافية

1-المساحة: تتربع الصين على مساحة 9.572.678 كم²، وتعد ثالث أكبر دول العالم مساحة بعد كل من روسيا وكندا. أي حوالي 1/5 من يابسة العالم[1]. وتتألف الصين من الناحية الإدارية من أربع بلديات مركزية وثلاثة وعشرين مقاطعة وخمس مناطق مستقلة ومنطقتين اداريتين خاصتين، أما عاصمة الصين هي بيجينغ (بيكين).[2]

2-الموقع: تقع الصين بين دائرتي عرض18° و 5°، و بين خطي طول 74° و 135°، و هي بذلك تعد حقا دولة قارة. وتتميز بموقع ذو أهمية استراتيجية في منطقة شرق آسيا، إذ تجاور 14 دولة منها: روسيا، الهند، باكستان، فيتنام، كوريا الشمالية...الخ،

وللصين عمق استراتيجي كبير، وهو عامل مهم في تدعيم وزن الدولة الاستراتيجي الدفاعي خصوصا، خاصة في حالة التعرض لهجوم نووي، إذ يبلغ أقصى اتساع لها من الشمال إلى الجنوب 4023 كم، ومن الشرق إلى الغرب 6468 كم.

وتشرف الصين على طرق هامة للمواصلات والتجارة في العالم سواء البرية، كطريق الحرير (silk road)، أو البحرية بإطلالها على المحيط الهادي، وبحر الصين الجنوبي، وبحر الصين الشرقي، والبحر الأصفر، ومضيق فرموزا. [3]

وبالنظر للامتداد الجغرافي للصين يمكن تفسير السبب في تنوع المناخ، وتنوع الأقاليم وتعدد الثروات الطبيعية، مما يؤثر إيجابا على الاقتصاد الصيني.

---

[1] الموسوعة العربية العالمية، الرياض: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الجزء رقم 15، 1999، ص 265.

[2] بحري سفيان وبرزيق بوعلام، **تحول موازين القوى في آسيا الباسفيك: دراسة في الصعود الصيني بين القوى الكبرى المسؤولة والدوافع الجيوسياسية**، رسالة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، سنة 2016/2015، ص 2.

1-الموسوعة العربية العالمية، مرجع سبق ذكره، ص ص 265-266.

ومن الجانب البشري تعد الصين أكثر بلدان العالم سكانا، بتعداد يفوق1.270.800.000 نسمة، حسب إحصائيات 1999.[1] وهذه الأعداد الهائلة تؤهل الصين لأن تكون سوقا واسعة، تستوعب السلع المحلية والعالمية.

خريطة رقم (1) توضح توزيع السكان في الصين

المصدر : https://www.google.com/search?q=خريطة+الصين&tbm=isch&source

3-<u>السكان:</u> الصين هي أكثر البلدان سكانا في العالم، فقد تجاوز 1.4 مليار نسمة ويمثل سكانها 21 % من سكان العالم، و33% من سكان آسيا، وقد بلغت الكثافة السكانية 139 شخصا في الكيلومتر مربع وبلغ عدد الذكور686052 مليون نسمة أو 51,4% من مجموع السكان، في حين بلغ عدد الاناث 648.22 مليون نسمة أو 48% ويقطن 46.6% من سكان أراضي الصين أو 621.86 مليون نسمة في المدن، بينما يقطن 53.4% أو 712.88 مليون نسمة في المناطق الريفية، وتستمر نسبة القاطنين في المناطق الحضرية من مجموع السكان في الارتفاع بفضل التطور الذي شهدته الصين على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والتوسع العمراني الدؤوب حيث تضاعفت أكثر من مرة ونصف من نسبة 17.92% في 1978 إلى 46.6% عام 2009.

2- نفس المرجع، ص 164.

أما متوسط الأعمار يبلغ 33.2 سنة، وبالنسبة للذكور، فإن معدل الأعمار هو 32.7 سنة، وللإناث 33.7 سنة، أما معدل النمو السكاني فهو 0.606%، ومعدل الولادات هو 13.45 ولادة لكل ألف نسمة، ومعدل الوفيات 7 حالات وفاة لكل 1000 نسمة، وهذا يعني أن الصين تتمتع بموارد بشرية هائلة من الأيدي العاملة، وأن نسبة الشيخوخة والطفولة هي الأقل نسبة من الشباب والكبار.[1]

4-المسطحات المائية: تطل الصين على البحر من جهة الشرق والجنوب الشرقي، وتعتبر سواحل الصين من بين أطول الدول من حيث طول الساحل في العالم، يبلغ طول سواحلها 18000 كلم، القسم الشرقي من البحر الصيني يحده من الشمال إلى الجنوب بحر بوهاي، والبحر الأصفر، وبحر الصين الشرقي، وبحر الصين الجنوبي. وهي جميعا جزء من المحيط الهادي، ومن بين هذه البحار يعتبر بحر الصين الجنوبي هو الاعمق حوضا والبحار الأخرى تقع على الجرف القاري الضحل، أما الساحل الشرقي لجزيرة تايوان فيحده المحيط الهادي. والموانئ الهامة من الشمال إلى الجنوب هي: داليان، تشينهوانغداو، وميناءي وغاوشيونغ وجيلونغ في تايوان.[2]

ترتبط الجغرافيا الصينية بكونها قوة كبرى ارتباطا كبيرا، إذ تعد مركز استقطاب رئيسي فالمساحة الواسعة والموقع الجغرافي تصل الصين بالبر الآسيوي والمحيط الهندي والمحيط الهادي وما تجود به تلك الأراضي الواسعة من ثروات اقتصادية، معدنية ونباتية، وموارد مائية وسهول واسعة ومناخ متنوع يعطي فرصا كبيرة لنشاط اقتصادي متنوع يكفل للصين اكتفاء ذاتيا على الرغم من الأعداد السكانية الهائلة.

المطلب الثاني: المقومات المجتمعية والثقافية

يقصد بالمحددات المجتمعية والثقافية، العناصر المتعلقة بالجانب الاجتماعي من تركيبة عرقية، ودرجة التماسك الاجتماعي وقيم المجتمع السائدة، أما الجانب الثقافي فهو تعبير عن الأنماط الثقافية المنتشرة في المجتمع والتي تشكل هيكله القيمي ومعتقداته المحددة لتوجهاته الحضارية والقيمية.

---

[1] بحري سفيان وبرزيق بوعلام، **تحول موازين القوى في آسيا الباسفيك: دراسة في الصعود الصيني بين القوى الكبرى المسؤولة والدوافع الجيوسياسية**، رسالة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، سنة 2016/2015، ص ص5.4.

[2] بحري سفيان وبرزيق بوعلام، نفس المرجع السابق ص 3.

يتشكل المجتمع الصيني من 56 قومية مختلفة، أكبرها قومية "الهان" (Hans) التي تمثل 93% أي الأغلبية بينما تتوزع الـ 7% المتبقية على جماعات إثنية مختلفة "كالتبتيين" و"المانشوس" و"اليوغروس"، و "الويغور"، إضافة إلى جماعة "زونغ"، وهذا ما جعل الصين تتميز بنزاعات إقليمية وتناقضات ثقافية.[1]

يعتبر "الهان" المجموعة الإثنية الأكثر أهمية ويرتبط تاريخها بشكل كبير بتاريخ الصين، لأنهم ظهروا فيما يعرف اليوم بشمال الصين منذ أكثر من 4000 سنة، ويتميز "الهان" بثقافة وحضارة مشتركة، ويشكلون حاليا الأغلبية في 28 مقاطعة من بين الـ 30 مقاطعة الموجودة في الصين باستثناء إقليمي" كسين جيانغ" و "التبت"، وتبلغ ما نسبته (92%) من عدد سكان الصين.[2]

لكن تلك النزاعات والتناقضات لم تظهر بالحدة المسجلة في دول أخرى كالهند أو الاتحاد السوفييتي، ويوغسلافيا سابقا، وهما الدولتان اللتان تفككتا نتيجة الاختلافات العرقية أساسا، ويرجع السبب في ذلك إلى التماسك التاريخي الذي يميز المجتمع الصيني، المعتز بهويته وقوميته، رغم ظهور مطالب انفصالية في مناطق محدودة مثل "التبت" وإقليم "كسين جيانغ" ذو الأغلبية المسلمة الواقع غرب لبلاد، وعلى ذكر العامل الديني فأغلبية الصينيين يدينون بالكونفوشيوسية، مع وجود أقليات مسلمة ومسيحية وهندوسية.

تمازجت الأعراق المختلفة المشكلة للصين عبر التاريخ في كيان حضاري واحد، تمثله مملكة الوسط الكبرى التي حكمت قارة آسيا طيلة قرون، أين كان الصينيون يعتبرون حضارتهم "مركز العالم" وأنهم أصحاب أعرق حضارة في التاريخ.[3] قدمت للعالم خدمات جليلة واختراعات لا تزال آثارها باقية إلى اليوم، ولعل هذا الزخم الحضاري من العوامل التي تقف وراء طبيعة المواقف الصينية، وطموحاتها للعب دور عالمي يتماشى مع موروثها الثقافي والحضاري العريق.

---

[1] دانييل بورشتاين، أرنيه دي كيزا، "**التنين لأكبر: الصين في القرن لحادي والعشرين**"، ترجمة: شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، رقم 271، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الطبعة الأولى، 2001. ص 264.

[2] هايل الجازي، "كم عدد سكان الصين؟"، تاريخ آخر تحديث 29 سبتمبر 2018، على الموقع: https://mawdoo3.com، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2019/05/23.

[3] – كاظم هاشم نعمة، **سياسة الكتل في آسيا**، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، الطبعة الأولى، 1997، ص 47.

المطلب الثالث: المقومات الاقتصادية والعسكرية

*المقومات الاقتصادية: التزمت الصين تطبيق سياسة شاملة للإصلاح الاقتصادي والانفتاح على الخارج بدأت منذ عام 178، وتبني نموذجا خاصا بها يحتل موقعا وسطا بين الرأسمالية التقليدية والاشتراكية يعرف بنظام "اقتصاد السوق الاشتراكي"، على اعتبار أن الرأسمالية والاشتراكية ليستا عقيدة، وإنما صبغة قابلة للتطوير وفقا لظروف المجتمع الذي تطبق فيه، من هنا أدركت الصين أن أساس النجاح يكمن في مراعاة الخصوصية الصينية في الإصلاح، حيث تبلورت هذه الإصلاحات في صياغة براغماتية. ويمكن تقسيم مسيرة التنمية الاقتصادية في الصين إلى مرحلتين أساسيتين:

- المرحلة الأولى: وهي مرحلة ما قبل الإصلاح الاقتصادي، تمتد من تاريخ تأسيس جمهورية الصين الشعبية إلى غاية 1978، تبنت الصين خلالها النموذج الستاليني، ثم تحولت بعد ذلك إلى نظام التخطيط المركزي، ومنه إلى نظام الخطط الخماسية مع التأكيد على تنمية الصناعات الثقيلة، ثم إلى نموذج التعبئة الجماهيرية مع استخدام مكثف للقوى العاملة في الفترة ما بين 1958 – 1972، لتنتهج بعدها نموذج التنمية الاقتصادية المعتمد على الكفاية الإنتاجية والاعتماد على الذات مع إدارة مركزية للصناعات[1].
- المرحلة الثانية: دخلت الصين بداية من عام 1978 مرحلة الإصلاح الاقتصادي والتحديث، حيث بدأت القيادة الصينية – ولأول مرة منذ الخمسينات – تحدد مهامها ومستقبل الأمة وفقا لحاجات النمو الاقتصادي على قاعدة واسعة بدلا من الحملات السياسية والعقائد الإيديولوجية[2].

يمكن القول إن الصين اعتمدت في الإصلاحات سياسة براغماتية جاءت في نظريتين هما:[3]

- نظرية عصفور القفص: تقوم على أساس السماح بليبرالية اقتصادية ضمن أسس اشتراكيه، أي ادخال إصلاحات على النظام الاشتراكي من أجل التكيف مع المستجدات

[1] البيومي نجلاء الرفاعي وآخرون، **العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا**، تحرير: محمد السيد سليم ونيفين عبد المنعم مسعد، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، الطبعة الأولى، 1997، ص14.

[2] دانييل بورشتاينوأرنيه دي كيزا، مرجع سبق ذكره، ص 14.

[3] عمر هاشم ذنون الحيالي، **السياسة الخارجية الصينية تجاه العراق منذ 2003 وآفاقها المستقبلية**، جامعة الموصل، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2015، ص 119.

الرأسمالية ويشبه ذلك العصفور الذي يمكنه الطيران كما يريد لكن دون الخروج من القفص.

- نظرية القط: وفحواها القبول بأي سياسات تؤدي إلى النمو الاقتصادي والتقليل من دور الأيديولوجيات من خلال ما يعرف بسياسة الباب المفتوح لكل الشراكات مع الدول الأخرى في المجال الاقتصادي، حيث دافع الزعيم دينغ هيساو بينغ عن هذه الفكرة بقوله: "ليس مهما أن يكون القط أبيض أو أسود بل المهم أن يأكل الفئران".

إنّ هذا الفكر الصيني كان واضحا في ملامح التحولات التي عرفها هذا البلد ومن أهمها:

- ✓ اتباع أسلوب التدرج في الانفتاح، حيث قررت أن تكون الأقاليم الشرقية والجنوبية هي ميدان تجاربها الانفتاحية في المجال الاقتصادي، لتنتقل إلى أربع مقاطعات، ثم سبعة، ثم عشرة لتعمم بعد نجاحها على بقية المقاطعات.
- ✓ لم تفتح الصين الباب بمصرعيه لرأس المال الأجنبي، وإنما فتحت الطريق أمام قيام مشروعات جديدة تحتاج بالفعل إلى الاستثمار الأجنبي، وذلك وفق خطط مدروسة ومحكمة.
- ✓ أبقت الصين على أهم السياسات التجارية التي تقيد الواردات كخيار تستعمله في حالة تعرض قطاعات الإنتاج الوطني لأضرار بسبب هذه الواردات، طبقت هذه السياسات على الولايات المتحدة الأمريكية التي هي من أهم الشركاء التجاريين للصين.[1]

وسجلت الاستثمارات الأجنبية رقما قياسيا عام 2012 حيث بلغت 196 مليار دولار في تلك السنة، وهي أكبر حجم من الاستثمارات تتلقاها دولة واحدة في ذلك العام، متوفقة على الولايات المتحدة التي طالما احتلت المرتبة الأولى في هذا المجال، ولكن مجموع ما وصلها من استثمارات في تلك السنة كان 168 مليار دولار أي أقل بـ 28 مليار دولار عما تلقته الصين، وفي شهر جوان 2013 لوحده تلقت الصين 14 مليار دولار أي أكبر بـ 20% عما تلقته في نفس الفترة من سنة 2012، وحيازتها على أكبر احتياطي عالمي بحجم 3 تريليون دولار[2].

وشهد العام 2010 حدثا هاما على مستوى الاقتصاد العالمي، تمثل في احتلال الصين للمرتبة الأولى عالميا من حيث مساهمتها في الصادرات العالمية متجاوزة ألمانيا. وتحولها إلى ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية ومتجاوزة اليابان لأول مرة، وذلك

[1] بحري سفيان وبرزيق بوعلام، مرجع سبق ذكره، ص ص7.8.

[2] بحري سفيان وبرزيق بوعلام، مرجع سبق ذكره، ص13.

بفضل تحقيقها لمؤشرات اقتصادية مميزة، حيث سجل الناتج الداخلي الخام نموا بـ 10.1% بفضل ناتج قدر بـ 9.854 تريليون دولار[1].

ساهم التقدم الاقتصادي الصيني منذ 1978 تحولات في خريطتها الاجتماعية وواقعها الاقتصادي، بفضل هذه السياسة انتقل ما يقارب من 150 إلى 200 مليون صيني – أي ما يعادل نصف سكان أوروبا الغربية – من دائرة الفقر المطلق، وتضاعف متوسط الدخل الفردي لما يقارب ثلاثة أرباع سكان البلاد، وازداد دخل سكان المدن بوجه خاص[2].

ولكن هذا التحول العميق لم يكن ليمر دون تسجيل سلبيات وتحديات، والتي تجلت خصوصا في ظهور الفوارق الاجتماعية وتعمق الهوة بين المدن والأرياف وبين المناطق الساحلية والداخلية، وبدأت تظهر التكلفة الباهظة لعملية التنمية الاقتصادية المتسارعة.

لكن هذا لا يمنع معاناة الاقتصاد الصيني من جملة من المشاكل منها، التنمية غير المتوازنة بين المناطق الشرقية الساحلية والمناطق الداخلية خاصة الغربية منها، ومشكلة الطاقة التي أصبح الطلب عليها شديدا في الصين بالتوازي مع التوسع السريع للاقتصاد الصيني، إذ يعتبر حاليا ثالث أكبر اقتصاد عالمي مستهلك للطاقة بعد الاقتصاد الأمريكي والياباني.

المحددات العسكرية: تعتبر الصين من الناحية الإقليمية قوة عسكرية كبرى، إذ يضم التنظيم القتالي لجيش التحرير الشعبي من الوحدات والأفراد والدبابات والطائرات أكثر مما لدى أية مؤسسة عسكرية في آسيا، والميزانيات الدفاعية الصينية آخذة في الارتفاع وجهود التحديث فيه مستثمرة، مما يسهم في زيادة القدرات العسكرية الصينية وتطوير ونشر قدراتها[3]. وكما تفيد التقارير فإن النفقات العسكرية السنوية للصين في تزايد مستمر، حيث أن موازنة عام 1996 زادت بنسبة 11% عما كانت عليه موازنة 1995، في حين زادت موازنة 1997 بنسبة 13% عما كانت عليه موازنة 1996[4].

---

[1] China economy overview, **From CIA facebook**, 2011, January 2011, http/:www.theodora.com/wfbcurrent/china/china_economy.htm.

[2] السيد أمين شلبي، **التسعينات أسئلة ما بعد الحرب الباردة**، القاهرة: عالم الكتاب، الطبعة الأولى، 2001، ص 131.

[3] توماس ويلبورن، "السياسة الدولية في شمال شرق آسيا: المثلث الاستراتيجي الصين – اليابان – الولايات المتحدة الأمريكية"، **سلسلة دراسات عالمية**، العدد 12، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى،1997، ص 51.

[4] دانييل بورشتاينوأرنيه دي كيزت، مرجع سابق، ص 152.

وتعد الصين أول قوة نووية في آسيا حيث أعلنت في 16 أكتوبر 1964 عن نجاح تفجير أول قنبلة ذرية، وفجرت قنبلتها الذرية الثانية في 14 ماي 1965، وفاجأت العالم بتقدمها السريع في الميدان وتقدمها على فرنسا هيدروجينيا بسرعة، وقامت الصين بإجراء أكثر من 44 تفجيرانوويا، وتعمل جاهدة على تطوير نظم إيصال (Deliverysystems) قادرة على حمل رؤوس نووية، خاصة الصواريخ الباليستية العابرة للقارات مثل صاروخ DF-4 الذي يبلغ مداه 7000 كم، وصاروخ DF-5 الذي يستطيع أن يحمل رأسا نوويا طاقته التدميرية 5 ميغاطن[1].

وتشير تقديرات معهد ستوكهولم لأبحاث السلام (sipri) إلى امتلاك الصين لحوالي 400 سلاح نووي، صالحة للإطلاق بواسطة طائرات حربية وصواريخ باليستية ذات قواعد برية ومنصات متحركة، وصواريخ باليستية بحرية، أيضا بواسطة أنظمة غير إستراتيجية بما فيها المدفعية[2].

جدول رقم (02): توزيع الرؤوس النووية الصينية حسب نظم الإيصال

اجمالي رؤوس العمليات الحربية	مقذوفات القواعد الأرضية	مقذوفات الغواصات	مقذوفات القاذفات الجوية	مقذوفات غير استراتيجية
400	113	12	150	125

Source :News week, May 25,1998.

أما من حيث القوات التقليدية فتتكون القوات البرية الصينية من 2.2 مليون جندي منظمين في 104 فرقة، لكنها تعمل على خفض هذا العدد لإعطاء جيشها أكثر مرونة وقدرة على التحرك والانتشال، ومن حيث القوة الجوية فإن الصين تمتلك حوالي 5 آلاف طائرة، من بينها

[1] عبد العزيز حمدي، "قوة الصين النووية ووزنها الإستراتيجي في آسيا"، **السياسة الدولية**: عدد 145، جويلية 2001، ص ص 78، 79.

[2] شانون كابل وهانس م. كريستنسن، "القوى النووية العالمية"، في: **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، الكتاب السنوي 2005، تقرير معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، ترجمة: حسن حسن وآخرون، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، نوفمبر، 2005، ص 842.

ألف طائرة قاذفة محققة بذلك التفوق الجوي في قارة آسيا ككل، ولكنها لم تمتلك القدرة بعد لحد الآن على خوض عمليات جوية واسعة[1].

وتعمل الصين على تدعيم قوتها البحرية بزيادة قدرتها على التدخل عبر البحار ولدعم مطالبها في جزر سبراتلي وباراسيل وتايوان، وموازنة القوة الأمريكية في المحيط الهادي، وفي هذا الإطار اعتمدت الصين على إستراتيجية بحرية تقوم على التطور المتدرج عبر ثلاث مراحل:

- **المرحلة الأولى 2000-2010:** تهدف لإرساء الصين للسيطرة على المياه الواقعة ضمن السلسة الجزرية الأولى التي تربط أوكيناوا وتايوان والفيليبين.
- **المرحلة الثانية 2010-2020:** تهدف فيها الصين لفرض السيطرة على السلسة الجزرية الثانية التي تربط سلسة جزر أوقازاوارا (Ogasawara)، غوام (Guam) وأندونيسيا.
- **المرحلة الثالثة 2020-2040:** وهي المرحلة النهائية التي تطمح فيه الصين لوضع حد للسيطرة الأمريكية في المحيطين الهادي والهندي، واستعمال حاملات الطائرات كمكون أساسي في قوتها العسكرية البحرية[2].

وتحقيقا لذلك شهدت البحرية الصينية عملية تحديث واسعة وملحوظة، فقد تجاوز التقدم الصيني في المجال البحري جيرانها من حيث عدد أو نوعية الغواصات والمدمرات وقوارب الدوريات والفرقاطات، وهو ما مكن الصين من السيطرة على المناطق المتنازع عليها، ومنذ عام 2007 أثار بناء الصين لقاعدة بحرية في "سانيا" بجزيرة "هاينان" التوتر في المنطقة، خاصة مع توضيح صور الأقمار لوجود غواصة صينية من فئة "094 جين"، ووجود هذا النوع من الغواصات يمثل أول نشر دائم لأسطول الصين الجنوبي[3].

---

[1] أحمد فارس عبد المنعم، "تحولات أدوار القوى الإقليمية في آسيا"، في: محمد السيد سليم (محرر)، **آسيا والتحولات العالمية**، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، الطبعة الأولى. 1998، ص 123.

[2] Teshu Singh, South China Sea : Emerging Security Architecture, **IPCS Special Report**, n° 132, Institute of Peace and Conflict Studies ; New Delhi, August 2012, In http://www.ice.org/special-report/china/south-china-sea-emerging-security-architecture-132.htmi.

[3] Pham Quang Minh**, The South China sea issue and its implications: perspective form Vietnam**, A paper presented for the 6th Berlin conference on Asia security (BCAS), The U.S and China in regional security: implications for Asia and Europe. Berlin. June 18-19, 2012, p. 13.

وسرعت الصين من عملية تطوير أسطول غواصاتها، بالموازاة مع امتلاكها لغواصات روسية قادرة على القيام بعمليات لمسافات طويلة، كما قامت بتوسيع قاعدة غواصاتها في جزيرة "هاينان"[1].

وهذا ما جعل من قوة الغواصات الصينية العنصر الأساسي في الخطط طويلة المدى لتطوير القوات الصينية، وتحتل قوة الغواصات الصينية حاليا المرتبة الثالثة عالميا رغم أن أغلبها يبقى أقل تقدما تكنولوجيا، ورغم افتقاد الصين للخبرة في مجال قتال الغواصات، إلا أن غواصاتها المطورة محليا حديثا والمتمثلة في فئة "مينغ 035" و"سونغ 039" تتميز بأنها أسرع وأكثر فاعلية، كما أن غواصات "سونغ 039" قادرة على إطلاق صواريخ حديثة مضادة للسفن من تحت الماء، إضافة إلى إمتلاك الصين لأسطول مكون من 12 غواصة روسية من نوع "كيلو (kilo)" تمثل التقدم الرئيسي في قدرات غواصاتها على توجيه الضربات، ويمكن مقارنة غواصات "سونغ" و"كيلو" التي تمتلكها الصين بالغواصات الغربية التي يمتلكها جيران الصين الآسيويين مثل إندونيسيا وكوريا الجنوبية وتايوان وماليزيا وسنغافورة والهند، ولكنها أقل تقدما من نظيراتها في اليابان وأستراليا[2].

وبعد حوالي عقدين من التحديث والتطوير أصبحت الصين أكبر قوة بحرية في آسيا، وتتوفر على ثلاثة أساطيل وهي: أساطيل البحر الشمالي والبحر الجنوبي والبحر الشرقي، وتمتلك الصين 27 مدمرة و51 فرقاطة و27 سفينة إنزال كبيرة و54 أخرى صغيرة، وتمتلك حاليا أكبر أسطول غواصات في آسيا يتكون من 8 إلى 10 غواصات تعمل بالطاقة النووية و48 تعمل بالديزل، وشملت عمليات التطوير أسلحة أخرى مثل الصواريخ العابرة للقارات، والصواريخ المضادة للسفن والغواصات وأنظمة الاستطلاع البحري، وفي سنة 2011 بدأ تجريب أول حاملة طائرات لها، وجاء في الورقة البيضاء للدفاع لسنة 2011 أن: القوة الوطنية الشاملة للصين قد دخلت مرحلة جديدة[3].

---

[1] Mikkal E. Herberg, **''China's search for energy security : The implications for Southeast Asia''**, In : Evelyn Goh and Sheldon W. Simon(eds), China, the United States and Southeast Asia, Routledge, New York and London, 2008, p. 82.

[2] Amitav Acharya, Seeking Security in the Dragin's Shadow : China and Southeast Asia in the Emerging Asia Odrer, **A paper presented to the Asia Security Conference 2003, 27-29 January 2003**, Organized by the Institute for Defense Studies and Analyses, New Delhi, p. 13.

[3] عبد الرحمان المنصوري، "الملفات الساخنة في العلاقات الصينية اليابانية،" من **سلسلة تقارير الجزيرة**، مركز الجزيرة للدراسات، 6 فيفري 2013، ص 3، في:
.http:/studies.aljazeera.net/issues/201302/20132610105032411.htm

المطلب الرابع: طبيعة النظام السياسي الصيني وقدرات البناء الاستراتيجي

لا تزال الصين تحافظ على نظام سياسي مغلق يقوم على الحزب الواحد ومركزية شديدة في اتخاذ القرارات لكن تماشيا مع سياسات الإصلاحات الاقتصادية، بدأ النظام السياسي الصيني يتخذ إجراءات أكثر مرونة براغماتية كاستحداث قوى سياسية جديدة ذات صلاحيات موسعة من أجل التكيف مع البيئة الاجتماعية.

بالنسبة للمقوم السياسي:

1-نشأة الدولة الصينية: تأسست الصين الشعبية بعاصمتها السياسية بكين بتاريخ 1 أكتوبر 1949 كجمهورية شيوعية تقوم على نظام الحزب الواحد، تبني دستور البلاد 1974، إلا أنه سرعان ما عززت تغيرات أضعفت المركزية وأدت إلى صعود الحزب الشيوعي الصيني وسيطرته على أجهزة الدولة. أدت الثورة الثقافية إلى مزيد من الاضطرابات في نظام عام 1954، وألغى الحزب الشيوعي الدستور عمليا إلى أن تم تبني دستور ثاني في 1975 والذي يحتوي على العديد من مبادئ الثورة الثقافية.[1]

في سنة 1978 تم تبني دستور جديد أقرب من دستور 1954 وفي سنة 1982 تم صياغة دستور آخر قام بتغيير العديد من الاتجاهات الجديدة في السياسة الصينية فزاد من سلطة مجالس الشعب وحدد أدوار الدولة ومدى استقلاليتها بوضوح أكبر ، وحدد فترة حكم كبار المسؤولين بفترتين ووسع دائرة الانتخاب المباشر للنواب من مستوى الكونتية، ودعم محاولات توضيح بنية الحكومة واصلاحها فكان يسمو إلى تعزيز سيادة القانون وأداء المؤسسات لوظيفتها بشكل أساسي.

وحسب الدستور مجلس الشعب القومي أعلى أجهزة السلطة للدولة هي هيئة تمثيلية تتكون من نواب منتخبين من مجالس على مستوى إقليمي ووحدات من الجيش، يجتمع مرة واحدة كل سنة لمدة 5 سنوات، اما السلطة الحقيقة هي الحزب الشيوعي الذي يمارس عملية قيادة الدولة وسائر التنظيمات.

2-مجلس الدولة: هو جهاز الإدارة الرئيسي في الحكومة يشرف على الآلية الحكومة للصين، وهو المسؤول عن التأكد من سياسات الحزب، كما يلعب دورا هاما في صياغة وإدارة الخطة الاقتصادية والقومية وميزانية الدولة، كما أنه مسؤول عن القانون والنظام.[2]

[1] بحري سفيان وبرزيق بوعلام، مرجع سبق ذكره، ص17.

[2] بحري سفيان وبرزيق بوعلام، مرجع سبق ذكره، ص 17.

3-مجلس الشعب الوطني: أنشئ هذا المجلس عام 1954، ويمثل السلطة العليا في البلاد، غير أن السلطة الحقيقة هي في يد الحزب الشيوعي الذي ليس له إشارة في الدستور. يضم 3000 عضو ونسبة المنتمين منهم رسميا إلى الحزب الشيوعي تصل إلى 60%-70%.[1]

4-المكتب السياسي: كل قرار مهم يؤثر على شعب الصين يناقشه ويقره أولا مجموعة من الرجال الذين يجلسون في المكتب السياسي للحزب الشيوعي الصيني، الرابط بين كل السلطات في الصين. تنتخب اللجنة المركزية للحزب أعضاء المكتب السياسي البالغ عددهم 24 عضو. لكن السلطة الحقيقية تكمن في لجنتها الدائمة المكونة من تسعة أعضاء.[2]

5-اللجنة العسكرية: توجه اللجنة العسكرية لجمهورية الصين الشعبية القوات المسلحة للبلاد وتتألف من الرئيس والأعضاء. ويتحمل رئيس اللجنة العسكرية المركزية المسؤولية العامة للجنة. إن مدة ولاية اللجنة العسكرية هي نفس مدة ولاية المجلس الوطني لنواب الشعب. رئيس اللجنة العسكرية المركزية مسؤول أمام المجلس الوطني لنواب الشعب ولجنته الدائمة.[3]

6-الحزب الشيوعي: تأسس في جويلية 1921 وهو جزء أساسي من الحياة السياسية الصينية وفي سنة 1949 استولى الحزب على السلطة، وفي نهاية 2013 بلغ أعضاؤه 86 مليونا و686 ألفا من بينهم 21 مليونا و900 ألف امرأة أي بنسبة 24% من أعضاء الحزب. إن المجلس الوطني هو أعلى سلطة في الحزب، وعدد مندوبيه أكر من ألفين، ويتخذ هذا المجلس القرارات الكبرى للصين، ونظام التعاون المتعدد والتشاور في ظل قيادة الحزب نظام أساسي.[4]

وبعد 90 سنة طرأت تغيرات كبيرة على مكانة ومهام الحزب وبيئته، وتواجه الحزب الشيوعي الصيني أربعة تحديات وهي: ممارسة الحكم لمدة طويلة، الإصلاح والانفتاح، اقتصاد السوق، والبيئة الخارجية. وهذا ما حاول المؤتمر الوطني 18 للحزب الشيوعي معالجته، فمن خلاله تم انجاز مرحلة جيل جديد للحزب يحل محل الجيل القديم، فقد طرح الأمين العام شي جينبينغ الحلم الصيني حلم الصين، ويتمثل في النهضة العظيمة للأمة الصينية، ولتحقيقه عقد الحزب دورتين مهمتين في عام 2013، وفي أكتوبر 2014 للجنة المركزية، واتخذ قرار وضع الخطوط العريضة لعميق الإصلاحات على نحو شامل، فالهدف من الإصلاحات هو تحقيق النظام الاشتراكي على الطريقة الصينية.

7-رئيس الجمهورية: يمارس رئيس جمهورية الصين الشعبية متعاونا مع اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب وظائف رئيس الدولة وسلطته، ويقوم بإصدار القوانين وتعيين وعزل

[1] بحري سفيان وبرزيق بوعلام، مرجع سبق ذكره، ص، 18.

[2] بحري سفيان وبرزيق بوعلام، مرجع سبق ذكره، ص 18.

[3] بحري سفيان وبرزيق بوعلام، مرجع سبق ذكره، ص 18.

[4] بحري سفيان وبرزيق بوعلام، مرجع سبق ذكره، ص 19.

جميع الأعضاء في مجلس الدولة، وتعتمد البعثات الدبلوماسية الأجنبية باسم الدولة يصادق على المعاهدات والاتفاقيات الهامة مع الدول الأجنبية ويقوم بإلغائها.[1]

8-السلطة القضائية:

المحاكم والنيابات: هي الأجهزة القضائية في الصين، وبالإضافة إلى ذلك، على الرغم من اضطلاع أجهزة الأمن العام وأمن الدولة والإدارة القضائية بوظيفة إدارية، فإنها تضطلع بوظيفة قضائية جزئيا.[2]

القوى المؤثرة في عملية صنع القرار: تتباين آليات صنع القرار من بلد لآخر، ومع تنامي قوة الصين ودورها على المسرح الدولي يصبح من الضروري معرفة طبيعة وآلية صناعة القرار فيها والقوى التي تقف وراءه وتؤثر فيه.

1. اللجنة الدائمة للمكتب السياسي: شهدت عملية صناعة القرار تحولا واضحا بانتقالها من قبضة الفرد إلى يد قيادة جماعية ممثلة بأعضاء اللجنة الدائمة للمكتب السياسي للحزب وعددها 9 أعضاء (تم تقليصها إلى سبعة أعضاء خلال المؤتمر العام 18 في نوفمبر 2012). ولكن ظلت عملية صناعة القرار تتسم بالمركزية والذكورية حيث لم تستطع أية امرأة دخول الحلقة الضيقة للجنة الدائمة للمكتب السياسي منذ تأسيسها.
2. الرئيس: سلطة رأس الدولة في الصين ليست كنظيراتها في القوى الكبرى كالولايات المتحدة وفرنسا وروسيا وبريطانيا. ورأس الدولة في الصين يعاني من محدودية صلاحياته، حيث سعى الرئيس هوجينتاو على سبيل المثال ونجح عام 2004 بإجراء تعديل على المادة 81 في الدستور لتتضمن جملة "رئيس الجمهور يدير شؤون البلاد" إضافة إلى النص السابق للمادة التي تقول "رئيس الجمهورية يستقبل ضيوف الدولة"، ما يكشف بوضوح شعور الرئيس بأن سلطاته محدودة ومقيدة في ظل احتفاظ سلفه جيانغ زيمين برئاسة اللجنة المركزية العسكرية والتدخل من خلالها في صلاحيات الرئيس بإدارة شؤون البلاد. وهذا ما يفسر أيضا نجاح الرئيس شي جينبينغ في عدم تكرار خطأ سلفه باصراره على استلام مناصبه الثلاثة دفعة واحدة: "رئاسة الحزب والجمهورية واللجنة العسكرية" دون السماح لهوجينتاو بالاحتفاظ بأي منها.
3. مجموعات العمل القيادية المصغرة: استعيض عن "مجلس الأمن القومي" بما يسمى "لجان العمل القيادية المصغرة" التي يختلف أعضاؤه وتختلف رئاستها بتنوع مهامها، وباتت تلعب دورا مهما في عملية صناعة وصياغة القرار. منها اللجان القيادية

[1] يحري سفيان وبرزيق بوعلام، مرجع سبق ذكره، ص 19.

[2] بحري سفيان وبرزيق بوعلام، مرجع سبق ذكره، ص 19.

المصغرة نذكر على سبيل المثال: المجموعة القيادية المصغرة للشؤون الخارجية. والجدير بالذكر أن أسماء أعضاء هذه المجموعة غير مصرحة بها رسميا.

4. الوزارات والأمن والدفاع: برزت قضايا وتحديات جديدة كالعولمة والبيئة ونزع التسلح، فدخلت عملية صناعة القرار في تعقيدات أدت معها إلى تنامي دور جهات في الدولة لاسيما مثل وزارة التجارة التي أصبحت تلعب دورا أكبر في عملية صناعة القرار على صعيد السياسة الخارجية منذ عام 1993 بعدما أصبحت سياسة الصين الخارجية في كثير من الأحيان اقتصادية بحتة، فوزارة التجارة هي التي تولت مهمة التفاوض لانضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية وهي التي ترسم سياسة الصين الخارجية تجاه بعض المناطق التي توليها الصين أهمية في مجال تقديم المساعدات أو الاستثمارات مثل افريقيا.

وهناك وزارات جديدة أصبحت من اللاعبين الجدد على حلبة صناعة القرار لاسيما وزارة الأمن التي تعاظم دورها منذ الاستعداد لاستضافة دورة بكين للألعاب الأولمبية عام 2008، حيث برزت الهواجس الأمنية لضمان نجاحها.

كما ان الجيش لايزال يحظى بنسبة تمثيلية جيدة في الهيئات القيادية للحزب والدولة وهي تعبر عن مدى النفوذ الذي لايزال يتمتع به، حيث تصل نسبة تمثيله في اللجنة المركزية للحزب إلى ما يقارب 20%، كما يحوز نسبة 10% في المجلس الوطني لنواب الشعب (البرلمان).

نخلص أن أهم خصائص النظام السياسي الصيني:

- تركز سلطة الدولة في مؤسسات وبنيات الحزب الشيوعي والعمل بنموذج الدولة شديدة المركزية المسيطرة بمنافذ التأثير على المجتمع.
- وجود أيديولوجية رسمية تعتنقها النخبة الحاكمة والحزب الحاكم، وتتخذها ركيزة لبناء وصياغة السياسات العمومية للدولة داخليا وخارجيا.
- وجود حزب شيوعي قوي تتداخل اختصاصاته مع اختصاصات الهيئات الحكومية المركزية والمناطقية.[1]

المبحث الثاني: المحددات الخارجية للاستراتيجية الأمنية الصينية

تتميز الصين بموقع ذو أهمية استراتيجية في منطقة شرق وجنوب شرق آسيا، إذ تجاور 14 دولة منها: روسيا، الهند، باكستان، فيتنام، كوريا الشمالية...الخ، وللصين عمق استراتيجي

[1] بحري سفيان وبرزيق بوعلام، مرجع سبق ذكره، ص 21.

كبير، وهو عامل مهم في تدعيم وزن الدولة الاستراتيجي الدفاعي، خاصة في حالة التعرض لهجوم نووي، إذ يبلغ أقصى اتساع لها من الشمال إلى الجنوب 4023 كم، ومن الشرق إلى الغرب 6468 كم. كما تشرف الصين على طرق هامة للمواصلات والتجارة في العالم سواء البرية، كطريق الحرير (silk road)، أو البحرية بإطلالها على المحيط الهادي، وبحر الصين الجنوبي، وبحر الصين الشرقي، والبحر الأصفر، ومضيق فرموزا[1].

المطلب الأول: مكانة بحر الصين الجنوبي في الاستراتيجية الأمنية الصينية

بحر الصين الجنوبي South China Sea هو جزء من المحيط الهادئ، ويقع في جنوب الصين غربي الهادئ، ويشمل المنطقة الممتدة من سنغافورة إلى مضيق تايوان، يعد أكبر بحر في العالم وهو والبحر الأبيض المتوسط بعد المحيطات الخمسة بمساحته 310.000ميل مربع المقدرة ب 800 ألف كم² ، ويربط مضيق تايوان بين بحري جنوب الصين وشرق الصين، والجزء الجنوبي الغربي من بحر جنوب الصين الممتد من خليج تايلند إلى بحر جاوة، يعتبر امتداد واسع مغمور بالمياه يسمى برصيف "سندا..."وأطول الأنهار التي تصبّ فيه هي أنهار" اللؤلؤ "و" الأحمر "و" ميكونغ "و" تشاو فرايا"، ويُعتبر هذا البحر ثاني أكثر الممرات البحرية على مستوى العالم ازدحاماً بالحركة، حيث يمر عبره ثلث الشحن العالمي. يحاذي بحر الصين الجنوبي العديد من أكثر الدول في قارة آسيا ديناميكية وقوة، وتمثل مياهه جزءا من المحيط الهادي ممتدا من سنغافورة ومضيق ملقا في الجنوب الغربي، إلى هونغ كونغ ومضيق تايوان في الشمال الشرقي، وتتشكل المنطقة من مئات الجزر والصخور والأ رصفة البحرية، ويقع أغلبها في جزر" سبراتلي "و" باراسيل". [2]

وقضية السيادة على مناطق في مياه بحر الصين الجنوبي قضية حساسة، فهو يعد واحدا من بؤر التوتر الثلاث الكبرى في شرق آسيا، وهناك تدافع وتزاحم من قِبل مختلف المطالبين لاحتلال أكبر عدد ممكن من الجزر التي لا يتجاوز حجم بعضها بضع الصخور. وتطالب الدول الآسيوي بالسيادة على مناطق متداخلة منه.

---

[1] الموسوعة العربية العالمية. الطبعة الثانية. الجزء رقم 15.، الرياض، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر و التوزيع، 1999، ص ص 265- 266.

[2] عبد القادر دندن، **الاستراتيجية الصينية لامن الطاقة تأثيرها على الاستقرار في محيطها الإقليمي: آسيا الوسطى – جنوب آسيا – شرق وجنوب شرق آسيا**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، سنة 2012-2013، ص 60.

المطلب الثاني: جزر سبراتلي والتحديات الإقليمية:

تطالب الفلبين وماليزيا وفيتنام وسلطنة بروناي بالسيادة على مناطق متداخلة من بحر الصين الجنوبي، بينما تؤكد الصين أنها صاحبة حق تاريخي في المنطقة، وترى أن الصينيين القدماء اكتشفوا بحر الصين الجنوبي في القرن الثاني قبل الميلاد، وهذا هو الدليل التاريخي – في رأيها–الذي يمنحها سيادة غير قابلة للجدل على جزر البحر والمياه المحيطة به.

ويلاحظ أن التوترات المتعلقة بهذه المناطق المتنازع عليها أخذت في التزايد، وأهم مصادر التزايد هذا التوتر هي:

- ❖ الطلب المتزايد على النفط والغاز من الطبيعي أن يزيد من حدة تنافس الأطراف المتنازعة على ضمان حقوق الموارد.
- ❖ تزايد الادعاءات حول توسيع مدى المياه الإقليمية تحت غطاء اتفاقية الامم المتحدة حول قانون البحار[1].
- ❖ تصاعد الروح القومية والوطنية التي تزيد من حدة الحساسية بين الحكومات والشعوب، وفي إدراكاتها ورؤيتها للقضايا المتعلقة بالحدود والسيادة.
- ❖ تزايد القدرات العسكرية الصينية والتي تحولت الى عامل يؤثر على نبرة وحدة الحوار حول الخلافات البحرية الاقليمية[2].

تتكون منطقة بحر الصين الجنوبي من أكثر من 200 جزيرة، ولكن الجزر الرئيسية الأربعة التي تتمحور حولها النزاعات، هي جزر "سبراتلي" وجزر " باراسيل" وجزر "براتاس" (pratas) وقطاع "ماكليسفيد" (Macclesfield).

وتقع جزر "باراسيل" محل نزاع بين ثلاثة أطراف الصين وتايوان وفيتنام، رغم أن الصين فقط من تحتل هذه الجزر فعليا منذ 1974، وفي الجهة الأخرى جزر "سبراتلي" محل إدعاءات بملكيتها من طرف الصين وماليزيا وبروناي والفيليبين وتايوان وفيتنام، ويحتل أغلب أصحاب هذه الإدعاءات بعضا من جزر تلك السلسلة، حيث تحتل الصين 8 منها، وتايوان 1، والفيليبين 9، وماليزيا 9، وفيتنام 27، وبروناي لا تحتل أية واحدة منها.[3]

---

[1] Robert Scher. **China s Activitirs in Southeast Asia and the Implications for U.S Interests**. Testimony of Deputy Assisttant Secretary of Defense Assian and Pacific Security Affairs Office of the Secretary of Defense Beforethe U.S. – China Economic and Security Review Commission, February 4, 2010, p33.
"www.uscc.gov/hearings/2010hearings/.../10../10-02-04-trans.pdf."

[2] -Robert Scher. OP. Cit.p 41.

[3] Tarique Niazi. Op. Cit. p. 105.

ويختلف مدى المناطق التي تدعي كل دولة من الدول المطلة على بحر الصين الجنوبي بحق السيادة عليها، فسلطنة بروناي تطالب بمنطقتين وهما "رصيف لوويزا" الذي يقع محل مطالبة من ماليزيا أيضا، و"ضفة ريفلمان"، أما الصين فهي صاحبة الادعاءات الأكبر التي تغطي كامل جزر سبراتلي وباراسيل ومعظم الأجزاء المتبقية من بحر الصين الجنوبي، مستندة في ذلك على خلفيات تاريخية، ويؤكدون أن جزر سبراتلي كانت جزءا مندمجا في الصن لقرابة ألفي سنة، شواهد أثرية، وبالبعثات البحرية الصينية نحو جزر سبراتلي في عهد سلالة "هان" عام 110م، وسلالة "مينغ" ما بين 1403-1433م، وفي عام 1947 وضعت الصين خريطة ذات 11 خطا متقطعا غير محدد بدقة وأدعت أحقيتها بكامل الجزر الداخلة في نطاق تلك الخطوط ، وتم مراجعة تلك الخطوط من طرف "زهو إينالي" لتصبح تسعة خطوط تؤشر للمناطق ذات السيادة الصينية في المنطقة.

وحتى أندونيسيا التي ليس لها مطالب صريحة، أكدت على تمسكها بمنطقتها الاقتصادية الخالصة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، بينما دخلت ماليزيا في حلبة المنافسة على تلك الجزر عام 1983 عندما أرسلت حوالي 20 رجلا من قواتها الخاصة لجزيرة "تيرومبا لايانغ لانغ"، وهي تحتل حاليا 3 جزر تعتبرها ضمن مياهها الإقليمية، وتطالب الفيليبين بالسيادة على 8 جزر ضمن سلسلة سبراتلي، أما تايوان فتبقى ادعاءاتها تجاه الجزر المتنازع عليها انطلاقا من المبادئ الخمسة لسنة 1993 المتضمنة فيما يعرف بـ "الخطوط المرشدة لسياسة بحر الصين الجنوبي"، والتي تقر بحق السيادة التايوانية على جزر سبراتلي.

وتمتد المطالبات الفيتنامية إلى عهد سلالة "نغويين"، وإلى أدلة (خرائط) مؤيدة لتلك المطالبات التاريخية، وتدرج فيتنام ادعاءاتها كجزء من انفصالها عن فرنسا والمطالبات الفرنسية بالسيادة على جزر سبراتلي عام 1933، وكانت اليابان قد أعادت تلك الجزر بمبدأ "الأرض التي لا مالك لها" (Terranullius)[1]. ويعتبر عامل النفط عنصرا مفجرا للنزعات في الصين الجنوبي، وتبعد هذه الجزر عن الاطراف المتنازعة عليها بمسافات متباينة، حيث تبعد بمسافة 900 ميل عن جنوب جزيرة هاينان الصينية، و230 ميل شرق فيتنام، و120 ميل غرب جزيرة "بالاوان" الفليبينية، و150 ميل شمال غرب ولاية "صباح" الماليزية، وتصل سلسلة جزر سبراتلي بين المحيط الهندي والمحيط الهادي، وهي بذلك تشكل طريق بحري رئيسي، وتحتل وضعية عسكرية استراتيجية تربط بين إفريقيا وآسيا وأوروبا...

[1] Daniel Livingstone. The Spratly Islands: A Regional Perspective. Journal of the Washington Institute of China Studies: Fall 2006, Vol. 1 No 2. P 151.

وتطالب كل من الصين والفيتنام بفرض السيادة كليا على الجزر في سلسلة سبراتلي، بينما تؤكد بروناي والفيليبين وماليزيا وتايوان على سيادة جزئية على بعض الجزر في المنطقة فقط، وهي مطالبات تقوم على أسس جغرافية وتاريخية وقانونية متنوعة، إذ لم تقتصر جهود الأطراف المتنازعة لإثبات سيادتها على تلك الجزر على الطرق السلمية والدبلوماسية والدعاية الإعلامية فقط، بل تعدتها إلى حالات من الأعمال والصدامات العسكرية التي اختلفت في حدتها وفي طبيعتها وهوية الأطراف المشاركة فيها، وتفيد دراسة "ديفيد وينسك" (John Baker) و"جون بايكر" (John Baker) أن أهم الدوافع نحو مواجهة عسكرية جزر سبراتلي تتمثل في: الاحتلال الخفي، نشاطات الاستكشاف والاستغلال، الدوريات العنيفة، وانتشار مسلح.

- ❖ الغزو الزاحف: هو الاحتلال والفعال والدائم للجزر والأرصفة ضمن سبراتلي، لتعزيز الادعاءات بالسيادة على تلك المناطق.
- ❖ نشاطات الاستكشاف والاستغلال: أي قيام مختلف الأطراف بعمليات استكشاف من اقتناص الثروات الطبيعية مثل تلك السلوكات الفردية يمكن أن تنتج عنها استجابات عسكرية.
- ❖ الدوريات العنيفة: وهي تتم غالبا من طرف الصين وفيتنام كتحرشات واحتجاز لمراكب صيد وسفن مدنية تابعة للمدنيين الآخرين، ومثل هذه التحرشات هي الوسيلة الأسهل لتوليد ردود فعل عسكرية.
- ❖ انتشار مسلح: مع الانتشار العسكري المتزايد للقوات العسكرية لمختلف الأطراف ذات المطالبات الإقليمية في جزر سبراتلي تصبح المنطقة أقرب ما يكون إلى حدوث مواجهات مباشرة، فعندما تكون فرق عسكرية من دول مختلفة قريبة من بعضها البعض، يكون حدوث أي سوء تفاهم أو حتى أحداث بريئة وغير مقصودة عرضة لسوء التأويل وتدفع نحو تحرك مسلح[1].

ولجزر سبراتلي أيضا قيمة استراتيجية، حيث يرى أحد المحللين العسكريين اليابانيين إلى أن الدولة التي تسيطر على جزر سبراتلي ستكسب هيمنة إقليمية في الألفية الجديدة، ومن بين مختلف الدول ذات المطالبات في جزر سبراتلي – بروناي، الصين، ماليزيا، الفيليبين، تايوان– ، وتوجد الصين في أحسن رواق من بين جميع المطالبين الآخرين لتصبح القوة الأولى في آسيا بدون منازع[2].

[1] Daniel Livingstone. Op. Cit. p p. 156, 157.

[2] Omar Saleem. Op. Cit. p. p. 531, 532.

ومن المعلوم أن الوضعية الأمنية في بحر الصين الجنوبي وبصورة أخص في جزر سبراتلي أصبحت مرهونة بالصين ومناورتها الأمنية، وفي عسكرة سبراتلي، وبتوظيفها للنزعة القومية والوطنية كعامل وعنصر دعم لسياسات النظام السياسي في بكين، فهي تربط السياسة والفكر الوطنيين مباشرة بنزعتها العسكرية وفي الاستراتيجية الأمنية والعسكرية الصينية في آسيا، ومن المهم التأكيد على أن الصين هي مركز المنظور الأمني بأكمله في المنطقة، وبقية أصحاب المطالبات عليهم التعامل مع قوة الصين الاقتصادية الكاسحة، وتطورها العسكري، ورغبتها المتزايدة في الهيمنة.

المطلب الثالث: التنافس الأمريكي الصيني في منطقة جنوب شرق آسيا

يتطلب ظهور أي دولة كقوة موازية للولايات المتحدة تحقيق الهيمنة الإقليمية أولا، بذلك تستفيد من أحادية قطبية إقليمية Regional Unipolrete، من هنا ظهر الاهتمام بالديناميكيات الإقليمية حيث سلط كل من "باري بوزان" و أولي "وايبفر" الضوء على هذه الديناميكيات من خلال نظرية "مركب الأمن الإقليمي" Regional Securety complex theoryوأشارا أن آثار هذه الديناميكيات الإقليمية أكثر سيادة مقارنة بالديناميكيات النظامية الكلية.

الاستراتيجية الامريكية الصينية في جنوب شرق آسيا:

مثلت منطقة جنوب شرق آسيا تاريخيا منطقة لتقاطع استراتيجيات القوى العظمى، خصوصا في مجال التفاعل بين القوى الإقليمية والولايات المتحدة الامريكية، غير أنه في فترة التسعينيات شهد تراجعا في الاهتمام الأمريكي بالمنطقة، ولقد شكلت سنة 2001 تاريخا لعودة الولايات المتحدة للاهتمام الاستراتيجي بالمنطقة، حيث اعتبرتها "جبهة ثانية"[1] في حربها على الإرهاب" كما ارتبطت هذه العودة من جهة أخرى بالديناميكية الاقتصادية النشطة التي تشهدها المنطقة في ظل تنامي القوة الاقتصادية الصينية.

يتوقف تأثير "النمو الصيني" على المصالح الامريكية في المنطقة على الكيفية التي حددت بها هذه المصالح التي تتمحور أساسا حول ترقية الاستقرار، الحفاظ على ميزان القوى مع تحديد الحفاظ على منطقة جنوب شرق آسيا بعيدا عن الهيمنة كهدف استراتيجي بعيد المدى، حرية الملاحة وحماية الممرات البحرية، حماية المصالح الاستثمارية والتجارية، دعم

[1] ابتسام رمضاني وعبد اللطيف بوروبي، "التنافس الاستراتيجي الصيني–الأمريكي في منطقة جنوب شرق آسيا"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد: 13، الجزائر، جويلية 2018، ص 105.

معاهدة الحلفاء والأصدقاء إضافة إلى العمل على ترقية الديمقراطية، حكم القانون، تكريس حقوق الانسان والحرية العقائدية وكذا الحيلولة دون تحول المنطقة إلى ملاذ للجماعات الارهابية.

دفعت أحداث 11 سبتمبر 2001 الولايات المتحدة الامريكية لإعادة ترتيب أولوياتها بإعلان الحرب على الإرهاب "War anti Terrorisme"، حيث أدركت واشنطن إهمالها لمنطقة جنوب شرق آسيا في أجندتها الاستراتيجية وقررت إعادتها لمجالها الاستراتيجي. ويتضح نقص الاهتمام الأمريكي بالمنطقة في العقود السابقة من خلال سلوكيات الولايات المتحدة التي لم تكن تعبر إلا عن سياسات دون معالم استراتيجية واضحة.

أصبحت المنطقة بعد أحداث 11 سبتمبر تعالج على أنها جزء مهم من الاستراتيجية الأمنية الأمريكي، حيث وضح التقرير الاستراتيجي للأمن القومي الأمريكي في 2002 أهم الدول التي تهدف الولايات المتحدة للتحالف معا لمحاربة الإرهاب الدولي والوقاية من الهجمات المحتملة والعمل على تهدئة النزاعات الإقليمية إضافة إلى السعي لحماية مصالحها الإقليمية والحفاظ على توازن القوى في المنطقة من خلال التحالفات والوجود العسكري.

ارتبطت الولايات المتحدة الأمريكية تقليديا في جنوب شرق آسيا ببعض القوى الإقليمية في مجالات أمنية، حيث دفع النزاع في بحر الصين الجنوبي حول مجموعة جزر بين الصين والفلبين إلى إعادة إحياء حلفها الدفاعي مع الولايات المتحدة الأمريكية للحفاظ على الاستقرار في بحر الصين الجنوبي، كما دفعت هجمات 11 سبتمبر إلى تعزيز العلاقات العسكرية ضد الإرهاب. عملت الولايات المتحدة في هذا المجال على مساعدة سنغافورة في تجديد العلاقات التيلاندية–الامريكية بالحيوية نتيجة مسار تعاوني طويل فيما يتعلق بالقضايا الأمنية حيث دعمت تايلاند الجهود العسكرية الامريكية في الكوريتين وفيتنام والخليج الفارسي، بالمقابل وفرت واشنطن لـ" تاي" فرصا بحيازة معدات عسكرية أمريكية.

تم تأكيد هذا التوجه نحو التحالفات التقليدية في المنطقة من خلال إعلان الأمين العام الأمريكي لدائرة شؤون شرق آسيا والباسفيك في جوان 2004 بأنه "وقت التحول" في المنطقة وشدد على أولوية محاربة الإرهاب في السياسة الخارجية الامريكية قبل أن يحدد كل من الفلبين وتايلاند كحلفاء تقليديين وشركاء استراتيجيين في المنطقة، كما أشار إلى دور سنغافورة كشريك فعال في بناء الأمن الإقليمي، من جهة أخرى ركز على دور "منتدى الآسيان الإقليمي" في تقوية العلاقات الأمريكية مع دول رابطة جنوب شرق آسيا من خلال الدعوة لإقامة منطقة تبادل حر بين الطرفين.

ومن الناحية العملية فقد قدرت إحصاءات وزارة الدفاع الأمريكي لسنة 2007 التواجد العسكري في شرق آسيا عموما 12278 من القوات البحرية المتمركزة في شرق آسيا والباسفيك كما يوجد حوالي 32808[1] جندي أمريكي في اليابان وحوالي 27014 في كوريا الجنوبية كما توجد قوات أمريكية في كل من تايلاند والفلبين وسنغافورة، إضافة إلى القواعد العسكرية في "هاواي" و "غوام" و "كاليفورنيا" والتي تتلقى الكثير من الدعم اللوجستي وتسمح بالتدخل السريع في منطقة بحر الصين الجنوبي إذا تطلب الوضع.

استراتيجيا، يجب الاعتراف أن المصالح الأمريكية في المنطقة دائمة ولا ترتبط بالحرب على الإرهاب وعليه تسعى الولايات المتحدة إلى تحويل تحالفاتها الإقليمية إلى علاقات ثابتة لتحول دون تأثير النمو الصيني على المصالح الأمريكية في المنطقة.

تنقسم الأدبيات الاستراتيجية داخل الولايات المتحدة حول تأثيرات "النمو الصيني" وتداعياته على الهيمنة الأمريكية العالمية خصوصا في منطقة جنوب شرق آسيا، ما خلف غياب توجه واضح لدى الإدارات الأمريكية اتجاه الصين، ويدور النقاش في الولايات المتحدة بين تيارين[2]، يذهب الأول إلى الاعتقاد بأنه يمكن الاستفادة من عائدات الاعتماد الاقتصادي المتبادل والروابط الاقتصادية بين الدولتين، مما يؤدي حسبهم إلى ابتعاد احتمالية المنافسة على الطريقة التقليدية بين الطرفين حيث يؤكد المفكر السياسي "أكسيوب لوهاس" "Xiaobo Lu Has" أنه لفهم الروابط الصينية الأمريكية يكفي فقط النظر إلى قيمة الديون الأمريكية المقدمة من الصين.

أما التيار الثاني فيدعم نظرية "التهديد الصيني" ويؤكد أن أي تغيير في توزيع القوة في النظام العالمي يدفع نحو الصراع، ما يعني أن زيادة القوة الصينية تؤدي بدون شك لإضعاف الولايات المتحدة الأمريكية وبناءً عليه تحدث المواجهة المباشرة بين الطرفين ويدعم هذا التيار البراديغم* الواقعي التشاؤمي والمتمركز جون ميرشهايمر" "J. Mershiemer" و "روبرت جيلبين" "R. Gelpin" وهو براديغم سيطر ولا يزال على توجهات السياسة الخارجية الأمريكية.

يستحوذ "التحدي الصيني" على أولويات التفكير الجيوبولتيكي الأمريكي ويمكن تحليل الاستراتيجية الأمريكية لمواجهة الصين وفق أربعة أهداف رئيسية تتعلق بالتحكم في المتطلبات الطاقوية للخصم، إحاطته شبكة من الأحلاف، تحطيم قدرته على التهديد النووي، إضعافه

[1] ابتسام رمضاني، مرجع سبق ذكره، ص 106.

[2] ابتسام رمضاني، مرجع سبق ذكره، ص 107.

جيوبوليتكيا من خلال تهديد وحدته الوطنية، غير أن تركيز الولايات المتحدة على حربها على الإرهاب في الشرق الأوسط فتح المجال أمام التحركات الاستراتيجية الصينية التي اعتمدت على مقاربة "القوة اللينة" التي ترفض المواجهة العسكرية مع الولايات المتحدة وتعمل على ثلاث محاور أساسية هي الحفاظ على الاستقرار، جذب الاستثمارات الأجنبية، وتوزيع الاقتصادية الصينية، في حين اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية على استراتيجية عسكرية في جوهرها.

على المستوى العملي، بعد عام 2009 تبنت الولايات المتحدة مقاربة إقليمية وأضفت الطابع المؤسسي على تعاونها مع الآسيان مرة أخرى. فخلال القمة التي عقدت في السنة نفسها بين الطرفين تم وضع الأساس الرسمي لهذه العلاقة المتجددة، ومنذ عام 2010، اتخذت حكومة الولايات المتحدة مجموعة من المبادرات التي تشير إلى سياسة زيادة الضغط على الصين، فضلا عن المشاركة الأمريكية القوية في جنوب شرق آسيا.

وتشمل هذه المبادرات بيع أسلحة جديدة لتايوان واجتماع الرئيس الأمريكي آنذاك "**أوباما**" مع "الدالاي لاما". كما أشارت وزيرة خارجية الولايات المتحدة، أثناء حضورها المنتدى الإقليمي لرابطة دول جنوب شرق آسيا لعام 2010 (ARF) في هانوي، أن لدى الولايات المتحدة مصلحة في حل نزاعات بحر الصين الجنوبي، مؤكدة على حرية الملاحة في هذا البحر، يشير ما سبق إلى رغبة الولايات المتحدة لتأسيس نفسها كقوة رئيسية في المنطقة.

في نوفمبر 2011، أكد الرئيس الأمريكي "أوباما" خلال زيارته لأستراليا أن الولايات المتحدة هي قوة آسيا والمحيط الهادي، معلنا عن نشر 2500 من مشاة البحرية الأمريكية في أستراليا كجزء من خطته الأمنية في آسيا–المحيط الهادي. فأشار في خطاب له قائلا: "كأمة باسيفيكة، الولايات المتحدة ستلعب دورا أكبر وطويل الأجل في تشكيل هذه المنطقة ومستقبلها عن طريق التمسك بالمبادئ الأساسية وبالشراكة الوثيقة مع حلفائنا وأصدقائنا". [1]

المبحث الثالث: السلوك الصيني تجاه القوى الاقليمية في جنوب شرق اسيا

يتناول هذا المبحث الثالث نبذة عن السلوك الصيني تجاه القوى الإقليمية في المنطقة، من خلال القضية التايوانية، والعلاقات الصينية اليابانية، وكذا التوافق الاستراتيجي الصيني الهندي.

[1] ابتسام رمضاني وعبد اللطيف بوروبي، مرجع سبق ذكره، ص 108.

المطلب الأول: القضية التايوانية في الاستراتيجية الصينية

تعتبر قضية تايوان "القضية المجال"، وهي أرض صينية منذ القرن 16م، إلى غاية احتلال اليابان لهذه الجزيرة سنة 1895م، وبعد انهزام اليابان في الحرب العالمية الثانية وسيطرت الولايات المتحدة الأمريكية، تواصل الوضع على هذه الحالة إلى غاية 1949م، وانتصار الثورة الشيوعية في الصين، أين انتقل إلى الجزيرة "الحزب الوطني" [1]بقيادة المارشال تسانج كاي تشيك بهذا حصل انقسام للصين بين شيوعية وليبرالية.

تبعد الجزيرة التي 100 ميل بحري عن السواحل الصينية، ومنذ ذلك الحين والصين تسعى إلى إعادة تايوان إلى الوطن الأم، غير أن تايوان كانت ترفض هذه المبادرات، إلى حد اتهام من يعمل في هذا الاتجاه بالسعي إلى تمزيق الصين، وهو إحدى أسباب التوتر الصيني الأمريكي، لكن بعد التحول الذي طرأ على سياسة الصين الشعبية في نهاية السبعينيات، واتجاه الدبلوماسية الصينية إلى إقامة علاقات سياسية واقتصادية مع الغرب، انتقلت قضية تايوان إلى مجال آخر باعتراف الصين بأن تايوان كيان له سماته التجارية والاقتصادية الخاصة به. ومن ثم لم تعترض الصين على إقامة علاقات اقتصادية وثقافية بين تايوان والدول الأخرى، كما أن تايوان قد حصلت على بعض المقاعد الصينية في المجلس الصيني، وهذا منعا لخلق شعور متطرف لدى التايوانيين ضد الحكومة المركزية في بكين. وتأتي مشكلة تايوان في كون الادراك السياسي للمشكلة التايوانية، في العلاقة الأمريكية الصينية في ثلاث صور:

الصورة الأولى: صورة الطرف المهدد لأمن النظام السياسي في الصين، ويمثل النموذج الغربي الليبرالي في الحكم والاقتصاد. على خلاف النموذج الشيوعي في الصين. وتجسدت صورة هذا الادراك في حرب فيتنام، خلال هذه الحرب صارت تايوان قاعدة لوجيستية للقوات الأمريكية المتمركزة في جنوب شرق آسيا، وأدى هذا إلى إدراك صناع القرار، أن تايوان أصبحت عنصرا مهددا لأمن بلادهم.[2]

الصورة الثانية: بقاء تايوان منفصلة عن الصين يكرس الاحتلال الأجنبي لأراضي الصين، وقد ساعد هذا الادراك الوجود الأجنبي المباشر على أراضي الجزيرة.[3]

الصورة الثالثة: تجسدت في تكريس انفصال تايوان عن الصين الشعبية حيث لم تتمكن من ممارسة سيادتها الفعلية الجزيرة. [4]

---

[1] عومار بلحربي، "دور الصين في جنوب شرق آسيا بعد الحرب الباردة"، **مجلة أبحاث قانونية وسياسية**، العدد: 06، جامعة الصديق لخضر بن يحي جيجل، جوان 2018، ص 362.

[2] عومار بلحربي، مرجع سبق ذكره، ص 363.

[3] عومار بلحربي، مرجع سبق ذكره، ص 363.

[4] عومار بلحربي، مرجع سبق ذكره، ص 363.

أهمية توحيد تايوان: توحيد تايوان مطلب أساسي، بل والأول في الاستراتيجية الأمنية الصينية، وبالتالي فهذا المطلب له حوافز وعراقيل تتمثل فيما يلي:

1. عوامل تحقيق الوحدة التايوانية:

*العامل الثقافي، تقوم القوميتان على ميراث مشترك ينتمي الى الثقافة الكونفوشيوسية، تسهل التفاعل الاجتماعي بين الصينيين والتايوانيين كما تشتركان في الروابط الثقافية أكثر من أي شركاء لهما في المجال الاقتصادي. ولا ترفض تايوان الوحدة رفضا مطلقا وإنما تربطها بشروط كالمزيد من تحقيق الليبرالية السياسية والاقتصادية في الصين الشعبية.

*وجود علاقات تجارية واقتصادية سواء مباشرة أو غير مباشرة.[1]

2. العوامل المعرقلة للوحدة: الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة في عرقلة هذه الوحدة وجعل تايوان مصدر لليبرالية وحقوق الانسان، وتأييد تايوان على هذين الشرطين، قبل البدء في أي تفاهم حول التوحد مع الصين. الولايات المتحدة وتايوان يرغبان في أن تستمر الصين في اصلاحاتها السياسية والاقتصادية، وأن تجري مزيدا من الانفتاح على الغرب. وتحقيق انتشار أوسع للأعمال والتبادل الحر. ومبادئ حقوق الانسان والديمقراطية بالمفهوم الغربي.

الموقع الاستراتيجي لتايوان التي تطل على مضيق تايوان وقناة "باشي" الممرين البحريين الذين يربطان جنوب شرق آسيا مع شمال شرق آسيا والشرق الأوسط الأمر الذي يحتم على الولايات المتحدة إيجاد حكومة موالية أو صديقة.[2]

تلك العراقيل عرفت تجسيدا واقيا، حيث نجد أنه سنة 1985م، قامت قوات الصين الشعبية بقصف جزيرتي "ميسشو وكيموى" وهو مايعرف "بأزمة مضائق تايوان". وهكذا اندلعت الأزمة التي لم تكن بمعزل عن نبرة التهديد الأمريكي سنة 1955م باستخدام السلاح النووي. ومنذ ذلك الحين زاد الضمان الأمريكي لتايوان بالحماية.

المنهج الجديد في توحيد تايوان: تسعى الصين من خلال عدة أدوات إلى فرض التوحيد وجعل ذلك شيئا لا مفر منه وتتمثل هذه الأدوات في:[3]

أ- الأدوات السياسية: عن طريق خلق عزلة دبلوماسية لتايوان. بإقناع مثلا المنتدى الإقليمي لرابطة الدول الآسيوية والمؤتمر الآسيوي، بعد قبول عضوية تايوان.

[1] عومار بلحربي، مرجع سبق ذكره، ص 363.

[2] عومار بلحربي، مرجع سبق ذكره، ص 364.

[3] عومار بلحربي، مرجع سبق ذكره، ص 365.

ب-الأدوات العسكرية: تراجع هذا العامل في العلاقات الصينية التايوانية، وأصبح استثنائيا لكن في بعض الحالات.

ت-الأدوات الاقتصادية: وهذا بجعل الاقتصاد التايواني مرتبط بالأسواق الصينية. والوصول إلى التوحيد باستعمال سياسة النفس الطويل.

إن هذه السياسة الاقتصادية وهي الأساس في الاستراتيجية الصينية الجديدة، ولا تعتبر غريبة عن التقاليد السياسية الصينية، بل نجد أصول هذه الاستراتيجية في الفكر الصيني الاستراتيجي القديم مع "صن تزو".

المطلب الثاني: العلاقات الصينية-اليابانية

بالنسبة للعلاقات الصينية اليابانية، فإن الصين لديها رؤية مزدوجة تجاه اليابان الرؤية الأولى تتضمن إدراكات سلبية لليابان بأنها عدو تاريخي، الرؤية الثانية إيجابية تتضمن أن اليابان نموذج تنموي للتحديث الصيني.

ورغم التوسع المتتالي في العلاقات الاقتصادية بين الصين واليابان إلا أن التنافس العسكري والسياسي من أكثر الاحتمالات ورودا لمستقبل منطقة جنوب شرق آسيا، حيث توضح العديد منها بناء لما ستعرفه العلاقات الصينية اليابانية من تطور ومنها[1].

1- السيناريو الأول: بروز نظام قائم على توازن القوى، تكون الولايات المتحدة أحد أقطابه، حيث ستسعى أن تخلق توازنا تبادليا مع الصين واليابان في آن واحد بحيث لا تسمح لكليهما بالإنفراد والسيطرة على منطقة جنوب شرق آسيا.[2]

2- السيناريو الثاني: أن دول جنوب شرق آسيا الأخرى من غير الصين واليابان سيكون لها صوت أعلى في الشؤون الإقليمية، حيث أن هذه الجول متوسطة الحجم ستحاول لعب دور بين القويتين الإقليميتين.

3- السيناريو الثالث: إذا عملت الولايات المتحدة على ضمان التوازن بين الصين واليابان لكن التنافس بين البلدين سيستمر، وسيجر نزاعات كبيرة مستمرة.

أما المحاور الجديدة للأمن الصيني فهي على النحو التالي:

---

[1] أحمد فارس عبد المنعم، "تحولات أدوار القوى الإقليمية في آسيا، في أوراق آسيوية"، **مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة**، العدد: 05، 2000، ص 06.

[2] أحمد فارس عبد المنعم، مرجع سبق ذكره، ص ص7-8.

الأمن الاقتصادي: ترى الصين أن الاقتصاد هو العامل الحاسم للأمن، ويمتد الأمن الاقتصادي إلى ما بعد حدود الدولة حيث يعتبر أكثر تعقيدا من حيث تأمين الأسواق الداخلية والخارجية ويتطلب ذلك قوة اقتصادية وقوة تقنية وشبكة معلومات اقتصادية وعلاقات خارجية جديدة.

الأمن السياسي: لقد اعتادت القوى الغربية أن تساعد الصين أثناء الحرب الباردة اقتصاديا للوقوف أمام التهديدات السوفييتية، وبعد نهاية الحرب الباردة، تأثرت مكانة الصين الاستراتيجية سلبيا، فالولايات المتحدة لم تعد تعطي نفس الأهمية للصين كما كان الأمر من قبل، وكذلك الدول الأوربية غيرت سياستها التعاونية تجاه الصين وحاولت الضغط على بكين من أجل تغيير نظامها السياسي حسب رغبتها، واستخدمت في ذلك العقوبات الاقتصادية والعزلة السياسية ومع ذلك فالصين حافظت على نظامها السياسي المستقر وأقامت علاقات طبيعية مع معظم الدول الأوربية واستمرت في سياستها الانفتاحية وحققت معدلات نمو عالية[1].

تعد اليابان القوة الاقتصادية الأولى في آسيا، حيث يمتد اقتصادها حوالي 60% من الناتج القومي الكلي لآسيا، ومع ذلك فالصين التي لا يزيد اقتصادها عن خمس الاقتصاد الياباني، لها نفوذ معنوي وسياسي أكبر في المنطقة، وتملك اليابان أكبر ترسانة أسلحة في المنطقة الآسيوية ولديها أكبر قوة بحرية فيها وأحدثها من سفن قتالية أو غواصات، ورغم ذلك إلا أن اليابان لا يستخدم قوته العسكرية لا في عمليات دعم أو حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، أو في ممارسة أي نوع من السلوك القيادي في منطقة شمال شرق آسيا[2]. ودور العزلة اليابانية أنتج بيئة استراتيجية مليئة بالتحديات أهمها الصعود الصيني.

1- التصور الأمني الياباني لمنطقة شمال شرق آسيا: لقد استطاع اليابان ولأكثر من نصف قرن أن يحافظ على السلام والأمن في وسط مجتمع دولي مليء بالمخاطر والمشكلات. يمكن رصد أوليات السياسة الأمنية اليابانية في منطقة جنوب شرق آسيا كالتالي[3]:

1. استمرارية دعم العلاقات الأمنية مع الولايات المتحد الأمريكية في إطار اتفاقية الأمن المتبادل الموقعة سنة 1951، والاتفاقية الأمنية الأخيرة الموقعة سنة 1996.

[1] حسين الشريف، مرجع سابق، ص 54.

[2] حسين الشريف، مرجع سابق، ص 54.

[3] نيللي كمال، الأمير وهدى، متيكس، مرجع سابق، ص 48.

2. الاهتمام بتطوير العلاقات اليابانية الصينية وخاصة في مجال القروض بما يحقق تأمين عملية التحول في الصين إلى الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.
3. الاهتمام الياباني الواضح بسياسات منع الانتشار الياباني على المستوى الإقليمي خاصة.

2- تنامي الدور الياباني في المنطقة: ما زال اليابان يتمتع بالحماية العسكرية والنووية للولايات المتحدة الأمريكية، يستضيف على أراضيه العديد من القواعد العسكرية ونحو 07 آلاف جندي، وبالتالي يعتبر اليابان أمنيا وعسكريا تحت الحماية الأمريكية وتابعا لها.

لقد حدد الاستراتيجي الأمريكي جوزيف ناي محددات الدور فيما يلي[1]:

أولا: أن تكون القوة القادرة على التأثير في الأهداف المطلوبة وتفيد سلوك الآخرين عند الضرورة بالقوة العسكرية الفعلية أو بالقوة السليمة (الاقتصادية والثقافية) وترابط القوة.

ثانيا: القوة العسكرية: ويرى جوزيف ناي أن لقوة عالمية تحقيق الهيمنة والعالمية أساس بالقوة العسكرية المتمثلة في الجيوش المدربة والمنظمة والأسلحة المتطورة.

ثالثا: القوة الاقتصادية: حيث يرى أن أهمية المعيار الاقتصادي في القوة العالمية أصبح مرتبطا بالتطور في القوة العسكرية وبالتقدم التكنولوجي والعلمي للدولة.

ويمكن تطبيق المعايير السابقة على اليابان من حيث[2]:

1- القوة الاقتصادية: يتمتع اليابان باقتصاد قوي وتراكم مالي هائل، واستطاع بفعل ذلك تحقيق تأثير عالمي من خلال صورته كدولة آسيوية قوية اقتصاديا، تقدم منحا وقروض للعديد من الدول في كل القارات.
2- القوة العسكرية: يعتبر الخبراء والاستراتيجيون أن القوات المسلحة اليابانية تعد من أقوى عشرة جيوش في العالم سواء من حيث التدريب أو التجهيز التكنولوجي.

المطلب الثالث: التوافق الاستراتيجي الصيني-الهندي

تحتل الهند مكانة جيوسياسية وجيواستراتيجية هامة في منطقة جنوب وجنوب شرق آسيا، فهي تمتلك رقعة جغرافية مترامية الأطراف تبلغ مساحتها نحو 3.3 ملايين كم² شاغلة بذلك

[1] Suto, Takaya, "Japan's foreign policy", cairo : **cuture centre of the japonesse embassy publications**, 2002, p 20.

[2] نيللي كمال، الأمير وهدي، متيكس، مرجع سابق، ص 36.

الترتيب السابع على المستوى العالمي، وهي ثاني أكبر تعداد للسكان على سطح المعمورة، مما يعطي علاقاتها الإقليمية والدولية أهمية خاصة[1].

تشترك الهند بنحو 7000 كم من الحدود المشتركة مع العديد من البلدان المجاورة من إجمالي حدودها التي تبلغ نحو 16000 كم، يتمثل الجزء الأكبر منها في السواحل المطلة على المحيط الهندي الذي يمثل بدوره ساحة جيوإستراتيجية جديدة كمحور للتجارة العالمية. بيد أنه رغم أن الهند تعد عملاقا إقليميا من الناحيتين الجغرافية والسكانية، ويشهد اقتصادها منذ منتصف التسعينيات من القرن العشرين معدل نمو مرتفعا نسبيا، وطفرة في مجال تكنولوجيا المعلومات، فضلا عن نجاحها في تطوير قدراتها النووية التي تعد بمثابة صك تأمين من وجهة نظرها ضد إمكانية حدوث ظروف غير مواتية في المستقبل، فإنها تقع في بيئة أمنية غير مستقرة. فالهند تواجه تهديدات أمنية محتملة من جميع الجوانب نظرا لوقوعها بين قوى نووية هي الصين وروسيا وباكستان، لا سيما الصين التي لا تستطيع الهند تجاهل قدراتها النووية، في الوقت الذي لديها فيه مشاكل حدودية معها، فضلا عن نزاعها التاريخي مع باكستان حول إقليم كشمير.

العلاقات الهندية–الصينية: أهم ما يميز العلاقات الهندية–الصينية المعاصرة هو تأرجحها، إذ شهدت تغيرا من التفاؤل المفرط إلى الشك وعدم الثقة ثم إلى الوفاق، لتتراجع عنه مؤخرا بعض الشيء، الأمر الذي يمكن معه التمييز بين محطات أربع رئيسية.

- يمثل الاعتراف الهندي بالصين المحطة الرئيسية الأولى[2] في العلاقات بين البلدين، فعندما برزت جمهورية الصين الشعبية إلى الوجود أواخر عام 1949 نظرت إليها الهند نظرة تفاؤل وتعاون أخوي، وكانت أول دولة تسارع إلى الاعتراف بها وتقيم معها علاقات على مختلف الأصعدة. فقد كان رئيس الوزراء الهندي آنذاك "جواهر لال نهرو" يأمل في أن البلدين بخبرتهما ومعاناتهما الطويلة على أيدي القوى الاستعمارية ومشاكلهما المشتركة مع الفقر والتخلف سوف يقفان معا لإعطاء القارة الآسيوية مكانها اللائق على الساحة العالمية، خاصة أن البلدين وحدهما يشكلان معا نحو ثلث سكان المعمورة. وهو ما يفسر الضغوط التي مارستها الهند لكي

[1] جابر سعيد عوض، علاقات الهند الإقليمية والدولية، على الرابط:
https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/e5712975-0ce9-4b3e-9727-007e6fedd4a5?fbclid، تم الاطلاع على صفحة الويب بتاريخ: 2018/02/24 على الساعة 11:30.

[2] مرجع سبق ذكره، على الرابط: https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/e5712975-0ce9-4b3e-9727-007e6fedd4a5?fbclid،

تحصل جمهورية الصين الشعبية على مقعد دائم في مجلس الأمن وعدم مساندة الهند للموقف الأميركي في مواجهة الصين بصدد الحرب الكورية.

- وتتمثل المحطة الثانية[1] في التدهور الكبير الذي شهدته العلاقات بين البلدين بدءا من عام 1959 بسبب المشاكل الحدودية وقضية **التبت**، التي تعد من أخطر المشاكل التي عكرت –ولا تزال–صفو العلاقات بين الهند والصين، وتسببت في اندلاع الحرب بينهما عام 1962، فرغم أن الحرب الهندية–الصينية عام 1962 كانت حربا خاطفة ومحدودة من الناحية العسكرية لم تنجح الصين التي بدأت بشن الحرب، في حسم النزاع الحدودي بينها وبين الهند لصالحها، فضلا عن ذلك، فقد ولدت سباقا للتسلح وحربا باردة بين الدولتين، إذ لجأت خلالها الصين ليس فقط إلى تطوير علاقاتها مع باكستان، بل وإمدادها بالصواريخ وتكنولوجيا الأسلحة النووية، ولجأت الهند إلى تطوير علاقاتها مع الاتحاد السوفياتي السابق.
- أما المحطة الثالثة [2]في العلاقات فتتمثل في الوفاق الذي عرفته في أعقاب الغزو السوفياتي لأفغانستان وامتد خلال الفترة بين عامي 1979 و1998، والتي شهدت توقيع عدد من الاتفاقيات على مستوى عال، وجرت خلالها مفاوضات بشأن الحدود وقضايا التجارة. بلغ هذا الوفاق ذروته عام 1991 عندما قامت الهند بتطبيع علاقاتها مع الصين أثناء زيارة رئيس الوزراء الصيني لي بنغ، والتي تعد أول زيارة من نوعها يقوم بها مسؤول صيني رفيع المستوى للهند منذ أكثر من ثلاثة عقود.
- جاءت المحطة الرابعة[3] والأخيرة في العلاقات الهندية –الصينية مع التفجيرات النووية الهندية عام 1998، والتي تعد بمثابة نقطة تراجع بارزة في العلاقات الثنائية بين الهند والصين. بيد أنه رغم الانتقادات الصينية للهند، فإن موقف الصين إزاء التفجيرات النووية الهندية لم يكن عدائيا.

ويمثل كل من العامل الأميركي والباكستاني متغيرا جوهريا له تأثيره على العلاقات الهندية–الصينية. ينطلق أثر العامل الأول من نظرة كل من الهند والصين إلى علاقة الآخر بالولايات المتحدة. ففي الوقت الذي كانت العلاقات الصينية–الأميركية غير مستقرة بصفة عامة خلال العقد الأخير من القرن العشرين، على سبيل المثال، بسبب الخلافات حول عدد من القضايا مثل حقوق الإنسان، والدعم الأميركي لتايوان، وضرب السفارة الصينية في بلغراد، وحادثة

[1] جابر سعيد عوض، مرجع سبق ذكره.

[2] جابر سعيد عوض، مرجع سبق ذكره.

[3] جابر سعيد عوض، مرجع سبق ذكره.

طائرة التجسس الأميركية قرب جزيرة **هاينان** الصينية، كانت العلاقات الهندية–الأميركية على الجانب الآخر تشهد تحسنا واضحا في كثير من المجالات باستثناء العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على الهند عشية التفجيرات النووية الهندية عام 1998، والتي أملتها القوانين الأميركية الداخلية. أما العامل الباكستاني فيبرز تأثيره السلبي على العلاقات الهندية–الصينية في الدعم الذي تحصل عليه باكستان من الصين، خاصة في مجال التكنولوجيا النووية.

تتمثل أهم جوانب الاهتمام المشترك بين الهند والصين في الوقت الحاضر فيما يلي:

- وضع حد لنظام القطبية الأحادية والهيمنة الأميركية، باعتبار أنه ليس في صالح أي منهما.
- القضايا المتعلقة بمكافحة الإرهاب لما يمثله من خطر على كل منهما، وهو ما دفع إلى إقامة جماعة عمل ثنائية مشتركة لمكافحة ظاهرة الإرهاب الدولي، والاتفاق على تبادل المعلومات والاستخبارات حول كيفية التعامل معها.
- تنمية العلاقات بين البلدين خاصة بعد أن نمت العلاقات الاقتصادية بين البلدين وبلغت قيمة التجارة الثنائية بينهما حوالي 300 مليون في بداية 1990 لتصل إلى 05 مليار دولار في 2002.[1]

أما أهم أبرز جوانب الخلاف بين البلدين، فتتمثل في:

- النظرة الهندية إلى الصين باعتبارها مصدر تهديد تقليديا ونوويا لأمنها. كما أن فشل البلدين في حل النزاع الحدودي بينهما يبقي حالة الإحباط وعدم الثقة لدى الهنود، لا سيما وأن الصين قد حلت معظم مشاكلها الحدودية مع جيرانها الآخرين.
- كما تمثل العلاقات العسكرية الصينية–الباكستانية مشكلة للعلاقات الهندية–الصينية، إذ يعتقد القادة الهنود أن الصين تستخدم باكستان لاحتواء الهند والحيلولة دون صعودها كمنافس محتمل لها.
- معارضة الصين للرغبة الهندية في الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن. فالصين تخشى من استخدام وضع الهند كعضو دائم في مجلس الأمن من قبل القوى الكبرى، وخاصة الولايات المتحدة، في تشكيل حلقة احتواء في مواجهتها

[1] هشام الصادق، "العلاقات الهندية الصينية: قمة الانفراج التاريخية"، **السياسة الدولية**، العدد: 153، جويلية 2003، ص ص 244 –245.

خاصة إذا ما نجحت اليابان هي الأخرى في الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن.

خلاصة الفصل الأول:

نخلص مما سبق أن للصين قصة طويلة الأمد مع الحضارة والمجد، كما مع البحر، واليوم الصين تمتلك من المقومات الداخلية والخارجية ما يؤهلها للعب دور بارز سواء على المستوى الإقليمي، أو المستوى العالمي ككل. ومنطقة جنوب شرق أسيا واحدة من المناطق التي تمثل نطاقا إقليميا يحظى باهتمام استراتيجي صيني كبير، نظرا لتعدد القوى الصاعدة في المنطقة والتي تسعى لبسط نفوذها، وكذا اعتبار منطقة جنوب شرق آسيا منطقة حيوية لضمان أمنها الطاقوي، ومواجهة محاولات الاحتواء الأمريكي، ولتوفر جنوب أسيا على فرص اقتصادية مغرية لتصريف المنتجات الصينية وتأثيرها على الاقتصاد البحري الصيني.

الفصل الثاني:

الاستراتيجية الصينية من النزعة البرية نحو النزعة البحرية

الفصل الثاني:

الاستراتيجية الصينية من النزعة البرية نحو النزعة البحرية

تمثل جنوب شرق آسيا من الناحية الإستراتيجية الساحة الخلفية ومجال النفوذ التقليدي للصين، نظرا لما لها من روابط تاريخية وحضارية وثقافية واقتصادية وتجارية مع دول المنطقة، وتأتي المنطقة ضمن أولويات صناع القرار الصينيين عند وضعهم لإستراتيجيتهم في مختلف المجالات، للحفاظ على مكانة الصين الإقليمية والعمل على تحقيق طموحاتها العالمية في وجه القوى الساعية لعرقلة مسار صعودها المتسارع. ولذلك يحدد الخبراء المصالح الأمنية الحيوية للصين في جنوب شرق آسيا في ثلاثة نقاط رئيسية:

- بناء منطقة عازلة على طول حدودها الجنوبية مكونة من دول جنوب شرق آسيا، أين تعتبر الصين القوة الخارجية المهيمنة، وإحباط أية محاولة أمريكية لاحتواء الصين.
- الحفاظ وإن أمكن الأمر توسيع مطالباتها الإقليمية في أغلب المناطق الغنية بمواردها الطاقوية في بحر الصين الجنوبي.
- زيادة أمن خطوط المواصلات البحرية ونقاط الاختناق البحرية، التي تمر عبرها الواردات الصينية التي تغذي اقتصادها.[1]

المبحث الأول: العقيدة العسكرية الصينية

تشير التقارير والدراسات حول الصين ان البيئة الاستراتيجية في الصين تعرضت لتغيرات هائلة منذ أواخر السبعينيات نتيجة التفاعل بين أطراف ومعطيات متعددة ومعقدة، فالبيئة الأمنية المتغيرة تبدي أن الولايات المتحدة تشكل تهديدا محتملا للصين، ولكنها سوق أساسية للصادرات الصينية، واليابان قوة اقتصادية وأكثر استقلالية وأقل ارتباطا بالولايات المتحدة، ولها صلات تجارية واستثمارية مع الصين، والهند تحقق نهضة عسكرية واقتصادية، والدول الآسيوية وبخاصة في جنوب شرق وشرق القارة تبني أسواقا واعدة. لذلك وجب على الصين صياغة

[1] Bronson Percival. **"Threat or partner: Southeast Asian perceptions of China".** Testimony before The U.S-China economic & security review commission hearing on "China's activities in Southeast Asia and implications for U.S interests". February 4, 2010.

استراتيجية تتماشى والمتغيرات الدولية والإقليمية، التي تحقق مصالحها وطموحها في الصعود السلمي وتحقيق مكانتها الدولية.

المطلب الأول: أسس ومرتكزات العقيدة الصينية:

في تسعينات القرن الماضي، سطرت الصين عقيدتها الاستراتيجية، وفي كل مرة تحددها طبقا لطموحاتها ومصالحها، ونحن بصدد دراسة العقيدة العسكرية الجديدة للصين، لا بأس أن نذكر بما جاءت به الاستراتيجية القديمة والحديثة.

تولي الصين أهمية كبيرة لوحدة أراضيها، ويتجلّى ذلك خاصة في السعي إلى استعادة سيطرتها المركزية على تايوان. وتدرك الصين أهمية أسواقها في الخارج، والحصول على الموارد الخارجية مثل النفط، فضلاً عن حرية الحركة في البحار لنقل بضائعها إلى جميع أنحاء العالم، وتطمح الصين إلى تأكيد مكانتها كقوّة عظمى بشكل عام بعد قرون من الضعف النسبي. وبشكل أكثر تحديداً، فان لديها طموحات بشأن الأراضي المتنازع عليها، وموارد قاع البحر في مناطق مثل بحرَي الصين الجنوبي والشرقي[1].

مرتكزات العقيدة العسكرية القديمة: أهم ما جاءت به من مبادئ ومرتكزات هي كالتالي:

- عملت الصين خلال العقود الأخيرة على تحديث جيشها ليصبح أصغر حجماً، ولكن أفضل تسليحاً وتجهيزاً.
- تحسنت قدراتها التي يقصد بها الضغط المباشر على تايوان، مثل زيادة مخزون الصواريخ الباليستية مع زيادة دقتها.
- تجتهد لاكتساب وسائل أخرى لجعل أي جهد أمريكي يرمي إلى مساعدة تايوان في حالة حدوث أزمة، مثلما فعلت القوات الأمريكية في السابق، أمراً أشدّ صعوبة . وبين هذه الوسائل الصواريخ المتطورة المضادة للسفن، وأسلحة الحرب الإلكترونية، والقدرات المضادة للأقمار الصناعية، وأسطول أقوى من الغواصات.
- زيادة تقدير القوة الحقيقية، مثل امتلاك حاملات طائرات خاصة بها، على الرغم من أن قدراتها في هذا المجال ما زالت متواضعة.

واقع الطموحات الصينية: ترتبط واقعية الآفاق الصينية بمدى انفاقها العسكري. فميزانية الدفاع الصينية تتراوح ما بين 60 و70 مليار دولار. وهو رقم أقل بكثير من النفقات العسكرية، لكن

[1] مايكل أوهانلون، "عن العقيدة العسكرية الصينية دفاعية .. لكنها تتوسع"، **أفاق المستقبل**، العدد: 08، ديسمبر 2010، ص ص 56-58.

الصن لا تصرح بالأرقام الحقيقية لسببين: **الأول:** محدودية الشفافية في الأوراق الرسمية والميزانيات. **الثاني:** نظراً إلى أن الصين بلد ذو اقتصاد نامٍ، فإن المبالغ التي تدفعها لقاء معدات وخدمات تتعلق بالمجال العسكرية متدنية جداً حسب المقاييس الغربية. لذلك فان التقديرات المتوسطة لمستوى الانفاق العسكري السنوي في السين تبلغ من 150 إلى 200 مليار دولار، وهذا رقم كبير، لكنه اقل من ثلث الانفاق العسكري الأمريكي، لكنه ثاني أعلى رقم في العالم.[1]

استراتيجية الدفاعية عن البحار البعيدة حسب العقيدة الصينية القديمة:

عملت الصين على تطوير قوتها العسكرية من دون إثارة الكثير من الضجيج خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة، فبدأت برفع مستوى إنفاقها العسكري بعدما أبقته شبه ثابت حتى أواسط التسعينيات من القرن الماضي. وتضاعف انفاقها العسكري نحو خمس مرات بين عامي 1995 و2010. وشهدت السنوات الأخيرة ارتفاعا واضحاً في الإنفاق العسكري الصيني، إذ صعد من 59 مليار دولار عام 2005 إلى 98.8 مليار دولار في عام 2009. وقد ترافق التصاعد في الانفاق مع اشتداد جرأة الجيش الصيني على ولوج مناطق لم يكن تصور دخوله إليها ممكنا في السابق. ففي أواخر شهر مارس 2010 وصلت للمرة الأولى في تاريخ الصين العسكري الحديث سفن حربية صينية إلى مياه الخليج العربي، ورست في ميناء أبو ظبي في زيارة ودية، وميناء عمان في نفس الشهر، وميناء عدن واليمن[2] ...

وتبدو الموانئ الإماراتية والباكستانية، وإلى حدّ ما الجيبوتية، إلى جانب الموانئ العُمانية واليمنية، أقوى الموانئ المرشحة للمساهمة في تشكيل هذه الشبكة حالياً. تطلق الصين اسم "يوانيانغ "، أو" الدفاع في البحار البعيدة"، على استراتيجيتها الجديدة التي تشمل التركيز على تعزيز قدرة القوات البحرية على تأمين مصالح الصين الاقتصادية المزدهرة في البحار البعيدة، وضمنها المحيطان الهندي والهادئ، اللذان طالما اعتبرا مجالاً لحركة القوات البحرية الأمريكية، وليس غيرها .ولا يبدو أن العسكريين الأمريكيين مطمئنون إلى هذه الاستراتيجية، خاصة في المحيط الهادئ. ففي أبريل 2010 نقلت صحيفة نيويورك تايمز عن الأدميرال روبرت ويلارد، رئيس الاسطول العسكري الأمريكي في المحيط الهادئ، قوله: " إن ما يشكل

[1] مايكل أوهانلون، مرجع سبق ذكره، ص 56.

[2] مايكل أوهانلون، مرجع سبق ذكره، ص 57.

القلق بشكل خاص هو وجود عناصر في خطة تحديث الجيش الصيني تبدو مصممة لتحدي حرية حركتنا في المنطقة.[1]

شكل رقم (01) تصاعد الإنفاق العسكري الصيني في العقيدة العسكرية القديمة مابين 1990و2015

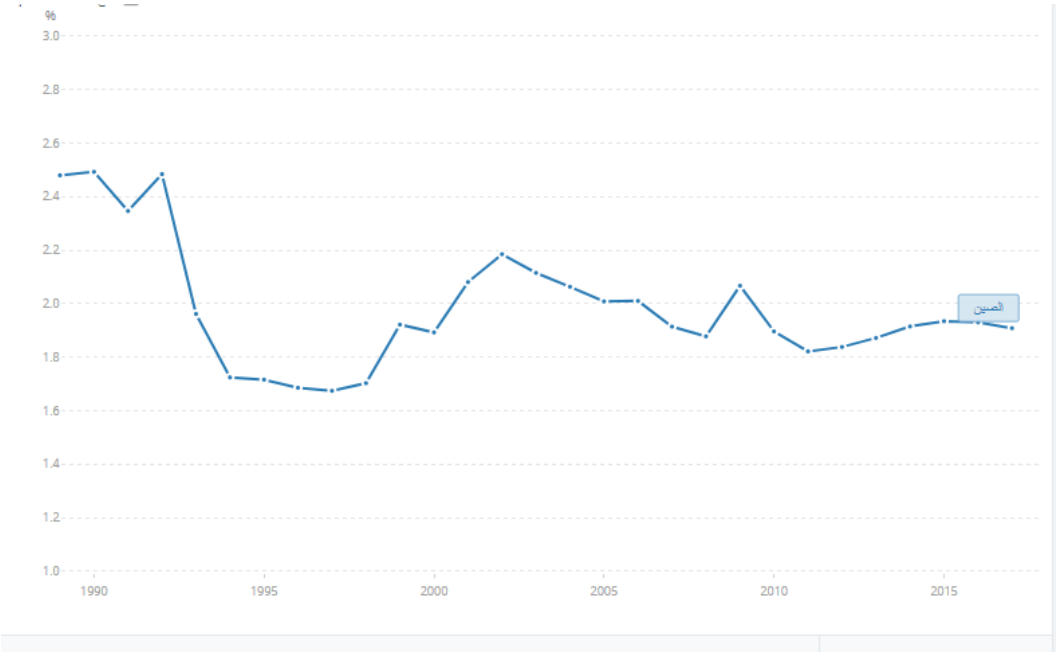

المصدر: https://data.albankaldawli.org/indicator/MS.MIL.XPND.GD.ZS?end

يلاحظ أن العقيدة العسكرية القديمة للصين كانت دفاعية ونشطة ومتطورة خارج إطارها الإقليمي، وحجر الزاوية فيها القضية التايوانية.

أما العقيدة الجديدة، وبهدف الحفاظ على المكانة والهيمنة الصينية، طورت الصين استراتيجيتها الأمنية بإصدار "الوثيقة البيضاء" في 26 ماي 2015 التي أصدرتها وزارة الدفاع الصينية للإعلان عن "الاستراتيجية العسكرية الصينية"، بينما رأى الكثير من الخبراء أنها لا تحمل جديدا عن الوثيقة التي قبلها إلا من حيث التركيز على البحرية مثلا.[2]

[1] مايكل أوهانلون، مرجع سبق ذكره، ص 58.

[2] TAHK، "الاستراتيجية العسكرية الصينية الجديدة"، **مؤسسة RAND المنتدى العربي للدفاع والتسليح**، تاريخ النشر 07 أكتوبر 2015، على الموقع : https://defense-arab.com/vb/threads/97795/، تاريخ الاطلاع : 2018/12/07، على الساعة : 01:49.

وقد تم نشر الوثيقة في ظل استمرار استصلاح جزيرة صينية وتحذيرات للولايات المتحدة للأصول الموجودة في بحر الصين الجنوبي، وقد تعهدت الصين باستخدام القوات العسكرية من أجل ضمان التنمية السلمية للبلاد، والحفاظ على المكانة الإقليمية والدولية للثين. كما اتهمت الوثيقة الولايات المتحدة وبعض الدول المجاورة باتخاذ إجراءات استفزازية حول جزر صينية.

ولأن الوثيقة وردت في تسعة آلاف صفحة باللغة الصينية ما يصعّب عملية ترجمتها إلى لغات أخرى، فقد عمل الخبراء الصينيون على تلخيص أهم ما جاءت به العقيدة العسكرية الصينية.[1]

ما يمكن استنتاجه باختصار من فحوى العقيدة العسكرية الصينية الجديدة، أنها جاءت داعمة للتوجهات السلمية الصينية في شتى المجالات، ومدى تركيزها على تطوير جانبها العسكري اللوجستي، حيث تسعى إلى تحديث جيشها من خلال استراتيجيات تتماشى والوضعية الأمنية المعقدة للصين، إذ تسعى لتقليل أفراد جيشها، وتطويره في نفس الوقت بالعتاد الحربي المتطور والحديث. خاصة ما تعلق باستراتيجية الدفاع النشط التي تعتبر جوهر الفكر الاستراتيجي وجوهر العقيدة العسكرية الصينية. كما تدعم الصين التحول في استراتيجيتها العسكرية من البر إلى عسكرة البحر، خاصة وأنها تتطلع لبسط سيادتها على أهم البحار والمياه الإقليمية وبالضبط بحر الصين الجنوبي.

المطلب الثاني: القدرات العسكرية الصينية والتعاون الأمني:

يبدو جليا حضور المؤسّسة العسكرية بشكلٍ بارزٍ في الصين في أكثر من ميدان من ميادين سيادة الدولة، بما يمثّله من ثقل في القرار السياسي والسيادي للدولة في آن واحد، كما يشكّل أحد أهم الروافد للقطاعات الاقتصادية الصينية، في عملية تكاملية منقطعة النظير، مع بقية القطاعات المنتجة في الدولة.

1 الإصلاحات في المؤسّسة العسكرية الصينية:

عرفت المؤسّسة العسكرية الصينية، إعادة هيكلة في الكثير من تشكيلاتها البنيوية وفي كادرها البشري. وقد بدأت العملية الإصلاحية في المؤسّسة العسكرية بقيام دنغ، بتخفيض عدد

[1] أنظر ملخص الوثيقة في الملاحق.

الجيش بحدود مليون عنصر، وزيادة الموارد المتاحة للقطاع الصناعي المدني في الجيش على المدى القصير. وتعمل الصين على تطوير قدراتها العسكرية في عدد من المجالات مثل:[1]

1. تطوير صواريخ باليستية غير تقليدية، قادرة على بلوغ أهداف بعيدة.
2. تطوير تقنية الإنذار الجوي المبكر.
3. تطوير قدراتها في مجال تزويد الطائرات بالوقود في الجوّ.
4. تعاونها مع روسيا للحصول على مدمّرتين تحملان صورايخ من طراز كروز.
5. إتمام الصين خلال السنوات الثلاث الماضية بناء 54 حاملة طائرات وسفينة حربية.
6. إزدياد عدد قوّات تدخّلها السريع من 170 ألفًا إلى 220 ألفًا.
7. إنشاء مطار عسكري في ميناء جزر بيرسيل.
8. بناء شبكة رادار للإنذار المبكر في أحد المواقع البحرية في جزر سبراتلي.

شكل رقم (02) يوضح حجم قوات الجيش الصيني

المصدر: سكاي نيوز عربية، "من "الشبح" إلى "التنين".. قدرات عسكرية مرعبة للصين"، تاريخ النشر: 2016/11/2، على الرابط: https://www.skynewsarabia.com/world/888801، تاريخ الاطلاع: 2019/3/2، على الساعة: 2:45.

[1] نبيل سرور، "المؤسّسة العسكرية الصينية وحماية إنجازات حقبة الإصلاح والانفتاح"، **مجلة الدفاع الوطني**، تاريخ النشر 2018/06/23، على الموقع: https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/، تاريخ الاطلاع 2019/03/21، على الساعة: 17:18.

2 إنجازات صينية تضرب التفوق العسكري الأمريكي:

يقول موقع "إن بي سي نيوز" الإخباري الأميركي، أن الجيش الصيني ربما تفوق على نظيره الأميركي في بعض نقاط القوة العسكرية. ورصد الموقع أهم 5 نقاط قوة في العسكرية الصينية، تهدد تفوق الولايات المتحدة في هذا المجال وهي:

1. المدفع الكهرومغناطيسي[1]: تختبر الصين مطلقَ قذائف مغناطيسيا يحمل على السفن، يمكنه إطلاق قذائف بسرعة تعادل 7 أضعاف سرعة الصوت. وبخلاف المدافع التي تستخدم البارود لإطلاق القذائف، فإن هذا السلاح يعتمد على الطاقة الكهرومغناطيسية، التي تعطي القذائف سرعة المدافع مع مدى الصواريخ، وتمكنها من إصابة أهداف في البر أو البحر أو الجو.
2. السفن الحربية المتطورة:[2] تعلم الصين أن جزءا كبيرا من الاحتقان العسكري مع الولايات المتحدة يكمن في بحر الصين الجنوبي، لذلك عمدت إلى تطوير ترسانتها البحرية بأقوى السفن. كما تمتلك بكين أحدث سفنٍ عسكريةٍ من طراز 055، وهي مدمرة تصل حمولتها إلى 12 ألف طن. وأطلقت السفينة الجديدة بعد ثاني حاملة طائرات صينية، وهي من طراز 001 Aالبالغ وزنها 65 ألف طن، ويمكنها حمل 35 طائرة، مقارنة بـ 24 طائرة للحاملة الصينية الأولى، وتعمل الصين حاليا على تطوير حاملة طائراتها الثالثة من طراز 002، التي يبلغ وزنها 80 ألف طن وستحمل 40 طائرة، وهي مزودة بتقنيات حديثة تسمح بحمل طائرات أكبر حجما وأكثر سرعة.
3. الطائرات المقاتلة:[3] كما تمكنت الصين في عام 2018 من إطلاق أول طائرة مقاتلة محلية الصنع "شينجدو جي 2"، التي يطلق عليها "النسر الأسود"، لتكسر الاحتكار الأميركي لصناعة الطائرات الشبح. وطورت الصين مقاتلتها الحديثة التي يمكنها إصابة أهداف على بعد نحو 200 كيلومتر، لمنافسة طائرتي "إف 22 وإف 35" الأميركيتين، اللتين لديهما القدرة على التواري على أجهزة الرادار.

---

[1] سكاي نيوز عربية، "خمسة إنجازات صينية تضرب التفوق العسكري الأميركي"، تاريخ النشر 20 فيفري 2018، واطلع عليه في 13 مارس 2019، على الساعة 18:23، على الرابط :
ttps://www.skynewsarabia.com/world/1023452-5-

[2] سكاي نيوز عربية، مرجع سبق ذكره.

[3] سكاي نيوز عربية، مرجع سبق ذكره.

إلا أن واشنطن تتهم بكين بسرقة معلومات ساهمت في صناعة الطائرة، بعد عملية اختراق صينية لأجهزة كمبيوتر أميركية تحمل بيانات حساسة بشأن صناعة طائرات الشبح. يشار إلى أن الصين تعمل حاليا على تطوير مقاتلتها المحلية الثانية التي يطلق عليها "شينيانغ جي 31"، التي يعتقد أنها ستضع الصين على طريق مزاحمة الولايات المتحدة بتصدير المقاتلات. كما تعمل بكين على تطوير الطائرة "واي 20"، أكبر طائرة عسكرية ناقلة في العالم، حيث يمكنها أن تحمل 70 طنا.

4. المركبة المنزلقة فائقة السرعة:[1] في نوفمبر 2018، أجرت الصين أول اختبار على المركبة المنزلقة "دي إف 17"، التي تبلغ سرعتها 5 أضعاف سرعة الصوت وتحمل صواريخ. ولا يعتقد أن الولايات المتحدة أو روسيا أجريا تجارب على مثل هذا النوع من الصواريخ، لكن من المحتمل أن البلدين يعملان على تطوير سلاح مشابه.
5. الذكاء الاصطناعي:[2] كشف باحثون صينيون عن خطط لتطوير غواصات نووية مزودة بميزات الذكاء الاصطناعي، مما مثل قفزة كبيرة في تطوير التكنولوجيا العسكرية. كما أعلنت الصين عن خطة "قُد العالم"، بهدف استثمار نحو 150 مليار دولار في تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري بحلول عام 2030. وأيضا نجحت شركة صينية مملوكة للدولة في إطلاق سرب مكون من 119 طائرة دون طيار، كونت أشكالا في السماء.

ويعتقد أن الذكاء الاصطناعي العسكري الصيني سيدخل مجالات الحرب الإلكترونية والطائرات دون طيار التي بإمكانها ضرب أهداف أمريكية.[3]

المبحث الثاني: دور الاستراتيجية الصينية في مجال التنمية في جنوب شرق اسيا

علاقة الصين بالبحر علاقة وطيدة وضاربة في التاريخ، خاصة بعدما استطاعت الصين استغلال البحر فيما يخدم تطورها وينمي قوتها واقتصادها. حيث ومن خلال استراتيجياتها الرشيدة في استغلالها للبحر، عملت على فرض الهيمنة على الممرات البحرية الاقتصادية المهمة، ودعمها منذ سنة 2013 ببناء الجزر الصناعية واستخدامها كمطارات وقواعد عسكرية، لضمان السيطرة على المساحات المائية المتنازع عليها خاصة مع فيتنام وفلبين. كما يعتبر

[1] سكاي نيوز عربية، المرجع نفسه.

[2] سكاي نيوز عربية، المرجع نفسه.

[3] سكاي نيوز عربية، مرجع سبق ذكره.

بحر الصين الجنوبي حجر الزاوية في الصراع الاقليمي شرق آسيا، حيث يعتبر مجراه الملاحي أحد أهم طرق الملاحة العالمية. وهذا ما خلق تنافس وصراع حاد مع الولايات المتحدة حول هذه المنطقة (تهدف الصين للسيطرة على 80 % من بحر الصين الجنوبي والشرقي).

المطلب الأول: تطور القوة البحرية الصينية:

منذ منتصف القرن التاسع عشر ونهايته، تغير مفهوم القوة البحرية، خاصة بعد أن تقدم ألفريد ثاير ماهان بنظريته، حول القوة البحرية، وكان ذلك مرافقا لنشوء النفوذ البحري للولايات المتحدة. وبصفته الرجل الاستراتيجي الأول في العالم الذي تصدى للتوسع في شرح مفهوم القوة البحرية، فإن ماهان دمج ما بين مفاهيم المصالح البحرية، والسيطرة البحرية والقوة البحرية، في مفهومه الخاص للقوة البحرية. ويرى أن القوة البحرية تكمن في تعزيز الأساطيل العسكرية البحرية. كما وضع فكرة الموازنة ما بين تكاليفها ومنافعها، كأساس لنظريته.[1]

أولا: عناصر القوة البحرية حسب ماهان: لقد قام ماهان بجدولة عناصره الستة الرئيسية للدولة والتي لها أثرها في تطور القوة البحرية، حيث نقوم باسقاطها على الصين وهي:

1) الموقع الجغرافي: وذلك من حيث سواحلها وعدد الجبهات التي تطل بها على البحر، ومدى توافر الطرق السهلة التي تربط بين هذه الجبهات، ومدى تحكمها في الطرق التجارية والقواعد الاستراتيجية، وقدرتها على تهديد العدو بأسطولها البحري.[2]

وهو ما ينطبق على الصين، حيث إنها من الدول الكبيرة جغرافيا فمساحتها تقدر بـ 9.607.716 مليون كلم²، فتحدها من الشمال (منغوليا، وروسيا الاتحادية)، ومن الجنوب (فيتنام، لاوس، وبورما)، ومن الغرب (الهند، ودول آسيا الوسطى)، ومن الشرق (كوريا الشمالية واليابان)، والساحل الشرقي. برها منخفض وذو ساحل طويل يقدر بحوالي (14500 كلم²). يحده من الجنوب الشرقي بحر الصين الجنوبي، ومن الشرق بحر الصين الشرقي التي تقع خارجه كوريا الشمالية واليابان، فهي بذلك تمتد على أكثر مت 3 ملايين كلم²، منها الإقليمية الخاضعة لسياستها حسب قانون البحار

[1] كونج زهيغيو، **إنشاء القوة البحرية الصينية التحديات وإدارة الاستجابات**، ترجمة: حليم نصر، الطبعة الأولى، لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، جانفي 2017، ص 142.

[2] علي أحمد هارون، **أسس الجغرافيا السياسية**، الطبعة الأولى، القاهرة: دار الفكر العربي، سنة 1998، ص 314.

التابع للأمم المتحدة عام 1982، وهو ما جعل لها عمق وامتداد حيويان يحاكيان طموحها.[1]

2) شكل الساحل: ويقصد به مدى تعرجه، ومدى توافر المرافئ، لأن كثرتها تعد مصدر قوة للدولة، وخصوصا إذا كانت عند مصبات الأنهار الصالحة للملاحة، لأن في ذلك مساعدة على تيسير الحركة التجارية داخل الدولة، رغم أن ذلك يعد مصدر خطر وقت الحروب إذا لم تتوافر الحماية الكافية. كما تلعب خطوط الأعماق في المناطق الساحلية دورا هاما. وتزداد أهمية السواحل عندما توجد بعض الجزر أمامها لتسهيل عملية الانتقال وتقديم الخدمات ولصيانة السفن، ولتكون خطا أماميا في حالة الحروب.[2]

[1] جانفي 2015، ص 71.

[2] علي أحمد هارون، مرجع سبق ذكره، ص 317.

جدول رقم 03 معلومات أساسية عن البحار الأربعة المحيطة بالصين

الاسم	المعلومات الأساسية	ملاحظات
بحر بوهاي	بحر صغير مغلق ذو جرف قاري ضحل. يبلغ طوله حوالي 300 ميل بحرياً من الشمال إلى الجنوب، ويبلغ عرضه حوالي 160 ميلاً بحرياً من الشرق إلى الغرب. وتبلغ مساحته حوالي 77000كيلومتر مربع. ويبلغ معدل عمق مياهه 18 متراً. ويبلغ عمقه الأقصى 82 متراً.	بحر صيني قاري
البحر الأصفر	يقع بين البر الرئيسي للصين وبين شبه الجزيرة الكورية. يبلغ طوله حوالي 432 ميلاً بحرياً من الشمال إلى الجنوب، ويبلغ عرضه حوالي 531 ميلاً بحرياً من الشرق إلى الغرب. وتبلغ مساحته حوالي 380000 كيلومتر مربع. ويبلغ معدل عمق مياهه 44 متراً. ويبلغ عمقه الأقصى 140 متراً.	تحده الصين وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وجمهورية كوريا
بحر شرقي الصين	بحر يقع شرقي البر الرئيسي للصين، وعلى الجزء الشمالي الغربي من المحيط الهادئ. يبلغ طوله حوالي 700 ميل بحري من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي، ويبلغ عرضه أقل من 400 ميل بحري. وتبلغ مساحته حوالي 770000 كيلومتر مربع. ويبلغ معدل عمق مياهه 370 متراً. ويبلغ عمقه الأقصى 2719 متراً في حوض أوكيناوا.	تحده الصين وجمهورية كوريا واليابان
بحر جنوبي الصين	بحر يقع جنوبي البر الرئيسي للصين، وعلى الجزء الشمالي الغربي من المحيط الهادئ. وله قعر وعر وشواطئ ضحلة وحوض عميق في الوسط. وتبلغ مساحته حوالي 3.5 مليون كيلومتر مربع. ويبلغ معدل عمق مياهه 1212 متراً. ويبلغ عمقه الأقصى فوق الـ 5500 متر.	تحده الصين وفيتنام والفيليبين وماليزيا وبروناي وإندونيسيا

المصدر: كونج زهيغيو، مرجع سبق ذكره، ص 74.

إذا قمنا باسقاط شكل الساحل على الصين حسب نظرية ماهان نجد أن من الشمال إلى الجنوب يحيط بالصين كل من بحر يوهاي، والبحر الأصفر، وبحر شرقي الصين، وهي بحار تغطي 4.73م². ووفقا لمعاهدة الأمم المتحدة المتعلقة بقانون البحار، ومع وجود شاطئ للبر الرئيسي يمتد إلى ما يزيد عن 18000 كلم، وشواطئ للجزر يبلغ طولها أكثر من 14000

كلم، و6961 جزيرة محاطة كليا بالماء، وتفوق مساحة كل منها 500م² (ماعدا تايوان وهونغ كونغ، وماكاو). وتستطيع الصين أن تطالب بالسيادة والاشراف على ما يزيد عن ثلاثة ملايين متر مربع من المساحة البحرية، وكذا الموارد البحرية الوفيرة، ومنافع النقل، دون أن ننسى منافعها في الدفاع الوطني الذي هو جزء جوهري من مكاسب الصين من قوتها البحرية.

3) امتداد السواحل: إن أطوال السواحل البحرية، وسهولة الدفاع عنها وحمايتها أو عدم القدرة على ذلك له دوره الهام في قوة الدولة البحرية.[1]

ووفقا للإحصائيات، فإن مساحة الصين البحرية تمتاز بتنوع كبير في مواردها من أمثال الحياة البحرية، والنفط، والغاز، والمعادن الصلبة، والطاقة المتجددة، والسياحة الساحلية الواعدة بإمكانيات كبيرة للتطور. وهذه المساحات تتضمن أكثر من 20000 نوع من أنواع أسماك البحر، و27.53 بليون طن من الزيت، و10.6 تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي، و630 مليون كيلوواط من الاحتياطي النظري من الطاقة المتجددة، وأكثر من 1500 موقع ساحلي جاذب للسياح، وأكثر من 100 شاطئ صالح للسباحة، وأكثر من 400 كلم من شواطئ المياه العميقة الساحلية، وأكثر من 150 خليجا استثنائيا، وهي خلجان ممتدة على طول شواطئ البر الرئيسي، وكل منها له مساحة 10كلم² وما فوق، وأكثر من 200 خليج تزيد مساحة كل منها عن 5 كلم²، و38000 كلم² من البحار الضحلة التي يتراوح عمقها بين 0 وبين 15م. كما أن الطول الإجمالي لحدود البحرية التي لم يجرِ ترسيمها بعد هو أكثر من 7000 كلم.[2]

[1] علي أحمد هارون، مرجع سبق ذكره، ص 315.

[2] كونج زهيغيو، مرجع سبق ذكره، ص 321.

4) مساحة الدولة: تلعب مساحة الدولة دورا كبيرا في قوة الدولة، فهي تمثل الظهير القاري.[1]

5) حجم السكان وطبيعتهم: وذلك من حيث الكم والكيف. فعلى السكان تتوقف قدرة الدولة على بناء السفن، واعدادها بالرجال وخصوصا هؤلاء الذين يتجهزون صوب البحر، ويتمتعون بالصفات التي تؤهلهم لذلك، وأن يكونوا ممن يتبلور العمل فيه برغبة ذاتية بالإضافة إلى السياسة العامة للدولة.[2]

6) خصائص النظام الحكومي المطبق في الدولة: وهو يلعب دورا كبيرا في توجيه إمكانيات الدولة الطبيعية والبشرية نحو أبحر، وعلى نوع العلاقات القائمة بين الدول البحرية والمتجاورة.[3]

ثانيا: الاستراتيجية البحرية الصينية:

طيلة الحرب الباردة أدت القوات البحرية الصينية دورا ثانويا مقارنة بالدور الذي أداه الجيش، وكانت مصممة للدفار عن المياه الساحلية والمسطحات المائية ضد أي خطر، وهي استراتيجية غير ملائمة لحماية المصالح الصينية الواقعة في بحر الصين الجنوبي والمياه العميقة في المحيط الهادئ الغربي.[4] فكانت استراتيجيتها البحرية آن ذاك تقوم على مهام رئيسية وهي:

- ✓ الاحتراس من أي غزو سوفياتي.
- ✓ صد أي هجوم نووي انطلاقا من قاعدة بحرية.
- ✓ حماية خطوط المواصلات البحرية، وحماية الادعاءات الصينية في الثروات الطبيعية والمناطق المتنازع عليها في منطقة المحيط الهادئ.[5]

---

[1] علي أحمد هارون، مرجع سبق ذكره، ص 315.

4 علي أحمد هارون، مرجع سبق ذكره، ص 315.

[3] علي أحمد هارون، مرجع سبق ذكره، ص 315.

[4] يونس مؤيد يونس مصطفى، "استراتيجية الصين البحرية وأثرها على الأمن الإقليمي"، **مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية**، جامعة الموصل، 3 مارس 2018، ص ص 66-69.

[5] عبد القادر دندن، **الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة وتأثيرها على الاستقرار في محيطها الإقليمي :آسيا الوسطى –جنوب آسيا–شرق وجنوب شرق آسيا**، مرجع سبق ذكره، 282.

وعلى هذا الأساس عرفت عقيدتها العسكرية تحولا منذ نهاية الحرب الباردة مثل التعريف الموسع للحدود الاستراتيجية، والردع الاستراتيجي، وأخذ زمام المبادرة بتوجيه الضربة الأولى. هذه المبادئ تتطلب استخدام قوة إضافية خارج حدودها، وأخرى تعزز طموحها.

فالتزايد السريع لحجم طلبها على الطاقة يظهر مدى الأهمية لضمان الممرات البحرية التي تسيطر عليها الولايات المتحدة الأمريكية، ما يتطلب تطوير جيشها وقوتها العسكرية خاصة البحرية منها لحماية هذه الممرات المائية والامدادات النفطية، ما جعل بحريتها أول بحرية تتنافس مع أمريكا، للسيطرة على البحار بعد الحرب الباردة.[1]

فتحولت من دولة بدون مطامح إلى دولة ذات مطامح إقليمية ودولية، ومثل هذه التوجهات الاستراتيجية تطوير القاعدة العسكرية في جزر البارسيل والإصرار على ملكية جزر سبراتلي، وإقامة وجود عسكري في الجزر البحرية التي تدعي الفلبين ملكيتها وحقها في حقول الغاز في جزر ناتونا، التي تدعي إندونيسيا حق ملكيتها، وتأكيد المطالبة بسحب القوات الأمريكية من المنطقة، فعملت على إنشاء قواعد عسكرية بحرية لتقوية استراتيجيتها.[2]

ومنذ عقد التسعينات لاسيما بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، عملت الصين على تعديل أولوياتها وتوجيه جهودهما الدفاعية نحو الواجهة البحرية، ضمن اتفاقية الدفاع النشط.[3]

ويطلق على تلك الاستراتيجية البحرية اسم الدفاع البحري أو الدفاع النشط عن البحار القريبة. اقترح هذه الاستراتيجية أول مرة الرئيس الأسبق (دنغ تشاو بينغ) عام 1979 واعتمدت رسميا عام 1993، تقوم هذه الاستراتيجية على:

أولا: تحديث القوة البحرية العسكرية التي بدأ بها منذ منتصف عام 1990، لأنها تحتاج إلى خدمات وطنية وقواعد عسكرية وتدريبات متواصلة.

ثانيا: الأزمة التي حدثت مع تايوان عام 1995-1996 عندما أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية حاملات طائرات إلى تايوان.

---

94 حذفاني نجيم، **العلاقات الصينية-الأمريكية بين التنافس والتعاون فترة ما بعد الحرب الباردة**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، 2011، ص 46.

[2] يونس مؤيد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 70.

[3] عبد القادر دندن، **الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة وتأثيرها على الاستقرار في محيطها الإقليمي :آسيا الوسطى -جنوب آسيا-شرق وجنوب شرق آسيا**، مرجع سبق ذكرة، ص 282.

ثالثا: ولما كانت مدة الطيران بين جزيرة غوان والساحل الصيني قرابة أربع ساعات، قرر المسؤولون الصينيون تعزيز الجهد المبذول لتحديث بحريتهم.

لذلك عمدت الصين إلى تطوير قدراتها العسكرية لحماية المناطق الحيوية وحماية طرق النقل البحرية التي تمر عبر بحر الصين الجنوبي ومضيق ملقا والمحيط الهندي ... تطوير هذه الاستراتيجية يحقق لها طموحات بعيدة، وذلك عبر: تطوير الصواريخ البالستية المضادة للسفن، ومضاعفة عدد الغواصات، وتحديث الأسطول البحري.

كما قامت ببناء العديد من القواعد العسكرية على طول الممرات المائية الواصلة بين بحر الصين الجنوبي والشرق الأوسط ضمن استراتيجية سلسلة عقد اللؤلؤ، وهي استراتيجية تمنحها حماية أوسع لناقلاتها النفطية ولإحاطة الوجود الأمريكي في بحر الصين الجنوبي والمحيط الهندي. وتقوم هذه الاستراتيجية على عناصر عدة هي:

- ✓ القدرة على استخدام مطارات وموانئ على طول الطرق من خلال تعزيز العلاقات مع الدول التي تمتلك القواعد.
- ✓ تعزيز العلاقات الدبلوماسية مع الدول المطلة على ساحل المحيط الهندي والخليج العربي والبحر المتوسط والتأكد من تأمين كل لؤلؤة موقع من التهديدات المحتملة.
- ✓ ضرورة الاهتمام بالتحديث والتطوير والتدريب المستمر للقدرات العسكرية البحرية.

والصين تعمل على تحويل التركيز في الدفاع من المناطق الساحلية إلى المحيطات وأعالي البحار استنادا إلى استراتيجية الانتشار بعيد المدى (سلسلة عقد اللؤلؤ)، فكل لؤلؤة تعد منطقة تواجد عسكري ونفوذ جيوبوليتيكي.[1]

وتعمل الصين على تدعيم قوتها البحرية بزيادة قدرتها على التدخل عبر البحار ولدعم مطالبها في جزر سبراتلي وباراسيل وتايوان، وموازنة القوة الأمريكية في المحيط الهادي، والتحول من استراتيجية الدفاع النشط عن البحار القريبة إلى استراتيجية الدفاع عن البحار البعيدة.

وقد شهدت البحرية الصينية عملية تحديث واسعة وملحوظة، إذ تجاوز التقدم الصيني في المجال البحري جيرانها من حيث عدد أو نوعية الغواصات والمدمرات وقوارب الدوريات والفرقاطات، وهو ما مكن الصين من السيطرة على المناطق المتنازع عليها، ومنذ عام 2007 أثار بناء الصين لقاعدة بحرية في "سانيا" بجزيرة "هاينان" التوتر في المنطقة، خاصة مع

[1] يونس مؤيد يونس مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص ص 71 – 76.

توضيح صور الأقمار لوجود غواصة صينية من فئة "094 جين"، ووجود هذا النوع من الغواصات يمثل أول نشر دائم لأسطول الصين الجنوبي[1].

كذلك اتخذت الصين استراتيجية الحزام والطريق، المتعلقة بالربط الجغرافي العالمي، وتقوم هذه الاستراتيجية على ثلاثة خطوط برية هي:

- ✓ يبدأ من الصين إلى أوروبا (بحر البلطيق) مرورا بآسيا الوسطى وروسيا الاتحادية؛
- ✓ يبدأ من الصين إلى منطقة الخليج والبحر المتوسط مرورا بآسيا الوسطى وغربي آسيا؛
- ✓ يبدأ من الصين إلى جنوب شرقي آسيا وجنوبها والمحيط الهندي.

في حين ترتكز استراتيجية الحرير البحري على الاتجاه من الموانئ الساحلية بالصين إلى المحيط الهندي والقارة الافريقية مرورا ببحر الصين الجنوبي ودول جنوب شرق آسيا، وامتدادا إلى أوربا عبر قناة السويس.

وتحقيقا لذلك شهدت القوة البحرية عمليات تحديث وتدريب واسعة وملحوظة، وليس بإمكان أي من دول جنوب شرق آسيا حاليا منافسة القوة البحرية الصينية.[2]

إن التطور المستمر في الاستراتيجية البحرية نابع من سلوكها الاستراتيجي العام، لأنها تواجه تحديات عدة منها ان منطقة آسيا المحيط الهادئ مركز ثقل العالم ديمغرافيا وسياسيا واقتصاديا، لاسيما بعد ان ركزت الولايات المتحدة الأمريكية في استراتيجيتها الجديدة (استراتيجية إعادة التوازن) على تعزيز الانتشار العسكري ومجاورتها لدول كبرى ذات شأن في الاستراتيجية الأمنية روسيا الاتحادية –اليابان– باكستان – كوريا الشمالية – ودول صاعدة الهند–كوريا الجنوبية، فضلا عن أن اكثر من 75% من امدادات الطاقة تأتي من الشرق الأوسط، وتعبر المضايق البحرية.

كما انعكست استراتيجية الصين البحرية بما فيها من تطوير وتحديث وترسانة على الأمن الإقليمي، لأنها عملت على تزايد الانفاق العسكري لدول إقليم آسيا–المحيط الهادئ والدول التي تريد الزعامة الإقليمية والعالمية في هذه المنطقة.

[1] Pham Quang Minh, "The South China sea issue and its implications: perspective form Vietnam", A paper presented for the 6th Berlin conference on Asia security (BCAS), The U.S and China in regional security: implications for Asia and Europe. Berlin. June 18-19, 2012, p. 13.

[2] يونس مؤيد يونس مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص ص 78– 79.

المطلب الثاني: الأهداف الأمنية والاقتصادية للتوجهات الصينية الجديدة:

شهدت الصين حقبة حرب الأفيون التي امتدت 150 سنة، وامتدت حتى عام 2000، دمغتها الفترة الثانية من علاقتها بالبحر، وفي القديم اعتمدت الصين على وعورة سطحها، وضخامة عدد سكانها في مواجهة القوى البرية، إلا أنها كانت ضعيفة حيال الهجمات التي تلقتها من البحر. ومن ثم عملت الصين على ترتيب استراتيجيات تحسن من استغلالها للبحر، خاصو وأنها مرت بتجارب مؤلمة مثل سفينة "يينهي"، تلك التجارب ساعدت الصين على تشكيل نظرتهم إلى البحر، وكان لابد من تطوير نمط الأفكار الناضجة حول طريقة استعمال البحر، أمثال تطوير البحرية، وبناء السفن، والحقوق المتعلقة بالإبحار في المياه الإقليمية، تصحيح مجموعة من العلاقات القائمة بين البحر والبر، التسلح والتجارة، التجارة الداخلية والتجارة عبر البحر، الطلب المحلي والطلب الخارجي، ادخال الرساميل الأجنبية والاستثمار فيما وراء البحار، اقتصاد البحر ودوره في تنشيط الصناعات ذات العلاقة الاقتصادية.[1]

وبفضل البحر، فإن العديد من بيانات المعلومات الصيني، الضرورية في حقل الاقتصاد الاجتماعي ما لبثت أن تراكمت بقفزات وحِزَمٍ، وتنامت لتصبح اتجاها لا يمكن مقاومته لدرجة أنه اجتاح العالم. ومنذ العام 2001، حصلت التحولات الرئيسية التالية في الصين:

- نمو الاقتصاد المرتكز إلى البحر بسرعة: فالناتج البحري الإجمالي نما بسرعة أكبر من نمو الناتج المحلي الإجمالي، في أي فترة معينة من الزمن، فقد كان في 2001 6.66%، ليرتفع إلى نسبة9.19%، في العام 2004، وخلال 2010 وحتى 2013 ارتفع إلى معدل 10%، والأهم من ذلك هو أن بنية الصناعات البحرية قد جرى تحسينها إلى درجة عالية في العام 2003، كما ان الفرص المتوفرة أمام الصناعات الثلاث، كانت كما يلي: الصناعة الأولية 28%، الصناعة الثانوية 29%، الصناعة الثالثية 43%، أما في العام 2013، فإن هذه النسب كانت قد أصبحت كما يلي: الصناعة الأولية 5.4%، الصناعة الثانوية 45.8%، الصناعة الثالثية 48.8%. وهذا قد ضيق الثغرة ما بين الصين والعالم في مجال بنية الصناعات البحرية. وبذلك فقد أصبحت ذت بنية جيدة التطوير، وتقوم على أعمدة من أمثال: النقل البحري، وسياحة الشواطئ، والصيد البحري، والزيت والغاز البحريين، وبناء السفن، والناقلات،

[1] كونج زهيغيو، إنشاء القوة البحرية الصينية، التحديات وإدارة الاستجابات، ترجمة حليم نصر، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، جانفي 2017، ص ص 28-35.

وصناعة الكيماويات البحرية، وهندسة ملوحة البحر، وتغطية التعدين البحري، والصناعات الشعبية والبيولوجية البحرية، واستعمال مياه البحر.[1]

- انتقال السكان إلى المناطق الساحلية، التي هي مقر قوة التطور الاقتصادي: فباعتماد عدد السكان المقيمين الدائمين المسجلين فقط، فإنه في العام 2000، كانت نسبة السكان في المناطق الإدارية الساحلية قد وصلت 35.94%، أي ما يعادل تقريبا 455 مليونا من سكان الصين، وذلك بزيادة 10.19%، على سكان مناطقها البرية الرئيسية، وحققت المناطق الساحلية 52.33%، أي ما يقارب 5.13 تريليون ينا من مجموع الدخل القومي الإجمالي، بعدما كانت تضم 37.67% أي حوالي 22.56 تريليون ينا صينيا من الناتج المحلي الإجمالي.

إضافة إلى عناصر أخرى كالدعم الذي أمنته المناطق الساحلية لمناطق البر الداخلي، والتدفق الكثيف للسكان إلى داخل المناطق التي تشكل أكثرية الـ 200 مليون بشري، يعيشون على الجزر العائمة وكذلك سياسات التوازن الاقتصادي. وبذلك أصبح الاقتصاد أكثر اعتمادا على الخارج، معطيا الأفضلية للاقتصاد البحري والطاقة كحبل نجاة.[2]

أما بالنسبة للتجارة العالمية، فحوالي 90% يتم نقله بواسطة النقل البحري، وبالتالي فأهمية البحر بالنسبة للأمن الاقتصادي، وأمن الطاقة، إنما هو أمر ضروري، كما أن إنجازات الصين من توفير للسفن، وفتح الخطوط البحرية، وبناء الموانئ، والأحواض التي تتعلق بالنقل البحري العالمي إنما تعكس استجابة الصين لهذا الموقف.

فوفقا للإحصائيات، ومع نهاية العام 2013، نجد أن ثمانية من أصل عشرة من أكثر الموانئ ازدحاما في العالم هي موانئ صينية. فقد امتلكت 2457 سفينة تجارية لها طاقة اجمالية تبلغ 63.666 مليون طن ونقلت 712 مليون طن من البضائع.

[1] كونغ زهيغيو، مرجع سبق ذكره، ص 37.

[2] كونغ زهيغيو، مرجع سبق ذكره، ص 38.

شكل رقم 05 الموانئ العشرة الأكثر انشغالا بين العامين 2001 و2003

الموانئ العشرة الأولى في العام 2001				الموانئ العشرة الأولى في العام 2013			
إنتاجية الشحن البحري مقدرة بملايين الأطنان	البلد	اسم المرفأ	المرتبة	إنتاجية الشحن البحري مقدرة بملايين الأطنان	البلد	اسم المرفأ	المرتبة
3.15	هولندا	مرفأ روتردام	1	8.10	الصين	مرفأ نينغبو – زهوشان	1
3.14	سنغافورة	مرفأ سنغافورة	2	7.76	الصين	مرفأ شانغهاي	2
2.53	الولايات المتحدة	مرفأ جنوبي لويزيانا	3	5.58	سنغافورة	مرفأ سنغافورة	3
2.21	الصين	مرفأ شانغهاي	4	5.01	الصين	مرفأ تيانجين	4
1.78	الصين	مرفأ هونغ كونغ	5	4.55	الصين	مرفأ غوانغزهو	5
1.59	اليابان	مرفأ تشيبا	6	4.54	الصين	مرفأ سوزهو	6
1.54	اليابان	مرفأ ناغويا	7	4.50	الصين	مرفأ كوينغداو	7
1.30	بلجيكا	مرفأ آنتويرب	8	4.46	الصين	مرفأ تانغشان	8
1.29	الصين	مرفأ نينغبو – زهوس هان	9	4.41	هولندا	مرفأ روتردام	9
1.28	الصين	مرفأ غوانغزهو	10	3.33	الصين	مرفأ داليان	10

المصدر: http: / /www.chineseport.cn/

شكل رقم 06: بيانات الشحن البحري العالمي الصيني بين العامين 2002 و2013

2002		2013	
3822	مراسي للإنتاج عند المرافع الشطآنية.	5675	مراسي للإنتاج عند المرافع الشطآنية.
700	مراسي تصلح لاستقبال سفن مستوى حمولتها 10000 طن وما فوق.	1706	مراسي تصلح لاستقبال سفن مستوى حمولتها 10000 طن وما فوق.
6.0	إنتاجية البضائع العائدة للتجارة الخارجية في الموانئ الشطآنية (بمئات ملايين الأطنان).	30.57	إنتاجية البضائع العائدة للتجارة الخارجية في الموانئ الشطآنية (بمئات ملايين الأطنان).
2337	سفن عابرة للمحيط.	2457	سفن عابرة للمحيط.
45.09	الشقوب الملائمة لاستضافة الحاويات على ظهر السفن العابرة للمحيط (مقدرة بعشرات آلاف الحاويات النمطية).	117.66	الشقوب الملائمة لاستضافة الحاويات على ظهر السفن العابرة للمحيط (مقدرة بعشرات آلاف الحاويات النمطية).
2316.17	سعة السفن العابرة للمحيطات (مقدرة بمئات ملايين الأطنان – الكيلومترات).	6366.6	سعة السفن العابرة للمحيطات (مقدرة بمئات ملايين الأطنان – الكيلومترات).
3.6	البضائع البحرية المشحونة بالقرب من الشواطئ (مقدرة بمئات ملايين الأطنان).	16.47	البضائع البحرية المشحونة بالقرب من الشواطئ (مقدرة بمئات ملايين الأطنان).
4269.2	عائدات الشحن البحري للبضائع المشحونة بالقرب من الشواطئ (مقدراً بمئات ملايين الأطنان – الكيلومترات).	19216.14	عائدات الشحن البحري للبضائع المشحونة بالقرب من الشواطئ (مقدراً بمئات ملايين الأطنان – الكيلومترات).
3.0	البضائع البحرية المشحونة عبر المحيط (مقدرة بمئات ملايين الأطنان).	7.12	البضائع البحرية المشحونة عبر المحيط (مقدرة بمئات ملايين الأطنان).
21732.7	عائدات الشحن البحري عبر المحيط (مقدرة بمئات ملايين الأطنان – الكيلومترات).	48705.37	عائدات الشحن البحري عبر المحيط (مقدرة بمئات ملايين الأطنان – الكيلومترات).

Source : Web site of Transport,

http://www.moc.gov.cn/zhuzhan/tongligongbao.

ومع النمو السريع للاقتصاد المرتبط بالبحر، نظرا لتحسين بنية الصناعة البحرية، فإن المناطق الساحلية أصبحت نقطة الاستقطاب للتطور الاقتصادي، ونتج عنه تسريع في وتيرة أرباح المشاريع، واعتماد اليد العاملة (بالمقابل انخفاض في نسبة البطالة)، وعلى التمويلات المرتبطة بالعولمة. ما يعني أن البحر قد اكتسب دورا لا غنى عنه لأمن الصين

القومي على مستويات متعددة تشمل: الصناعة، والطاقة، والإدارة المجتمعية، والخدمات الشعبية وبذلك تكون الصين قد طورت علاقة بالغة التعقيد مع البحر.[1]

وبغض النضر عن حاجة الصين أن تصبح أمة قوية في الاقتصاد البحري، وفي التكنولوجيا، فإنه كان على الصين أيضا أن تصبح قوة بحرية عسكرية عظمى، ومع هذه الأوجه الثلاثة لا شك بأنه سيرسم الملامح العريضة لقوة بحرية حقيقية، ولعل ذلك ما يرسم خارطة الطريق لصعود نجم الصين البحري.[2]

اليوم تستطيع الصين تطوير ما شاءت من خطوط تجارية بحرية ممكنة، كما انه بإمكانها أن تزيد من أقنية التجارة والدعم، وإنجاز سلسلة من المهمات على عاتقها، كتداول البضائع، والخدمات، والتنقيب عن مصادر الثروة وتطويرها، وبناء البنى التحتية، واستكمال المشاريع الصناعية ...

وبالتالي بات لابد من تطوير الموارد الآتية من البحار وكذلك البناء، وتشغيل المصانع والمشاريع، وفتح المزيد من الطرقات البحرية التجارية عبر المحيط، بحيث يمكن الوصول إلى سوق أوسع وتأمين تلك الطرقات ... كل ذلك يقتضي قوة بحرية معتبرة تبني على عاتق أساطيل من السفن التجارية الناشطة الحركة على ظهر المحيط.[3]

وفي دراسة حديثة صادرة عن مصلحة الدولة للمحيطات، في أول مارس ببكين أظهرت أن إجمالي الناتج البحري الصيني بلغ 7.76 تريليون يوان (نحو 1.22 تريليون دولار أمريكي) في عام 2017، بزيادة قدرها 6.9% عن العام السابق، وشكل إجمالي الناتج البحري 9.4 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي، حيث شهدت الصناعات البحرية الناشئة نموا سريعا[4].

---

[1] كونغ زهيغيو، مرجع سبق ذكره، ص 52.

[2] كونغ زهيغيو، مرجع سبق ذكره، ص ص 51-53.

[3] كونغ زهيغيو، مرجع سبق ذكره، ص ص 54-55.

[4] جي بي جيوان، "ازدهار الاقتصاد البحري الصيني بمساعدة العلوم والتكنولوجيا"، صحيفة الشعب أونلاين، نشر في 2018/03/06، على الرابط: http://arabic.people.com.cn/n3/2018/0306/c31659-9433648.html ، وتم الاطلاع عليه في 2019/4/8، على الساعة 18:36.

شكل رقم (03) لاجمالي الناتج البحري الصيني خلال الفترة ما بين عامي 2013-2017

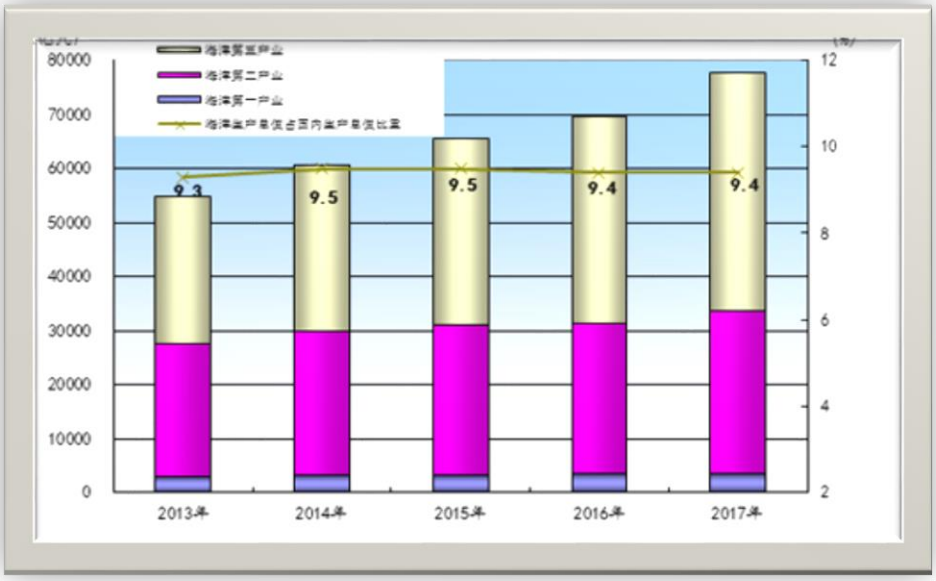

المصدر: الموقع الرسمي لمصلحة الدولة للمحيطات

الناتج البحري الإجمالي هو اختصار الناتج الاقتصادي البحري الإجمالي، ويقصد إنجازات الأنشطة الاقتصادية البحرية التي تحققها الوحدات في المناطق الساحلية خلال فترة معنية، وهو مجموع نمو الصناعات البحرية والصناعات ذات الصلة بالبحار. وحافظت الصناعات البحرية الصينية على نمو مستقر في عام 2017، حيث بلغت القيمة المضافة للصناعات البحرية الرئيسية 3.1735 تريليون يوان بزيادة قدرها 8.5% على أساس سنوي، ووصلت القيمة المضافة لصناعات الخدمات والإدارة والتعليم والبحث العلمي وغيرها من الصناعات الأخرى ذات الصلة بالبحار إلى 1.6499 تريليون يوان بزيادة قدرها 11.1% عن العام السابق.

وقد وفر نمو العلوم والتكنولوجيا البحرية في الصين قوة دافعة قوية لتنمية الاقتصاد البحري. بهذا الصدد، كشف في مؤتمر صحفي عُقد مؤخرا عن مشروع ابتكار العلوم والتكنولوجيا البحرية الذي يطلق عليه اسم "المحيط الشفاف"، وأنه منذ تنفيذ مشروع "المحيط الشفاف" لمدة 4 سنوات، أنشأت الصين أول شبكة لمراقبة خندق ماريانا في العالم، كما نجحت في استعادة العوامة المغمورة تحت مياه البحر بعمق يصل إلى عشرة آلاف متر. ويهدف المشروع على الحصول على معلومات شاملة عن البيئة البحرية من خلال انشاء نظام المراقبة

البحرية ثلاثي الأبعاد، واستيعاب التغيرات في البيئة البحرية، حتى تتحقق المراقبة الأكثر وضوحا ودقة للمحيطات[1].

ويتم تنفيذ مشروع "المحيط الشفاف" من قبل مقاطعة شاندونغ الصينية الواقعة في الساحل الشرقي الصيني، والتي تمتلك حوالي 3000 كم من السواحل. وفي هذا السياق، أشار مسؤول من مكتب العلوم والتكنولوجيا البحرية لإدارة علوم وتكنولوجيا مقاطعة شاندونغ، إلى أن مشروع "المحيط الشفاف" يوفر أساسا علميا لتنمية الاستزراع البحري ومصايد الأسماك بشكل عقلاني ومنظم، ومن خلال توفير معلومات عن البيئة البحرية والمناخية، يمكن ضمان سلامة نقل الموانئ والصيد البحري وتنقيب النفط والغاز وغيرها من الأنشطة البحرية الأخرى، كما يمكن توقع آفاق تنمية الاقتصاد البحري من خلال التحليل الشامل لمعلومات الموارد والبيئة البحرية. أما بالنسبة لمقاطعة شاندونغ، فإن مشروع "المحيط الشفاف" سيجلب تكنولوجيات جديدة ويشكل قوة محركة جديدة لتحقيق تعديل هياكل وارتقاء صناعات المراقبة البحرية وتطوير معدات الهندسة البحرية وتنقيب موارد النفط والغاز البحرية وغيرها من الصناعات الأخرى[2].

المبحث الثالث: النزعة البحرية في العقيدة العسكرية الصينية الجديدة:

نظرا للموقع الاستراتيجي للصين والذي تميزه واجه بحرية تمتد على مسافة 14,500كلم، أي ما نسبته 1،555 (م/كلم²)[3]، فإن ذلك حتم عليها العمل على تحسين علاقتها بالبحر، واستثمار جل جهودها في تطوير وتحديث قوتها البحرية، خاصة وأنها تواجه قوى إقليمية صاعدة في المنطقة، إضافة إلى السياسات الامريكية التي تحاول في كل مرة التدخل بسياسة إعادة التوازن وفرض نفوذها في المنطقة.

المطلب الأول: الصين وتطوير الأنظمة البحرية

بدأت الصين في منتصف التسعينات برنامجًا شاملاً للتحديث العسكري لردع أية نزاعات إقليمية، ودعم دبلوماسية الإكراه التي تتبعها الصين في النزاعات الإقليمية البحرية، وتضع بكين على سلم أولوياتها مسألة تطوير القدرات القتالية البحرية والجوية والصاروخية والفضائية

[1] جي بي جيوان، مرجع سبق ذكره، على الرابط.

[2] جي بي جيوان، مرجع سبق ذكره، على الرابط.

[3] وكالة المخابرات المركزية الامريكية، قائمة البلدان حسب طول الشريط الساحلي عام 2005، من كتاب حقائق العالم، على الرابط: https://www.marefa.or، تاريخ الاطلاع: 2019/05/30، على الساعة: 00:00.

وكذا قدرات حرب الإنترنت، وذلك ضمن إطار منهجية تعكس اعتقاد الصين بضرورة استعدادها للتدخل العسكري الأمريكي في أي نزاع إقليمي على بحر الصين الشرقي أو الجنوبي شارك فيها تايوان أو الصين .ضمن هذا السياق الأوسع، أصبحت الأنظمة ذاتية التشغيل مجالاً أساسيًا تركز عليه الصين، تتجسد التطورات التي أحرزتها الصين جليًا في الطائرات بدون طيار التي استثمرت فيها الصين الكثير من الأموال على مدى عدة سنوات.

يعود تركيز الصين على الأنظمة ذاتية التشغيل إلى استخدامها المحتمل في مجال النزاعات الإقليمية البحرية، وكذا عمليات الإغاثة المحلية في حالات الكوارث .أو في مجالات محلية كمراقبة التلوث الصناعي، كما تدرس الشركات الصينية استخدام الأنظمة ذاتية التشغيل لتسليم الطرود. كما تعتبر الصين تصدير الأنظمة ذاتية التشغيل وسيلةً مجديةً لتعزيز مكانتها في السوق العالمي لتجارة الأسلحة وتوطيد علاقاتها الدبلوماسية والأمنية مع الدول المتلقية.

1- أدوار الأنظمة ذاتية التشغيل: أهم تلك الأدوار الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع والمراقبة البحرية، خاصةً في بحر الصين الشرقي وبحر الصين الجنوبي ومراقبة الحدود والاتصالات العسكرية وإرسال واستقبال والحرب الإلكترونية وحرب الألغام الإجراءات المضادة للألغام والتطبيقات أو المهمات القتالية ومهام المساعدات الإنسانية والإغاثة في حالات الكوارث كتصوير المناطق المنكوبة بالزلازل. تشير الدراسات والأبحاث الصينية المتوفرة أن الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع هي الاستخدام الأساسي لهذا القطاع .على المدى البعيد، فمن الممكن استخدام الطائرات بدون طيار أو الغواصات بدون غواص غير المأهولة في الاستهداف ما وراء الأفق للسفن البحرية التابعة لجيش التحرير الشعبي الصيني في فترات الحروب .بينما تؤدي الطائرات بدون طيار والغواصات بدون غواص على المدى القصير أنشطة الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع حول مصالحها في تايوان، بالإضافة إلى السفن الموجودة في بحر الصين الشرقي وبحر الصين الجنوبي[1].

تُستخدم الأنظمة ذاتية التشغيل في المراقبة البحرية، ليس فقط من قبل جيش التحرير الشعبي الصيني ولكن أيضًا من وكالات إنفاذ القوانين البحرية الصينية .وتشدد المصادر الصينية على أهمية تشييد البنى التحتية لدعم الاستخدام المستقبلي للطائرات بدون طيار

[1] مايكل إس تشايش وآخرون، "الاتجاهات المستجدة في تطوير الصين للأنظمة ذاتية التشغيل"، **مجلة RAND Corporation**، د ن، ص ص2-3.

للمراقبة البحرية، والتي استخدمتها الصين بالفعل في جزر سينكاكو /دياويو المتنازع عليها، لتنفيذ مهمات المساعدة الإنسانية /الإغاثة في حالات الكوارث.

تخصص الصين" مختبرات رئيسية "لأبحاث الغواصات بدون غواص وتطويرها، والتي تشمل المختبر الرئيسي الوطني للعلوم والتكنولوجيا في مراقبة المعلومات تحت سطح الماء وكلية الدراسات المائية في جامعة نورث ويسترن للبوليتكنيك في شيان والمختبر الرئيسي للديناميكا المائية وهندسة المحيطات، بالإضافة إلى المختبر الرئيسي للاتصالات الصوتية تحت الماء وتكنولوجيا المعلومات البحرية في وزارة التعليم في شيامن والمختبر الوطني للعلوم وتكنولوجيا الحرب تحت الماء في شانغهاي.

2-الأنظمة ذاتية التشغيل والنزاعات البحرية: يؤكد الباحثون الصينيون على أهمية استخدامات الأنظمة البحرية ذاتية التشغيل في النزاعات الإقليمية البحرية في الصين .وبحسب ما قاله البروفسور "ما" من جامعة هاربين للهندسة فإن الصين"تشارك حدودها البحرية مع عدة دول مجاورة .وفي ظل الاضطرابات التي تشهدها هذه المياه، تعتبر السفن ذاتية التشغيل أكثر فعالية وأمانًا مقارنةً بالسفن المحملة بالجنود في الكثير من المواقف .فلهذه السفن تكلفة أقل و" تتضاعف قوتها إذا نُشرت عليها الطائرات بدون طيار."

نلاحظ تزايدًا موازيًا لأهمية الاستخدامات المدنية للأنظمة غير المأهولة .وتترتب على ذلك تبعات متعلقة النزاعات الإقليمية البحرية في الصين، خاصةً نظرًا لأن بكين تعتمد بشكل أساسي على الأجهزة المدنية لإنفاذ القانون البحري في تحقيق مطالبها. و19 في أوت 2012 ، أعلنت الإدارة الحكومية للمحيطات عن خطط تأسيس 11 موقع للطائرات، بدون طيار في المناطق الساحلية للمراقبة مع حلول عام2015 وسيتضمن ذلك مراقبة" أنشطة الاستصلاح والجرف غير القانونية".[1]

3-نتائج وخلاصات استعمال الأنظمة ذاتية التشغيل:

[1] مايكل إس تشايش، مرجع سبق ذكره، ص 5.

- يُلاحَظ أن الصين تركز بشكل كبير على تطوير الأنظمة ذاتية التشغيل التي تتميز بالأداء المتطور والقدرة المتزايدة على خوض المخاطر وتقليل التكاليف، والتي بدورها تتمتع بالتمويل والدعم على المستوى الوطني.
- إن المركبات ذاتية التشغيل التي تتمتع بقدرات استخباراتية من شأنها أن ترفع من مستوى الاستهداف الصيني بعيد المدى.
- تؤدي المركبات ذاتية التشغيل التي تتمتع بقدرات المراقبة والاستطلاع دورًا متزايدًا في مراقبة النزاعات الإقليمية في عرض البحر، والتعامل مع نزاعاتها الإقليمية البحرية.
- من المتوقع أن تصبح الصين مُصدّرًا عالميًا لهذه الأنظمة مع استمرار تطويرها لنظام إنتاج المركبات ذاتية التشغيل. كما ستصبح الطائرات بدون طيار الخط القتالي الأول في النزاعات الحديثة.

4-أثر تطبيق الاستراتيجية الأمنية الصينية على جنوب شرق آسيا: في كتابه "الرجل، الدولة، والحرب"، يرى كينيث والتز – أستاذ العلاقات الدولية بجامعة كاليفورنيا –أن طبيعة النظام الدولي هي التي تحدد ممارسات الوحدات السياسية المكونة لهذا النظام. وأن ذلك المكون الفوضوي للنظام الدولي يجعل من حالتي السلم والحرب أمور غير ممكنة التوقع وأنه بنشوب الحرب فلا يستطيع أي طرف إيقافها نظرًا لعدم وجود يد سلطة مركزية في النظام الدولي.

وفي كتاب "تراجيديا سياسات القوى العظمى"، يرى جون ميرشايمر أن التسليم بعدم القدرة على الاطلاع على النوايا والسيطرة على مخاوف الدول الإقليمية من محاولات القوى المهيمنة إقليميًا للسيطرة عليها، كما يرى ميرشايمر أن الصعود السلمي للصين له تأثير بالغ على الولايات المتحدة الأمريكية وعلى النظام الدولي بشكل عام، حيث إن صعودها السلمي كقوة عظمى أمر حتمي ما دام اقتصادها متعافٍ وعلى مسار النمو. وهذه القوة الاقتصادية، في رأي الواقعيون البنيويون الذين ينتمي إليهم ميرشايمر، لابد وأن يتم تحويلها إلى قدرة عسكرية، كما حدث مع الولايات المتحدة.

في حالة الصين ونموها الملفت للانتباه، وتأثيراتها الإقليمية والدولية، فإن النظرية الواقعية البنيوية تبدو هي الأصلح لدراسة الظاهرة الصينية، إلى جانب نظرية القوة البحرية لماهان، على اعتبار الصين دولة تحيط بها بحار عديدة، وأغلب مدنها جزرية، كما أن لها علاقتها بالبحر ضاربة في التاريخ.

أولا: بالنسبة للنظرية الواقعية البنيوية تصلح لدراسة الصين لعدة اعتبارات وهي:

- ❖ أن الواقعية البنيوية تنظر إلى الدولة باعتبارها اللاعب الأساس في النظام الدولي وهذه الحالة تنطبق تمامًا على الصين نظرًا لاحتكار الدولة لمعالم الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية هناك وعدم وجود دور لأي لاعب من خارجها، مؤسسات كانت أو أفراد.
- ❖ أن الدول تبحث عن الحد الأقصى من القوة والأمن للحفاظ على سيادتها وتحقيق متطلبات السيطرة والتحكم القومي في الداخل والخارج. ومطلب الأمن بالنسبة للصين شديد الأهمية سواءً في الداخل المضطرب بسبب قلاقل عرقية أو فساد إداري متفشي أو في الخارج حيث الحاجة الماسة لضبط الحدود والسيطرة على البحار القريبة.
- ❖ أن تلك النظرية تنظر لمفهوم "البقاء" على أنه أمر هام في توجيه سلوكيات الدول الكبرى تحديدًا. وتطبيقًا على حالة الصين، فإن استمرار الدولة الصينية هو الذي يضمن لها عدم عودة عقود الإذلال والخضوع التي قاسوها مع الأوروبيين واليابانيين منذ حرب الأفيون الأولى وحتى الحرب العالمية الثانية والغزو الياباني للأراضي الصينية. وهذه الدولة لن تستمر عادة إذا لم تستجيب لتوسعة المجال الحيوي للفعل الصيني الخارجي.1

وعلى اعتبار أن حدود الصين البرية والبحرية مترامية، وأيضا على اعتبار أن الصين حولت اهتمامها للقوة البحرية على حساب القوة البرية، في مسعاها لعسكرة البحر –ذلك أن أغلب مآسيها جاءت من البحر–فإن الصين في خضم مسعاها للاستجابة لمجالها الحيوي الإقليمي ستكون مضطرة للسيطرة على البر الأسيوي بكامله بالإضافة إلى القطاعين الشمالي والأوسط من الشطر الغربي من المحيط الهادئ ومضايقه وبحاره الاستراتيجية كالبحر الأصفر وبحر الصين الشرقي وبحر الصين الجنوبي، وبسط نفوذها الاقتصادي والعسكري في جنوب شرق آسيا بشكل عام. غير أن مصالحها تتضارب مع الولايات المتحدة التي تقف في وجه أي سيطرة للصين، فواشنطن التي تغولت وتوغلت في الشئون الإقليمية حتى باتت لاعبًا أساسيًا في كل أقاليم العالم لا يمكن أن تتنازل عن نفوذ لها في الباسيفيك أو بحار الصين إلا إذا وُجد ما يضطرها فعليا للقيام بذلك.

1 أنس القصاص، "الاستراتيجية البحرية الصينية وتشكيل النظام الدولي، قضايا استراتيجية"، 22/102015، على الموقع: https://www.ida2at.com/chinese-marine-strategy-and-the-formation-of-the-new-world-order/، تاريخ الاطلاع: 2019/03/21، على الساعة: 16:54.

وبذلك يصبح الحلم الصيني في إعادة أمجاد القوة والسيطرة الصينية، باستغلال النفوذ وتحويله إلى قوة أمنية للوصول لهدفين أساسيين هما: **أولا:** تثمين والحفاظ على المنجزات التاريخية للدولة الصينية وتقوية الداخل للسيطرة على الفضاء الخارجي. **وثانيا:** فرض السيطرة على محيطها الإقليمي وبخاصة جنوب شرق آسيا وبحر الصين الجنوبي: وبُناءً عليه يجب أن تحقق التالي:

- ✓ اخضاع تايوان أو على الأقل حل أزمة مضيق تايوان والسيطرة عليه.
- ✓ الهيمنة على بحر الصين الجنوبي والشرقي ومضيق ملقا والتفاق مع روسيا الاتحادية على أمن البحر الأصفر.
- ✓ الضغط على اليابان للتراجع عن مطلبها في أرخبيل سنكاكو.
- ✓ فرض نظام تحديد الهوية للدفاع الجوي على جزيرة سنكاكو في بحر الصين الشرقي نزولا حتى جزر سبراتلي في قلب بحر الصين الجنوبي، وهذا النظام يجبر الطيران العابر للمنطقة بطلب اذن العبور وإلا تدخلت القوات المسلحة بالطرق التي تحددها.
- ✓ عدّ المنطقة بأكملها منطقة اقتصادية خالصة للصين.
- ✓ تفكيك تحالف أمريكا مع استراليا وفيتنام والفلبين وكوريا الجنوبية وتايلاند واليابان وسنغافورة ضدها.[1]

إن التطور المستمر في الاستراتيجية البحرية نابع من سلوكها الاستراتيجي العام، لأنها تواجه تحديات عدة منها أن منطقة آسيا المحيط الهادي مركز الثقل العام ديموغرافيا وسياسيا واقتصاديا لاسيما بعد أن ركزت الولايات المتحدة الأمريكية في استراتيجيتها الجديدة أي استراتيجية إعادة التوازن، على تعزيز الانتشار العسكري ومجاورتها لدول كبرى ذات شأن في الاستراتيجية الأمنية، كروسيا، اليابان، باكستان، كوريا الشمالية ودول صاعدة الهند – كوريا الجنوبية، فضلا عن أن 75% من امدادات الطاقة تأتي من الشرق الأوسط، وتعبر المضايق البحرية لأن بحلول الثلاثينات من القرن الواحد والعشرين سيتجاوز الطلب الصيني على الولايات المتحدة كأكبر مستهلك للطاقة.

فانعكست استراتيجية الصين البحرية بما فيها من محاولة إعادة التوازن، وتطوير وتحديث وترسانة على الأمن الإقليمي، لأنها عملت على تزايد الانفاق العسكري لدول إقليم آسيا–المحيط الهادئ والدول التي تريد الزعامة الإقليمية والعالمية في هذه المنطقة، لأنها همزة وصل بين آسيا والأقيانوس نتيجة الموجة الجديدة اتي تشهدها المنطقة على خلفية الدعاوي

[1] يونس مؤيد يونس مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 86.

السيادية في بحر الصين الجنوبي والشرقي، وبما تحتله هذه المنطقة من مركز محوري في الجيواستراتيجات الدولية المتنافسة لالتقاء مصالح قوى الولايات المتحدة الأمريكية –روسيا – الصين – الهند – اليابان.

المطلب الثاني: القوات البحرية الصينية

أصبحت البحرية الصينية تتمتع بدور كبير، وقد أدرجت منذ العام 2006 في جدول البحريات الثمانية الأكبر في العالم ضمن نشرة: أساطيل قتالية. وهو ما دفع الصين لإجراء عدة مراجعات هامة، خصوصاً أنها وصلت لأول مرة إلى المركز الثالث مباشرة بعد روسيا، وقبل بريطانيا. لتصبح قوة عظمى وفق ما يقول «برنار بريزلن» مؤلف هذه النشرة التي تصدر كل سنتين. ويكشف وصول البحرية الصينية إلى المرتبة الثالثة بين القوى العظمى عن الأهمية العظمى التي توليها بكين لسلاحها البحري، الذي بلغ تعداده 230000 (بما في ذلك طيران البحرية و7000 من مشاة البحرية)، يضاف إلى ذلك نحو 350,000 في الاحتياط.

لمحة تاريخية حول سلاح البحرية الصيني:

تاريخ الصين مع البحر بعيد الأمد، لكن البدايات الحقيقة في الاستغلال العسكري الصيني للبحر يعود إلى العام 1949، حيث بدأت بتطوير وحداتها الخمس: وحدة البوارج، وحدة الغواصات، وحدة السلاح الجوي، وحدة الدفاع الساحلي، ووحدة مشاة البحرية، وبدأت تتطور وتتقدم بخطوات واسعة إلى مرحلة مكنتها إلى تعميم بناء المعلوماتية فيها[1].

بعد 62 سنة من البناء والتحديث والتطوير، من سفن مدفعية من الخشب إلى مدمرات «تشونهوا شن دون» (الدرع الصيني الرائع)، أصبحت القوات البحرية الصينية قوة بحرية ضاربة تقدر على مواجهة التهديدات المتنوعة للأمن، وفي عام 1954، استوردت 4 مدمرات من صنع الاتحاد السوفييتي. وفي 1962 نجحت في ابتكار أول صائدة غواصات، وفي عام 1971، صنعت الصين أول مدمرة صواريخ موجهة «المدمرة جينان»، ثم بنت، أول سفينة حراسة مزودة بالقذائف الموجهة عام 1975.[2]

[1] معين أحمد محمود، "البحرية الصينية والسعي نحو القوة البحرية الأكبر"، تاريخ النشر، 2015/10/24، تم الاطلاع على الرابط: http :// defense-arab.com/vb/threads/98651. تاريخ الاطلاع عليه: 2019/03/21، على الساعة 17:09.

[2] معين أحمد محمود، مرجع سبق ذكره.

في عام 1981 طورت المدمرة «جينان»، وقد أضافت إليها منصة تحمل طائرات ونظام لملاحة الأقمار الصناعية محافظةً على صواريخها الموجهة المضادة للغواصات مما زادها قوة هائلة ضد الغواصات ومهاجمتها، ومذ ذلك الحين سارت بحرية الصين في خط الملاحة العالي التكنولوجيا، بسرعة كبيرة.

في تسعينات القرن الماضي تزودت بحرية الصين بمدمرة محلية الصنع وهي المزودة بفئة من الصواريخ الموجهة للدفاع الجوي، والأسلحة المضادة للغواصات، وذات القدرة على حمل الهيلوكوبترات، من هنا شرعت الصين تشق الطريق إلى تحقيق أغراض عديدة والقيام بعمليات في أعالي البحار.[1] كما تزودت بمدمرات الصواريخ الموجهة للحراسة، وسفن الصواريخ الموجهة، وصائدات الغواصات، وكاسحات الألغام، وسفن الإمدادات في المحيطات من الجيل الجديد، وقد رفع ذلك قدرتها على القيام بعمليات متعددة الأغراض في المحيطات البعيدة.

في عام 1970، أنزلت الصين أول غواصة نووية إلى الماء، ثم أنزلت أول غواصة نووية صينية الصنع ومزودة بالصواريخ الموجهة إلى الماء عام 1981، وأطلقت لأول مرة وبنجاح صاروخاً من غواصتها في العام نفسه، اليوم ازداد عدد الغواصات الصينية وحمولاتها الإجمالية، عشرات الاضعاف، قياساً للأيام الأولى لبناء هذه القوات، وقد شكل ذلك درعا حصينا تحت الماء.[2]

تطوير سلاح البحرية: أقدمت الصين على تحديث سلاح الغواصات بشكل جذري، بعد أن أطلقت غواصتين SSN في نهاية العام 2002 ونهاية عام 2003، وهذا النوع من الغواصات مشتق من الغواصات الروسية طراز Victor III ، وفي العام 2006 تسلمت الصين الغواصات الثمانية طراز Kilo التي طلبتها من ثلاثة أحواض سفن روسية مختلفة منذ العام 2002. وتستطيع هذه الغواصات التي تزن 2250 طن في أثناء الغوص، أن تنطلق بسرعة 22 عقدة تحت الماء، كما تم تزويدها بصواريخ مضادة للسفن، وفي هذا السياق لا بد من الإشارة إلى نجاح بكين في إنتاج غواصة أخرى أحدث من طراز Yuan ، بحجم وسط بين Song الصينية و kilo الروسية.[3]

السفن الخفيفة: تطور الأسطول الصيني بعزم وثبات، بسفن قريبة من شكل السفن الغربية، من أمثال ذلك المدمرات صنفLanzhou ، تبلغ حمولتها 7000 طن، وهي مزودة بصواريخ

[1] معين أحمد محمود، مرجع سبق ذكره.

[2] معين أحمد محمود، مرجع سبق ذكره.

[3] معين أحمد محمود، مرجع سبق ذكره.

جوية مضادة صينية طراز HQ-9 و16 صاروخاً مضاداً للسفن C803 Ying Ji-3 بمدى 160 كلم. مجهزة أيضاً برادار رباعي الأوجه المستوية يبدو مستوحى من منظومة Aegis الأمريكية. دخلت في الخدمة أيضاً خلال الفترة الأخيرة وحدتان من طراز Guangzhou مزودتان بصواريخ روسية طراز SA-N-7 وصواريخ مضادة للسفن طراز C803. هذه المدمرات تبلغ حمولتها 6800 طن، وهي قادرة على الانطلاق بسرعة 29 عقدة، ويبلغ طولها 160 م. وحسب معطيات برنار بريزلن: «هناك مدمرتان أخريان قاذفتان للصواريخ مشتقتان من الـ Shenzen التي كانت قد وضعت في الخدمة عام 1999، مزودتان بصواريخ سطح – جو طراز HQ-9 أو SA-N-6 . ومع المدمرات الأربع الروسية طراز Sovremenny التي طلبتها الصين من أحواض بناء السفن في «سان بطرسبورغ»، تكون الصين قد وضعت في الخدمة، في غضون أقل من سنتين، عشر سفن دفاع جوي كبيرة، كما أن تطور الفرقاطات الصينية هام أيضاً مع وضع الوحدتين الأوليين من صنف Ma`Anshan طراز Jankai في الخدمة، مما يرفع عدد المجموعة المتسلسلة إلى أربع سفن.[1]

هذه السفن، التي تتميز بأشكالها الخفية، والتي بنى منها ثلاثون نسخة، مصممة على شاكلة فرقاطات La Fayette الفرنسية، تحمل هذه السفن، التي تبلغ حمولتها 3500 طن، منظومة دفاع جوي طراز Crotale و8 صواريخ مضادة للسفن. تضم فئة الفرقاطات أيضاً عشراً من طراز Jiangwei II أصغر حجماً بقليل من الـ 2250 (Ma`Anshan) طن، ولكن بتسلح مماثل. فضلاً عن ذلك، تملك الصين أكثر من 100 سفينة برمائية، بينها 36 سفينة تزيد حمولتها عن 6000 طن[2]، وكذلك عدداً من المدرعات البرمائية خاصة بالجيوش البرية، وهناك دراسات للحصول على قوارب إنزال مسطحة بحمولة 12000 طن.

[1] معين أحمد محمود، مرجع سبق ذكره.

[2] معين أحمد محمود، مرجع سبق ذكره.

شكل رقم (04) أكبر طائرة برمائية في العالم تمتلكها الصين

المصدر: سكاي نيوز عربية، "من "الشبح" إلى "التنين".. قدرات عسكرية مرعبة للصين"، تاريخ النشر: 2016/11/2، على الرابط: https://www.skynewsarabia.com/world/888801، تاريخ الاطلاع: 2019/3/2، على الساعة: 2:45.

حيازة حاملات الطائرات: دشنت الصين في 10 أوت 2011 حاملة طائراتها الأولى، لتصبح بذلك خامس دولة آسيوية تملك مثل هذا السلاح، والدولة الحادية عشرة على مستوى العالم من بعد الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا وأسبانيا والبرازيل والهند واليابان وكوريا الجنوبية وتايلاند، فعلى صعيد الدول الآسيوية سبقت الهند الصين في امتلاك بحريتها لحاملات الطائرات، وذلك حينما اشترت في عام 1994 حاملة الطائرات الروسية «أدميرال غوروشكوف» التي تزن 45.5 ألف طن، بمبلغ 1.6 بليون دولار.[1]

1 معين أحمد محمود، نفس المرجع السابق.

شكل رقم (05) يوضح إنفوغرافيك "لياونينغ" أول حاملة طائرات صينية

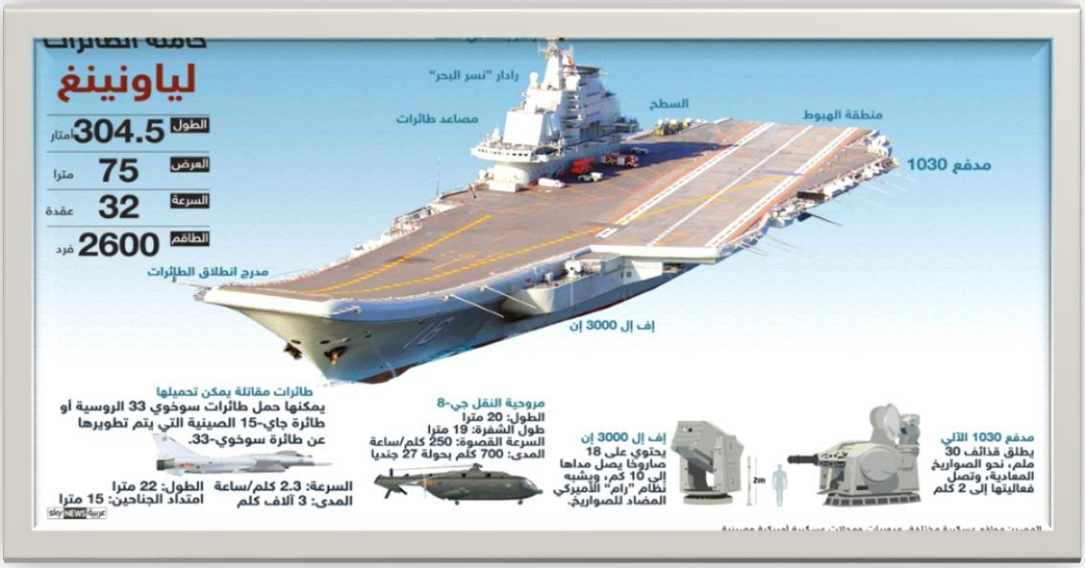

المصدر: سكاي نيوز عربي، "إنفوغرافيك.. لياونينغ أول حاملة طائرات صينية"، بتاريخ 2016/11/16، على الرابط: https://www.skynewsarabia.com/infographic/892951 ، تاريخ الاطلاع: 2019/05/27، على الساعة: 06:29.

1 تسابق امتلاك حاملة طائرات في آسيا: إن امتلاك الصين لحاملات الطائرات أسال الكثير من الحبر وطرح العديد من علامات الاستفهام في دوائر صنع القرار ومراكز البحوث الاستراتيجية، وهي البداية لمشروع صيني أكبر يكتمل في عام 2040، أي حسب الاستراتيجية البحرية الصينية، وتغيير العقيدة من البحار القريبة إلى استخدام القوة العسكرية في أعالي البحار، لترجيح وتأمين المصالح السياسية والاقتصادية للصين، مثلما فعلت واشنطن من قبل، وتعود حاملات الطائرات إلى الحقبة السوفيتية، وتم بناؤها في أوكرانيا، وتزن 60ألف طن، واشترتها بكين من مسكو في عام 1988، ثم أجرت عليها تعديلات وتحديثات كثيرة في ميناء "داليان"، وتعد العملية استباق وتحضير لقيام الجيش الأحمر بتدشين حاملة طائرات صينية الصنع في عام 2014، ضمن ثلاث أخريات تعتزم بكين إلحاقها بسلاحها البحري المتعاظم،

وبعضها مزودة بقدرات نووية، والتي يبدو أنها ستعزز مطالب الصين في بحر الصين الجنوبي، في مواجهة التحديات التي تفرضها البحرية الأمريكية.[1]

المطلب الثالث: الاتجاهات المستقبلية للسلوك الصيني في ضوء المستجدات والتحديات الراهنة

سعت الصين عبر التاريخ إلى تحقيق ثلاث أهداف محورية وجيوسياسية بامتياز وهي: الحفاظ على وحدة الصين، السيطرة على المناطق الحدودية للبلاد وحماية السواحل.

في دراسة للمعهد الكندي للدفاع والشؤون الخارجية تحت عنوان "السلوك الاستراتيجي للصين"، كتبته الباحثة في المركز "إيلينور سلون"، وتكمن أهمية التقرير في أنه يستعرض السلوك الصيني من خلال التركيز على الرؤية الاستراتيجية الواسعة، كما أنه يحدد العناصر التي يقوم عليها هذا السلوك أو يتأثر بها، من خلال تناول الأبعاد السياسية والاقتصادية والعسكرية المكوّنة للمنظور الاستراتيجي الصيني، أو تلك المؤثرة في صياغته. وتبحث الورقة أيضا في انعكاسات السلوك الاستراتيجي الصيني على الولايات المتّحدة والكيفية التي تتحضّر الصين وفقها، للرد على عدد من القضايا الاستراتيجية التي تعنيها في ظل التفوق الأمريكي.[2]

1 **منظور الصين الاستراتيجي:** لفهم التوجه الاستراتيجي الصيني، لابد من الوقوف على النقاط الأساسية المخولة لها فرض السيطرة على المستوى الداخلي والإقليمي من مكونات سياسية وقوة اقتصادية وتأثير إقليمي إلخ ..

أولا: المكونات السياسية: يعد بقاء النظام في السلطة في بكين أمرا أساسيا ومركزيا في المنظور الاستراتيجي الصيني، ويمكن تفسير هذا المنحى وكل ما يتّصل به على الصعيد السياسي والاقتصادي والعسكري كما يلي:

[1] مولود خدايش، **السياسة العسكرية الصينية في بحر الصين الجنوبي وانعكاساتها على الأمن الإقليمي للمنطقة**، مذكرة مكملة للحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2017/2016، ص 46.

[2] معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات–واشنطن، "السلوك الاستراتيجي للصين"، دون تاريخ، على الرابط: http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/710.htm، تم الاطلاع عليه في2019/4/4 على الساعة 22:30.

• قضية تايوان: يعتقد بعض الخبراء أن الصين لا يمكنها التنازل عن تايوان أو تركها، خوفا من تآكل شرعية النظام في بكين إذا فعل ذلك أو سمح بحصوله، على اعتبار أن سياسة "صين واحدة" تقع في صلب المصالح القوميّة الصينية العليا.[1]

• النمو الاقتصادي: تتضمن سياسة بقاء النظام في السلطة ضرورة أن تحقق الصين نموا اقتصاديا مستمرا وبشكل دائم. فالنمو الاقتصادي والتنمية والازدهار كلها عناصر أساسية وضرورية للوحدة القومية الصينية، وللمحافظة على النظام العام ولاستمرار احتكار الحزب الشيوعي الصيني للسلطة السياسية. ويؤكد عدد من الخبراء في هذا المجال أنّ الاستراتيجية القومية للصين مصممة أصلا لضمان استمرار النمو الاقتصادي السريع للبلاد، لأنّ هذا العنصر إلى جانب القوميّة: يعدان من العناصر الأساسية والرئيسية لإضفاء الشرعية على النظام السياسي.

• القوة العسكرية: يدخل البعد العسكري أيضا، في سياسة البقاء بالنسبة للنظام، إذ يشير عدد من الخبراء إلى أنّ أمن النظام وبقائه في السلطة، أحد الأهداف التي تشكل أولوية لاستخدام الصين للقوة العسكرية. هناك أربعة أقسام تتركب منها القوة العسكرية الصينية: القوات البرية PLA، القوات البحرية PLAN، بما فيها الغواصات والطائرات المرفقة، القوات الجوية PLAAF، وقسم الصواريخ أو ما يسمى ب Second Artillery. في حين تشكل الشرطة الشعبية المسلحة PAP كتنظيم شبه عسكري إلى جانب الاحتياط العنصر المكون للقوة العسكرية الصينية. ويتجاوز مجموع أفراد الفرق الخمس 3.2 مليون فرد.[2]

فهذه العناصر الثلاثة السابقة الذكر كلها مرتبطة ببعضها البعض بطريقة أو بأخرى، فالحفاظ على النمو الاقتصادي وتاليا الاستقرار الداخلي كلها تعني تعزيز بقاء الحزب الشيوعي في السلطة وتعزيز قبضته عليها، وهي أيضا الموجه الرئيسي لسلوك الصين على الصعيد الخارجي، سواء السلوك الاقتصادي أو العسكري.[3]

• الهيبة القومية: قد يكون للهيبة القومية ولرغبة الصين في أن تصبح قوّة عالمية دور في المنظور الاستراتيجي للصين. ويرى البعض أنّ جزءا من سلوك بكّين على الصعيد الدولي مدفوع بطموح بعيد المدى، يرغب في رؤية الصين تلعب دور قوّة عظمى في منطقة شرق آسيا والعالم، وهو ما أشار إليه مدير الاستخبارات القومية الأمريكية وذكرته تقارير عدة

[1] معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات–واشنطن ، مرجع سبق ذكره.

1Office of the Secretary of Defense, Annual Report To Congress: Military Power of the People's Republic of China 2006, Departement of Defense, p 03.

[3] معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات–واشنطن، مرجع سبق ذكره.

وبصور شتى، وهو ما يؤكده البنتاغون الذي يرى أنّ مكانة الصين كقوة عظمى هي القوة الكامنة وراء سلوكها على الصعيد الدولي.[1]

ثانيا: المكونات الاقتصادية: أدى النمو الاقتصادي الذي شهدته الصين، إلى اعتماد البلاد بشكل متزايد على النفط والمواد الأوّلية لتغذية اقتصادها. ورغم أنّ الصين تعتمد على مصادرها الذاتية من الفحم والطاقة المائية والطاقة النووية ومصادر أخرى من الغاز والنفط، إلاّ أن النفط المستورد يشكّل حوالي 10% من حجم استهلاكها من الطاقة، وهي نسبة من المنتظر أن ترتفع بشكل كبير مستقبلا. ويأتي جزء من هذه الكميّة النفطية عبر البر من دول مثل روسيا، فيما يأتي أكثر من 80% منها إلى الصين عبر الطرق البحرية من مناطق متعددة من العالم، حتى أن بكين استطاعت الوصول إلى دول في أميركا اللاتينية وأفريقيا وتوقيع العديد من العقود التي تضمن استيرادها للنفط منها.

ومع هذه الاحتياجات فإن الاقتصاد يلعب دورا متزايد الأهمية في صياغة السلوك الاستراتيجي للصين وفي تحديد تصرفاتها على هذا المستوى. فأغلب وارداتها النفطية تأتي على متن ناقلات تعبر العديد من المضايق البحرية لاسيما مضيق "ملقا" الاستراتيجي. كما أنّ الصين تعتمد بشكل كبير على الملاحة البحرية سواء لاستيراد المواد الأولية لدعم اقتصادها أو لتصريف منتجاتها دعما لإنتاجها الصناعي، وهو ما يشكّل نقطة ضعف لبكّين وهو الذي دفع العديد من الباحثين إلى وصف خطوط النقل البحرية هذه التي تصل الصين بالشرق الأوسط وأفريقيا بأنها "شريان حياة".

ويرى عدد من التقارير الصينية أنّ الولايات المتّحدة قد تلجأ إلى تعطيل خطوط النقل البحرية الصينية وإغلاق المضيق، بهدف قطع الإمدادات النفطية خصوصا في سيناريوهين مختلفين:

- **الأول:** حصول حالة طوارئ متعلقة بقضية تايوان.
- الثاني: شعور الولايات المتّحدة بأن الصعود الصيني غير سلمي، أو أنه أسرع بكثير من المتوقع.[2]

ثالثا: المكونات العسكرية: في ضوء المعطيات التي سبق ذكرها، من الطبيعي أن يشكّل الدفاع عن خطوط النقل البحرية إلى الصين عنصرا أساسيا في المكون العسكري للمنظور الاستراتيجي للصين. ففي الورقة الدفاعية الصينية، تم التركيز على المواضيع الأمنيّة المتعلقة بالطاقة والموارد الأوّلية والتمويل والمعلومات وطرق الملاحة الدولية كمواضيع مهمة

[1] معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات–واشنطن، مرجع سبق ذكره.

[2] معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات–واشنطن، مرجع سبق ذكره.

للمستقبل، وذلك في الوقت الذي صرّح فيه القادة العسكريون والاستراتيجيون الصينيون بأنّ لدى الصين رغبة في ممارسة نفوذ يتجاوز نطاقه مضيق تايوان ويمتد لتأمين ممر آمن لوسائط النقل البحرية الصينية. وقد أكّد العديد من الباحثين والأكاديميين الصينيين على ضرورة أن تقوم الصين ببناء قوة بحرية قادرة على حماية خطوط النقل البحرية الصينية على امتدادها.

وفي المقابل، يرى الخبراء الغربيون بأنّ الصين تفكّر الآن في الكيفية التي تمكّنها من حماية طرق الإمداد البعيدة عنها. وتعمل بكين في هذا الإطار على تطوير استراتيجية قوتها البحرية بما يجعلها قادرة على التعامل مع المخاوف المتعلقة بحماية خطوط النقل التي تؤمّن التجارة والازدهار، وبما يوفر الحماية الاستراتيجية لخطوط نقلها البحري في جنوب بحر الصين، وخاصة في المناطق المتنازع عليها والتي تضم العديد من حقول النفط والطاقة، وتعتبرها الصين تابعة لها.

وتعمل قوات الجيش اليوم على دعم قوات الأمن الصينية في حفظ الأمن الداخلي عند الحاجة، ويمثّل عدد الجيش الصيني حوالي 60% من حجم القوات المسلحة الصينية –مقابل 40% مقارنة بالولايات المتّحدة–والنسبة تتجه إلى الانخفاض لصالح تعزيز القوات المسلّحة البحرية عملا بالاستراتيجية البحرية الصينية، وتتوقّع بعض الأوساط الأكاديمية أن تتحوّل الصين من قوّة بريّة إلى قوّة بحرية متأثرة بالمتغيرات التي طرأت بعد انتهاء الحرب الباردة.[1]

2 الرد الصيني على الأوضاع الاستراتيجية

فيما يتعلق بتايوان تتبنى الصين، رؤية تهدف إلى ردعها ومنعها من التفكر بالانفصال وتشكيل دولتين. وتتضمن هذه الرؤية خطّة لضرب الجزيرة بالتزامن مع اعتماد استراتيجية دفاع بحرية تمنع الأمريكيين من النفاذ إلى أرض تايوان.

وتحتاج الصين بطبيعة الحال في هذا السيناريو إلى تطوير قدراتها البحرية لتصبح قادرة على إبطاء أو وقف أو منع إمكانية وصول أية حاملة طائرات أمريكية إلى الجزيرة، وذلك عبر:

- صد السفن الأمريكية من خلال عمليات عسكرية قد تمتد من حدود اليابان البحرية إلى جنوب البحر الأصفر.

[1] معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات–واشنطن، مرجع سبق ذكره.

• استخدام رؤية هجومية تتضمن التحرك باتجاه المحيط الهادئ في منطقة قد تصل إلى آلاف الأميال بعيدا عن الساحل الصيني، قد يكون من بين هذه الدائرة جزيرة "غوام" الأميركية.

• استخدام "استراتيجية دفاع بحري بعيد" تركّز على اعتماد واستعمال هجمات متعددة الأبعاد تطال المنطقتين أعلاه، بحيث تتعدى دائرة الـ 200 ميل في البحر والتي تشكّل المنطقة الاقتصادية الخاصة بالصين.

ولا شك أنّ تطوير هذه السياسات الجديدة سيتيح للصين استخدام قدرات هجومية لمسافات طويلة بعيدا عن الساحل الصيني، وبقدر أبعد مما كان يمكن الوصول إليه سابقا.

ومن أجل تحقيق هذه الرؤية، تعمل الصين على جبهتين تتضمن السيطرة فوق الماء وتحتها عبر:

• تطوير صواريخ بالستيّة مضادة للسفن ومتوسطة المدى قادرة على إغراق حاملة طائرات أميركية بشكل مؤكد، إضافة إلى صواريخ مجهزة برؤوس متفجرة متعددة بمدى يصل إلى 900 ميل، وبأنظمة محمولة قادرة على العمل من على متن سفن حربية وهو ما قطعت الصين أشواطا بعيدة فيه.

• إضافة عدد من الغواصات "الشبح" إلى الأسطول البحري الصيني، وكلها مجهزة بصواريخ كروز مضادة للسفن، ومنها: غواصات كيلو الروسية العاملة على الديزل، وغواصات سونغ آند يوان الصينية الصنع العاملة على الديزل، إضافة إلى غواصات شانغ الهجومية العاملة على الطاقة النووية.[1]

رابعا: طرق النقل البحرية: هناك حاجة صينية ملحّة لحماية طرق النقل البحرية الخاصة بها عبر بحر الصين الجنوبي ومضيق ملقا والمحيط الهندي وما بعد ذلك. وهناك حاجة أيضا بما يتّصل بهذا الموضوع لبناء قواعد بحرية خارج الحدود واستخدام القواعد الأخرى وضمان الوصول إليها وذلك لمحاربة القرصنة وغيرها من المهمات وذلك بـ:

- ❖ تحديث الأسطول البحري بما يسمح بتفوق نوعي إقليمي، أبرز معالمه:
- ❖ ضم حاملة طائرات إلى الأسطول البحري الحالي لحماية الخطوط البحرية، ومتابعة المطالب الصينية في بحر الصين الجنوبي ووضعها موضوع التنفيذ والتحضير لعمليات حفظ السلام وعمليات الإغاثة في الكوارث في تلك المنطقة.
- ❖ تصنيع ثماني سفن برمائية جديدة لا يمكن رصدها.
- ❖ تصنيع المزيد من الغواصات النووية المجهزة برؤوس حربية نووية وأخرى بالستية، وإلحاقها بالغواصات الموجودة حاليا من هذا النوع.

[1] معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات–واشنطن، مرجع سبق ذكره.

- ❖ بناء قواعد ومنشآت بحرية على طول الخط الساحلي بما يسهّل حمايته ومراقبته، ويتم ذلك عن طريق:
- ❖ تطوير قاعدة بحرية جديدة قرب جزيرة هاينان قرب سانيا جنوب الصين قادرة على استضافة سفن بحرية وحاملات طائرات وغواصات نووية مجهزة برؤوس نووية وغواصات مجهزة بصواريخ بالستية.
- ❖ تطوير قدرة الصين على الوصول إلى المرافئ والمطارات واستخدام المزيد منها، وذلك على طول خطوط النقل البحرية الموصلة للصين والممتدة من هونغ كونغ إلى البحر الأحمر، ويتضمن هذا الإجراء بناء منشأة برية في بنغلادش للسفن البحرية، ومرفأ متطورا في المياه العميقة لماينمار، وقاعدة بحرية في باكستان.[1]

خلاصة الفصل الثاني:

مما سبق ذكره خلال هذا الفصل نستنتج أن العقيدة العسكرية الصينية معقدة تمام التعقيد الذي تعرفه تركيبة المجتمع الصيني والدولة الصينية ككل، حيث قامت العام 2016 باستحداث عقيدتها العسكرية الحديثة، والتي جاءت في حوالي تسعة آلاف صفحة باللغة الصينية، ما يدل على الاهتمام الكبير الذي توليه الصين على جانها الأمني العسكري، خاصة وأن الصين معروفة بعدم الادلاء ولا التصريح بما يخص أمنها واستراتيجياتها إلا نادرا. وقد ركزت الاستراتيجية العسكرية الصينية الحديثة على البحر واعتبرت أن مهمة عسكرة البحر هي الهدف الأساسي لها، خاصة عندما صرحت بأن الدفاع النشط هو جوهر الفكر الاستراتيجي الصيني[2]، وقد ركزت الدولة جهودها في تطوير الأنظمة البحرية وتقوية ترسانتها الحربية من حاملات طائرات، وسفن بحرية، وغواصات بدون غواص، وامتلاكها لأضخم طائرة برمائية في العالم ... كما أن توجه الصين من اهتمامها بالبر نحو عسكرة البحر يعتبر أقل تكلفة وجهد ووقت، فمن جهة تحتكر الصين صناعة الأنظمة ذاتية التشغيل وهي وسيلة مجدية لتعزيز مكانتها في السوق العالمي لتجارة الأسلحة وتوطيد علاقتها الدبلوماسية والأمنية مع الدول المتلقية، ومن

[1] معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات–واشنطن، مرجع سبق ذكره.

[2] للاطلاع موجود في الملحق، في "وثيقة العقيدة الصينية الجديدة"، النصر الثاث: التوجه الاستراتيجي للدفاع النشط.

جهة أخرى فان البحر يضمن لها تأمين الطاقة والممرات البحرية والسيطرة على أهم الأبحر خاصة بحر الصين الجنوبي.

الخاتمة

عالجت هذه الدراسة الاستراتيجية الأمنية الصينية في جنوب شرق آسيا، والتي أدرجت فيها مكون جديد لعقيدتها العسكرية، وذلك بتركيز قوتها واستراتيجيتها على البحر إضافة إلى البر.

وبتعبير آخر فالصين تعمل على عسكرة البحر بانتهاج استراتيجية محكمة يقوم جوهرها على الدفاع النشط والذي تتلخص مفاهيمه في: 1-الالتزام بوحدة الدفاع الاستراتيجي، 2-الالتزام بمبادئ الدفاع والدفاع عن النفس والاضراب الاستباقي، 3-الالتزام بالموقف القائل: "لن نهاجم ما لم يتم الهجوم علينا، ولكننا سنقوم بالتأكيد بالهجوم المضاد إذا تعرضنا للهجوم."

ومنذ تسعينات القرن الماضي بدأ الاهتمام الفعلي بالقوة والاستراتيجية البحرية، ذلك لما تتميز به من سرعة توجيه الضربات إذا ما تعرضت للهجوم، عكس القوة البرية. كما أن للصين حدود بحرية تمتد على أكثر من ثلاثة ملايين كلم^2، ما جعل لها عمق وامتداد حيويان يحاكيان طموحاتها. كما أن السيطرة على البحار القريبة والبعيدة من الصين تسمح لها باختراق استراتيجية الاحتواء التي تعتمدها الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تسعى لضمان موطئ قدم لها في المناطقة، في ظل استراتيجية أعادة التوازن بالتعاون مع القوى الإقليمية المجاورة للصين كاليابان، سيما الدول التي تتأثر بصعود الصين كقوة بحرية في جنوب شرق آسيا. وقد اعتمدت لذلك عدة استراتيجيات: استراتيجية الدفاع البحري أو الدفاع النشط عن البحار القريبة، استراتيجية عقد اللؤلؤ، استراتيجية الدفاع عن البحار البعيدة، استراتيجية الحزام والطريق.

كما تسعى الصين إلى تأمين ممراتها البحرية ومضايقها البحرية لضمان أمن امدادات الطاقة، لأنها الأساس لاستمرار تنميتها الاقتصادية، فضلا عن تصدير عن تصدير منتجاتها إلى الأسواق الخارجية. وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

- تحول الصين إلى عسكرة البحر من خلال الاستراتيجيات التي اتبعتها وأقرت بها في عقيدتها العسكرية الجديدة بعد 2016.
- تحديث وتطوير القوة العسكرية البحرية له أهداف معلنة وهو ما تعتبرها الصين قضايا سيادية كالنزاع في بحر الصين الجنوبي والصراع في جزر سبراتلي ... بينما باطنها السيطرة على المياه والممرات البحرية.
- تنامي سباق التسلح واحتمال صدامات مسلحة في ظل سياسة وعسكرة المياه البحرية.

- تعزيز التعاون مع الدول التي لها مصالح في المناطق البحرية المتنازع عليها، والحد من الصراعات معها.
- العمل على تأمين طرق الملاحة البحرية، وتحفيز الضغوط عليها، خاصة مع أهمية دورها في التجارة الدولية.
- السعي إلى كسب أكبر عدد من الأصدقاء والابتعاد عن العداوة مع البلدان المجاورة، من خلال ابرام التحالفات والتأثير على سياسة حسن الجوار.
- انعكاس استراتيجية الصين البحرية بالسلب على الدول الإقليمية، لما أفرزته من حالة عدم الثقة والنزاعات حول المناطق الغنية بالطاقة والثروات الطبيعية، والادعاءات التاريخية بالسيادة على كثير من الجزر والبحار الإقليمية.

وعلى الرغم من أنه قد يكون من السابق لأوانه استخلاص نتائج الاستراتيجية البحرية الصينية، فإنه يمكننا أن نتوقع مكاسب كبيرة للصين من خلال تطبيق عقيدتها العسكرية التي جاءت بها الوثيقة البيضاء، وهي استراتيجية عسكرة البحر، خاصة إذا ما اعتبر الخاصرة الرخوة للصين، وإذا ما أخذنا في الحسبان أن فترة الاذلال التي شهدتها الصين كان سببها البحر، وبالتالي فإن الصين تعمل على تحويل نقطة ضعفها –أي البحر–وتحويله إلى مصدر قوة.

الملاحق

المـــــــــلاحق

1 الوثـــــائق

وثيقة تلخص العقيدة الصينية الجديدة:

المقدمة وجاء فيها أن الصين ستتبع بثبات طريق التنمية السلمية، وتتبع سياسة خارجية مستقلة للسلام وسياسة دفاعية وطنية ذات طبيعة دفاعية، وتعارض الهيمنة وسياسة القوة بكل أشكالها، ولن تسعى أبداً إلى الهيمنة أو التوسع. ستبقى القوات المسلحة الصينية قوة قوية في الحفاظ على السلام العالمي.

وأردفت تقول إن بناء دفاع وطني قوي وقوات مسلحة قوية مهمة استراتيجية تتمثل في حملة التحديث في الصين وضمانة أمنية للتنمية السلمية للصين. إن الاستراتيجية العسكرية للصين، التي تندرج ضمن الهدف الاستراتيجي الوطني وتخدمه، كما تسعى لبناء جيش قوي على نهج الحزب الشيوعي الصيني.

أولا: حالة الأمن القومي: ترى الصين أن عالم اليوم يتميز بتكثف الاتجاهات العالمية نحو تعدد الأقطاب والعولمة الاقتصادية، ونشأ مجتمع معلومات بسرعة. وتزايد ارتباط البلدان ببعضها البعض في مجتمع من المصير المشترك. وأصبح السلام والتنمية والتعاون والمنفعة المتبادلة مدًا لا يقاوم في هذه الأزمنة. وحدثت تغيرات عميقة في الوضع الدولي، كما يتجلى في التغييرات التاريخية في ميزان القوى، وهيكل الحوكمة العالمية، والمناظر الجيواستراتيجية في آسيا والمحيط الهادئ، والمنافسة الدولية في المجالات الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية والعسكرية. وباعتبارالصين دولة نامية كبيرة، تواجه تهديدات أمنية متعددة ومعقدة، فضلاً عن زيادة العقبات والتحديات الخارجية. تتشابك الشواغل المتعلقة بالأمن والتنمية، وكذلك التهديدات الأمنية التقليدية وغير التقليدية. ولذلك، فإن الصين لديها مهمة شاقة لحماية توحيدها الوطني وسلامة أراضيها ومصالحها التنموية.

ومع تحول مركز الجاذبية الاقتصادي والاستراتيجي العالمي بسرعة أكبر إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ، فإن الولايات المتحدة تنفذ استراتيجية "إعادة التوازن" الخاصة بها وتعزز وجودها العسكري وتحالفاتها العسكرية في هذه المنطقة. سيما مع اليابان التي تسعى لإصلاح سياساتها العسكرية والأمنية ما أدى إلى بواعث قلق للصين وحتى بلدان مجاورة في المنطقة. وفيما يتعلق بالمسائل المتعلقة بسيادة الصين الإقليمية وحقوقها ومصالحها البحرية، يقوم بعض جيرانها الخارجيين باتخاذ إجراءات استفزازية وتعزيز وجودهم العسكري على الشعب المرجانية والجزر التي احتلوها بصورة غير قانونية. كما تسعى بعض الدول إلى التدخل في شؤون بحر الصين الجنوبي، كما أن هناك نزاعات معينة على بعض الأراضي لا تزال مشتعلة مثل شبه الجزيرة الكورية وشمال شرق آسيا غارقة في عدم الاستقرار وعدم اليقين، الإرهاب الإقليمي، والانفصالية والتطرف متفشي. كل هذا له تأثير سلبي على الأمن والاستقرار على طول محيط الصين. ومن هنا فإن مهمة الحفاظ على حقوقها ومصالحها البحرية مهمة قديمة العهد وأكثر من ضرورة.

كما أشارت الوثيقة إلى قضية تايوان حيث تطمح الصين إلى التوحيد على المدى البعيد، وتعتبره اتجاه لا مفر منه، وترى بأن السبب الجذري لعدم الاستقرار لم يُزال بعد، وما زالت القوى الانفصالية "لاستقلال تايوان" وأنشطتها تشكل أكبر تهديد للتنمية السلمية. كما ترى أن الثورة العالمية في الشؤون العسكرية (RMA) تمر بمرحلة جديدة. فالأسلحة والمعدات طويلة المدى والدقيقة والذكية والمتخفية وغير المأهولة تزداد تطوراً. وأصبح الفضاء الخارجي والفضاء السيبراني محل المنافسة الاستراتيجية بين جميع الأطراف. كل ذلك يشكل تحديات جديدة وشديدة لأمن الصين العسكري.

ثانيا: البعثات والمهام الاستراتيجية للقوات المسلحة الصينية: يتمثل الهدف الاستراتيجي الوطني للصين في استكمال بناء مجتمع يتمتع برخاء معتدل من جميع النواحي بحلول عام 2021، وهو حلم صيني لتحقيق التجديد العظيم للأمة الصينية وجعل البلاد قوية. حيث تأخذ القوات المسلحة الصينية حلمها في جعل الجيش قويًا كجزء من الحلم الصيني، فبدون جيش قوي، لا يمكن لبلد أن يكون آمنًا أو قويًا.

في الوقت الراهن، تشمل قضايا الأمن القومي التي تواجه الصين الكثير من القضايا داخليا وخارجيا كتحقيق التوازن بين الأمن الداخلي والخارجي، والأمن في الوطن والمواطنة، والأمن التقليدي وغير التقليدي، وأمن الكفاف والتنمية، وأمن الصين الخاص والأمن المشترك للعالم. ولتحقيق الهدف الاستراتيجي الوطني للصين، تم استحداث استراتيجية عسكرية لإنجاز المهام والمهام العسكرية. لذلك فإن القوات المسلحة أولت اهتمامًا وثيقًا للتحديات في المجالات الأمنية الجديدة، واتباع مسار التكامل المدني -العسكري (CMI)، والمشاركة بنشاط في البناء الاقتصادي والاجتماعي للبلاد.

تتولى القوات المسلحة الصينية المهام الاستراتيجية التالية:

- التعامل مع مجموعة واسعة من حالات الطوارئ والتهديدات العسكرية وحماية السيادة والأمن الإقليميين للأرض والجو والبحر على نحو فعال.
- من أجل حماية توحيد الوطن الأم بحزم؛ -حماية أمن الصين ومصالحها في مجالات جديدة.
- حماية أمن مصالح الصين الخارجية؛ -الحفاظ على الردع الاستراتيجي والقيام بهجوم مضاد نووي.
- المشاركة في التعاون الأمني الإقليمي والدولي والحفاظ على السلام الإقليمي والعالمي.
- تعزيز الجهود في عمليات مكافحة التسلل والنزعات الانفصالية والإرهاب من أجل الحفاظ على الأمن السياسي والاستقرار الاجتماعي في الصين.
- القيام بمهام مثل الإنقاذ في حالات الطوارئ والإغاثة من الكوارث وحماية الحقوق والمصالح وواجبات الحراسة ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية.

ثالثا: التوجه الاستراتيجي للدفاع النشط: المفهوم الاستراتيجي للدفاع النشط هو جوهر الفكر الاستراتيجي العسكري للحزب الشيوعي الصيني، وتتلخص مفاهيمه في: الالتزام بوحدة الدفاع الاستراتيجي والجريمة التشغيلية والتكتيكية؛ الالتزام بمبادئ الدفاع والدفاع عن النفس والإضراب الاستباقي؛ والالتزام بالموقف القائل "لن نهاجم ما لم يتم الهجوم علينا، ولكننا سنقوم بالتأكيد بالهجوم المضاد إذا تعرضنا للهجوم".

ولتنفيذ المبدأ التوجيهي الاستراتيجي العسكري للدفاع النشط في الوضع الجديد، قامت القوات المسلحة الصينية بما يلي:

- تعديل النقطة الأساسية لنظام إدارة الأداء. تم وضع النقطة الأساسية لنظام إدارة الأداء (PMS) على الفوز بالحروب المحلية المُعَلَّمة، مع تسليط الضوء على النضال العسكري البحري ونظام إدارة الأداء البحري.
- بدأت القوات المسلحة الصينية في ابتكار مذاهب تشغيلية أساسية، استجابةً للتهديدات الأمنية من مختلف الاتجاهات وبما يتماشى مع قدراتها الحالية، التزمت القوات المسلحة بمبادئ المرونة والتنقل والاعتماد على الذات.
- تعمل القوات المسلحة الصينية على تحسين التخطيط الاستراتيجي العسكري، في ضوء البيئة الجيوستراتيجية الصينية، والتهديدات الأمنية التي تواجهها والمهام الاستراتيجية التي تتحملها.
- اتباع خدمة الهدف الاستراتيجي الوطني، وتنفيذ النظرة الشمولية للأمن القومي، وتقوية الدورة الاستثنائية، ومنع الأزمات، وردع الحروب والفوز بها.
- تعزيز وضع استراتيجي ملائم للتنمية السلمية للصين، والالتزام بسياسة الدفاع الوطنية ذات الطبيعة الدفاعية، والمثابرة في التنسيق الوثيق للعمل السياسي والعسكري والاقتصادي والدبلوماسي، والتعامل بشكل إيجابي مع التهديدات الأمنية الشاملة التي قد تواجهها البلاد.
- تحقيق توازن بين حماية الحقوق والحفاظ على الاستقرار، والتخطيط الشامل لكليهما، وحماية السيادة الإقليمية الوطنية والحقوق والمصالح البحرية، والحفاظ على الأمن والاستقرار على طول محيط الصين.
- السعي إلى الاستيلاء على المبادرة الاستراتيجية في الكفاح العسكري، والخطط الاستباقية للنضال العسكري في جميع الاتجاهات والمجالات، وإدراك الفرص المتاحة لتسريع البناء العسكري والإصلاح والتنمية.
- استخدام الاستراتيجيات والتكتيكات التي تتسم بالمرونة والتنقل، وإعطاء الفرصة الكاملة للفعالية الشاملة للعمليات المشتركة، وتركيز القوى المتفوقة، والاستخدام المتكامل لجميع الوسائل والطرق التشغيلية.
- القيام باستعدادات جادة للتغلب على أكثر السيناريوهات تعقيدا وصعوبة، والتمسك بتبادل الأفكار، والقيام بعمل ثابت في جميع الجوانب بما يكفل الاستجابات المناسبة في أي وقت وفي أي ظرف من الظروف.
- الاستفادة الكاملة من المزايا السياسية الفريدة للقوات المسلحة الشعبية، ودعم قيادة الحزب الشيوعي الصيني المطلقة على الجيش، وإبراز الروح القتالية، وفرض الانضباط الصارم، وتحسين الكفاءة المهنية والقوة للقوات، وبناء علاقات أوثق بين الحكومة والجيش وكذلك بين الشعب والجيش، وتعزيز معنويات الضباط والرجال.
- توسيع التعاون العسكري والأمني، وتعميق العلاقات العسكرية مع القوى الكبرى والدول المجاورة والدول النامية الأخرى، وتعزيز إنشاء إطار إقليمي للأمن والتعاون.

رابعا: بناء وتطوير القوات المسلحة الصينية: اهتمت الوثيقة بالجانب العسكري حيث تسعى الصين لبناء جيش قوي من أجل تحقيق الأمن العام للبلاد في كل المجالات، ولمجابهة مختلف التهديدات الأمنية، وقد سطرت لذلك عدة آليات:

أ- تطوير الخدمات وأسلحة جيش التحرير الشعبي وقوات الشرطة المسلحة الشعبية (PAPF):

- تماشيا مع المتطلبات الاستراتيجية لحماية المياه البحرية وحماية البحار المفتوحة، تحاول البحرية التابعة لجيش التحرير الشعبى الصينى (PLAN) تدريجيا تركيزها من "الدفاع عن المياه البحرية" إلى مجموعة "دفاع المياه البحرية" مع "حماية البحار المفتوحة"، وبناء بنية قتال بحرية مدمجة متعددة الوظائف وفعالة. وستعزز الخطة قدراتها على الردع الاستراتيجي والهجوم المضاد، والمناورات البحرية، والعمليات المشتركة في البحر، والدفاع الشامل، والدعم الشامل.
- أيضا تمشيا مع المتطلبات الاستراتيجية لبناء قدرات المجال الجوي والقيام بعمليات هجومية ودفاعية، ستسعى القوة الجوية لجيش التحرير الشعبي (PLAAF) لتحويل تركيزها من الدفاع الجوي الإقليمي إلى كل من الدفاع والهجوم، وبناء قوة دفاع جوي يمكنه من تلبية متطلبات العمليات المعلوماتية.
- كذلك تمشيا مع المتطلبات الاستراتيجية للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي، يواصل جيش التحرير الشعبي وقوات الشرطة تطوير قواتها للحراسة والأمن والاستجابة لحالات الطوارئ والإغاثة في حالات الكوارث ومكافحة الإرهاب وصيانة الاستقرار.

قوة التنمية في مجالات الأمن الحرجة: علاقة الصين مع البحر بعيدة الأمد، وقد جاء التركيز على البحر بشكل لافت للانتباه في العقيدة العسكرية الجديدة، حيث ترى الصين أن البحار والمحيطات تتحمل السلام الدائم والاستقرار الدائم والتنمية المستدامة للصين. وأقرت أنه **يجب التخلي عن العقلية التقليدية التي تولي أهمية بالأرض أكثر من البحر، ويجب أن تعلق أهمية كبيرة على إدارة البحار والمحيطات وحماية الحقوق والمصالح البحرية.** ومن الضروري بما كان تطوير الصين لهيكل عسكريً حديثً يتناسب مع أمنها القومي ومصالحها التنموية، وتحمي سيادتها الوطنية وحقوقها ومصالحها البحرية، وتحمي أمن استراتيجيتي SLOCs والمصالح الخارجية، وتشارك في التعاون البحري الدولي، لتوفير الدعم الاستراتيجي لبناء نفسها كقوة بحرية.

أما بالنسبة للفضاء فقد كان موقف الصين واضحا منذ البداية، حيث دعت الصين إلى الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي، وعارضت تسليح الفضاء الخارجي وسباق التسلح فيه، وأخذت دورا نشطا في التعاون الدولي في مجال الفضاء. وأكدت أنها ستتعامل مع التهديدات والتحديات الأمنية في هذا المجال، وتأمين أصولها الفضائية لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية، والحفاظ على أمن الفضاء الخارجي.

أصبح الفضاء السيبراني دعامة جديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومجال جديد للأمن القومي. ومع تزايد المنافسة الاستراتيجية الدولية في الفضاء السيبراني، تقوم بعض الدول بتطوير قواتها العسكرية الإلكترونية. كونها واحدة من أكبر ضحايا هجمات القراصنة. تواجه الصين تهديدات أمنية خطيرة لبنيتها التحتية الإلكترونية. نظرًا لأن الفضاء الإلكتروني يزن أكثر في مجال الأمن العسكري، فإن الصين ستعجل بتطوير قوة الإنترنت، وتعزيز قدراتها على الوعي بالحالة السيبرانية، والدفاع السيبراني، ودعم مساعي البلاد في الفضاء السيبراني والمشاركة في المجال الدولي.

اتبعت الصين سياسة عدم الاستخدام الأول للأسلحة النووية والتزمت باستراتيجية نووية دفاعية ذات طبيعة دفاعية. إن الصين لن تستخدم أو تهدد باستخدام الأسلحة النووية بدون شروط ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أو في المناطق الخالية من الأسلحة النووية، ولن تدخل أبداً في سباق تسلح نووي مع أي دولة أخرى.

بناء القوة العسكرية:

عن طريق تقوية العمل الأيديولوجي والسياسي وممارسة القيم الاشتراكية الأساسية وترسيخها، ودعم السيادة المطلقة للحزب الشيوعى الصينى على الجيش، تعميق الإصلاح اللوجستي في السياسات والمؤسسات الاستراتيجية. ودمج أنظمة المعلومات اللوجستية، وتطوير الاسلحة والمعدات وبناء الأنظمة، والابتكار المستقل، والتنمية المستدامة، والتخطيط الشامل، والتأكيد على الأولويات، للاستجابة بشكل فعال للحرب المعلوماتية والمساعدة في إنجاز المهام والمهام. وإصلاح المؤسسات التعليمية العسكرية وتحسين نظام التدريب، وابتكار النظريات العسكرية. بتوجيه من النظريات المبتكرة للحزب الشيوعي الصيني، حيث ستقوم القوات المسلحة الصينية بتكثيف دراستها للعمليات العسكرية، والتحقيق في آليات كسب الحروب الحديثة، وابتكار استراتيجيات وتكتيكات تتميز بالتنقل والمرونة، وتطوير نظريات حول البناء العسكري في الوضع الجديد، لتحقيق نظام من النظريات العسكرية المتقدمة تتناسب مع متطلبات الفوز في الحروب في المستقبل.

التنمية المتعمقة للتكامل المدني-العسكري (CMI) وهو دمج الأهداف العسكرية مع الأهداف المدنية والجمع بين الجهود العسكرية والدعم المدني، وتشجع الصين البناء المشترك واستخدام البنية التحتية العسكرية والمدنية، والاستكشاف المشترك للبحر مثلا، والفضاء الخارجي والهواء، والاستخدام المشترك لمثل هذه الموارد مثل المسح ورسم الخرائط، والملاحة، والأرصاد الجوية، وأطياف التردد. وبالتالي، يمكن أن تكون الموارد العسكرية والمدنية أكثر توافقاً وتكاملاً ويمكن الوصول إليها بشكل متبادل.

التحضير للنضال العسكري: يعد التحضير للنضال العسكري (PMS) ممارسة عسكرية أساسية وضمانة هامة للحفاظ على السلام، واحتواء الأزمات والفوز بالحروب. ونظرًا لظروف الصين الجيوستراتيجية المعقدة، فإنها تواجه العديد من التهديدات والتحديات في جميع توجهاتها الاستراتيجية ومجالاتها الأمنية. لذلك، يجب تنفيذ نظام إدارة الأداء (PMS) بطريقة التخطيط الجيد، مرتبة حسب الأولويات، شاملة ومنسقة، من أجل الحفاظ على توازن واستقرار الوضع الاستراتيجي الشامل، والفوز بالحروب التي قد تدخلها الصين.

1. **التعاون العسكري والأمني:** من خلال السعي لتحقيق مفهوم أمني يتسم بأمن مشترك وشامل وتعاوني ومستدام، ستواصل القوات المسلحة الصينية تطوير العلاقات العسكرية غير المنحازة وعدم المواجهة، وإنشاء آليات أمنية جماعية عادلة وفعالة وتدابير بناء الثقة العسكرية (CBMs)، وتوسيع التعاون العسكري والأمني ، وخلق بيئة أمنية مواتية للتنمية السلمية للصين. تطوير العلاقات العسكرية الشاملة، حيث ستواصل القوات المسلحة الصينية تبادلاتها وتعاونها مع الجيش الروسي في إطار الشراكة الاستراتيجية الشاملة للتنسيق بين الصين وروسيا، والولايات المتحدة الأمريكية، ودول الجوار، كما سيعملون على رفع مستوى العلاقات العسكرية مع نظرائهم الأوروبيين، ومواصلة العلاقات العسكرية التقليدية الودية مع نظرائهم الأفارقة، وأمريكا اللاتينية وجنوب المحيط الهادي. كما ستعمل القوات المسلحة الصينية على تعزيز التعاون الدفاعي والأمني في منظمة شنغهاي للتعاون، وستواصل المشاركة في الحوارات المتعددة الأطراف وآليات التعاون مثل اجتماع وزراء دفاع دول الآسيان (ADMM +) والمنتدى الإقليمي لرابطة دول جنوب شرق آسيا (ARF)، حوار شانغريلا (SLD)، حوار الدفاع الدولي في جاكرتا (JIDD) والندوة البحرية الغربية للمحيط الهادئ (WPNS). وإجراء حوارات وتبادل مكثف مع الجيوش الأجنبية حول سياسة الدفاع والخدمات وبناء الأسلحة والتعليم المؤسسي واللوجستيات وغيرها. وستشارك بنشاط في حوارات الأمن البحري الدولي والتعاون، وستتناول بشكل مشترك تهديدات الأمن البحري التقليدية وغير التقليدية. كما ستواصل القيام بمهام الحراسة في خليج عدن والمناطق البحرية الأخرى حسب الاقتضاء، وتعزيز التبادلات والتعاون مع فرق العمل البحرية.

المصدر: http://eng.mod.gov.cn/Press/2015-05/26/content_4586805.htm

جدول رقم 06

جدول العناصر الاثنين والعشرين المعدلة للقوة البحرية، وتأثيرها على تكلفة القوة البحرية والمنفعة حسب ألفريد ماهان

العنصر		النفقات	المنافع	الوضع الراهن في الصين	الطبيعة	التقييم
الحكومة	الأهمية المرتبطة بالبحر	سياسة صحيحة؛ البرامج الأخرى قد تتأثر بالمعوقات	التطوير البحري وتقوية القوات المسلحة البحرية	تحسنٌ بعد عدم كفاية الاعتراف	متباين	المعدل
	القدرة على التعبئة/ التحريك	مركزية الحكم	تحقيق التطور الملاحي المرتجى في خلال مدةٍ معينة	قامت الحكومة بجمع الموارد القوية، ولكن التطور لم يصل بعد إلى المستوى المأمول		
	تصويب الآراء	نظرةٌ صحيحةٌ للقوة البحرية؛ وقدرةٌ على استعمال الشعبية وعلى خلقها	إرشاد الناس للاهتمام بالبحر وتركيز نشاطهم بقربه	النظرة الصحيحة للقوة البحرية لا تزال في طور التكوين		
	الرؤية الاستراتيجية	فهم العناصر الأساسية التي يمكنها خلق شروطٍ مؤاتية للتطور، وذلك بالطرق القانونية، والدبلوماسية، والوسائل السلمية	الوصول إلى الاستفادة القصوى من البحر	الوعي الاستراتيجي الأولي قد تمّ تطويره، لكن النظرة الاستراتيجية الواضحة لا تزال منقوصة		
التعليم وتدريب القوى العاملة		إعطاء الأولوية للتعليم وإيجاد نظام تعليمي كفوء	توفير القوى العاملة اللازمة للبرامج المختلفة، بما في ذلك البحارة المهَرة، الجنود والضباط البحريون، وغيرهم من أفراد القوى العاملة	تراجعٌ في العلوم التخصصية	متباين	ضعيف

العلوم والتكنولوجيا	تدريب القوى العاملة، سياسة ترعى العلوم والتكنولوجيا، الدعم المالي	تفضي إلى تطوير الملاحة والدفاع البحري	جرى إحراز اختراقات تكنولوجية، لكن تحديث التجهيزات ما يزال بطيئاً	متباين	عند المعدل
الإنتاج الصناعي	يد عاملة صناعية، سياسة تصنيعية، تطوير العلوم والتكنولوجيا	توفير الآلات لصناعة السفن والمنتجات التي يمكنها أن تساعد على تحسين التوغل في المحيط، وتوسيع نطاق التجارة، وتقوية القوات العسكرية البحرية	نظام تصنيع حسن التطوير نسبياً واحتمالات بارزة لتطور الإنتاج	متباين	ممتاز
الطاقة التجارية	توفير القوى العاملة، سياسة تجارية، وحسّ تجاري	مكانة تفضيلية في عالم التجارة	شبكة تجارية متطورة، واعتماد كبير على تجارة التوريد والتصدير	متباين	ممتاز
طاقة الشحن البحري	تطورٌ صناعي، تكنولوجيا ملاحية، بحارة مهَرة	تفضي إلى توسيع شبكة التجارة البحرية، وإلى زيادة الدخل من الأعمال	جاهزٌ وقادرٌ على الوصول إلى معظم الموانئ في العالم	متباين	ممتاز
الأسواق ما وراء البحار	دعم قانوني، ضمان السلامة، سوق ومنتجات محلية	زيادة الفرص التجارية	مطلوب ترقية المنتجات، وزيادة الاستثمارات في ما وراء البحار، وهناك إمكانية لتجاوز العوائق التجارية في أسواق الدول النامية، وهنالك مخاطرة عالية في بعض أسواق أفريقيا وأميركا الجنوبية	متباين	عند المعدل

السكان	الحجم	تأمين الحاكمية، وتقديم المنتجات والخدمات	توريد الجنود وإمداد السوق المحلي	عددٌ كبيرٌ من السكان مع عوائق في التنقل بسبب الثقافة العائلية ونظام التسجيل العائلي	متباينٌ مع مرور الزمن	عند المعدل
	المزاج	الشعب منصرف إلى الاقتصاد البري	الشعب منهمك في الاقتصاد البحري	تركز السكان هو في المناطق الساحلية	متباينٌ مع مرور الزمن	
	بنية القوى العاملة	هدفٌ واضح ودعم لتطوير القوى العاملة	أطقم بحرية ووجود القوى العاملة الضرورية لكل فرع من الاقتصاد البحري	عددٌ أقل من الأشخاص البارزين في المنظمات المتخصصة مما هو موجود في منظمات الدعم الطرفية	متباين	
التجارة البحرية		قدرة على النقل والتجارة	ازدياد في الريع السنوي	الأغلبية الساحقة من تجارة التوريد والتصدير تتم عبر البحر	متباين	ممتاز
تطور الموارد البحرية		قدرةٌ على الحصول على الموارد البحرية	استخراج الموارد البحرية	نطاق ضيق، إدارة متخلفة، وتجهيز ضعيف	متباين	ضعيف
التجارة الملاحية		دعم من السياسة الحكومية، موارد بشرية وتكنولوجيا	زيادة الدخل البحري وزيادة اعتماد الحكومة والأفراد على البحر	التحسين مستمر بانتظام، ولكن الصناعات ذات التكنولوجيا المتقدمة ما يزال نطاقها متأخراً	متباين	عند المعدل

القوة العسكرية البحرية		تسليح، سفن، قوات دعم استراتيجي، جنود، واختصاصيون من اختصاصات متفرقة	حماية الأمن الإقليمي، تطوير استخدام الموارد البحرية، والتجارة عبر البحار	تملك البحرية وفرةً من السفن لكنها لا تزال تحتاج لاختبارها من نواحي التحديث، والتسليح والقدرة في الاشتراك في عمليات تجري في أعالي المحيطات	متباين	عند المعدل
الشخصية القومية	الروح البحرية	ربما هنالك اعتمادٌ مفرطٌ على القوة	تطوير القوة العسكرية	نقص في الروح البحرية	متباينٌ مع مرور الزمن	عند المعدل
	العقلية التجارية	حاجةٌ إلى الحماية الحكومية والدبلوماسية	تطور التجارة المحلية والأجنبية وزيادةٌ في الدخل	تحسنٌ بارزٌ في الحس التجاري	متباين	
	روح المغامرة	يتجاوز حدود القانون الدولي والوطني	تطوير التجارة في ما وراء البحار	نقصٌ في التقاليد وروح المغامرة	متباين	
	روح الإبداع	تدريب القوى العاملة وتأمين إشراف حكومي	تطور تكنولوجي	نقص في الأصالة وفي الإبداع المستقل	متباين	
القوة الجوية		تسليح، طائرات مقاتلة، وتدريب القوى البشرية	التعويض عن نقص القوات البحرية	الصين متخلفة عن الولايات المتحدة وروسيا بجيلٍ واحدٍ أو جيلين لناحيةٍ تحديث التسلح	متباين	عند المعد
القوة الصاروخية الاستراتيجية		تسليح وتدريب العنصر البشري	تعويض عن النقص في القوى المسلحة البحرية وتعزيز الدفاع الساحلي	القوة الصاروخية الاستراتيجية قادرة على الردع إلى درجة معينة	متباين	ممتاز

القوة العسكرية الاستعلامية		تسليح وتدريب العنصر البشري	تعويض عن النقص في القوة العسكرية البحرية، وتعزيز الدفاع الساحلي	لا تزال في مراحلها الأولية وما زال عليها أن تترجم ذلك إلى قدرة عسكرية حقيقية	متباين	ضعيف
الخط الساحلي		كلما ازداد طول الخط الساحلي ازداد معه الضغط والتكاليف	من غير المحتمل أن يقوم العدو باحتلاله لمدةٍ طويلة؛ إضافة منطقة ذات اقتصادٍ بحريٍ مركّز	ساحل بحري طويل	غير متباين	ضعيف
الموانئ		معرضة للهجمات القادمة من البحر	موصلة إلى التجارة المحلية وما وراء البحار	بحار ضيقة ومرافئ معرضة للهجوم	غير متباين	ضعيف
الممرات البحرية الاستراتيجية		خدمات أمن وإبحار	مفضية إلى طرقات تجارية عالمية، وإلى أمن بحري للأمة	ممرات استراتيجية قليلة وأقل منها هي تلك الواقعة تحت السيطرة	غير متباين	ضعيف
الموارد البحرية	الموارد المتجددة	تكنولوجيا صالحة للاستعمال المستديم، وصيانة، وتعريف بالحقوق	تنضاف إلى ثروة الأمة	مبالغة في التطوير والاستخراج	متباينٌ مع مرور الزمن	عند المعدل
	الموارد اللامتجددة	نقصٌ في تكنولوجيا الاستعمال والاستخراج؛ تحديد للحقوق	تضاف إلى ثروة الأمة	وافرٌ ولكنه موضوع منازعة	غير متباين	

المدى الإقليمي	اليابسة	تتنافس مع البحر، إذكاء المنافسة بين القوى البرية والقوى البحرية	دعمٌ للتطوير الملاحي ونقصٌ في القوة البحرية	أرضٌ شاسعةٌ قادرةٌ على تقديم العمق الاستراتيجي، أكثر تكاملاً مع البحر بدلاً من المنافسة معه	غير متباين	عند المعدل
	البحر	منافسة مع البر، يحتاج إلى حماية القوة البحرية المسلحة، كما يحتاج إلى تطوير الملاحة البحرية	هي الأساس من أجل تطوير التجارة البحرية ومن أجل دعم التطور الاقتصادي	وجود مساحات شاسعة من المياه المتنازع عليها ووجود دول بحرية جارة لها منازعات سيادية مع الصين		
القوة البحرية العالمية		تعديل الموقف النسبي لقوة البلد البحرية في العالم	تأثيرٌملهمٌ يشجع البلد على تغيير استراتيجية قوته البحرية	قوةٌ بحريةٌ محليةٌ محاصرة، حقوقٌ للتنقيب في منطقتين دوليتين من قيعان البحار؛ حقوق إبحار	متباينٌ مع مرور الزمن	ضعيف

المصدر: كونج زهيغيو، **إنشاء القوة البحرية الصينية التحديات وإدارة الاستجابات**، ترجمة: حليم نصر، الطبعة الأولى، لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، جانفي 2017، ص-ص 159-162.

ملاحظة: من بين بيانات عناصر القوة البحرية الـ 22، التي قد تؤثر على تكلفة القوة البحرية، والاستفادة منها: ثمة عدد قليل من عناصر القوة البحرية التي حددها ماهان، مأخوذة من النسخة المنقحة أو المطورة عنه. وإن المقارنة قد تلقي مزيدا من الضوء على أهمية هذه العناصر بالنسبة إلى القوة البحرية.

قائمة المراجع

قائـــــــمة المـــــــراجع

القرآن الكريم

أولا: الكتب بالعربية

أ-الكتب:

1. أحمد الرشيدي ومجموعة من المؤلفين، **المدخل إلى العلوم السياسية والاقتصادية والاستراتيجية**. المكتب العربي للمعارف، القاهرة: 2003.

2. أحمد فارس عبد المنعم، **تحولات أدوار القوى الإقليمية في آسيا، في: محمد السيد سليم (محرر)، آسيا والتحولات العالمية**، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، الطبعة الأولى،1998.

3. إدوارد ميد إيدل. **رواد الاستراتيجية الحديثة**، ترجمة محمد عبد الفتاح، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1956.

4. البيومي نجلاء الرفاعي وآخرون، **العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا**، تحرير: محمد السيد سليم ونيفين عبد المنعم مسعد، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة: الطبعة الأولى، 1997

5. دانييل بورشتاين، أرنيه دي كيزا. **التنين لأكبر : الصين في القرن لحادي والعشرين**. ترجمة: شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، رقم 271، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الطبعة الأولى، 2001.

6. روبرت د. كابلان، **انتقام الجغرافيا ما الذي تخبرنا به الخرائط عن الصراعات المقبلة وعن الحرب ضد المصير**، ترجمة: إيهاب عبد الرحيم علي، عالم المعرفة، جانفي 2015.

7. السيد أمين شلبي، **التسعينات أسئلة ما بعد الحرب الباردة**، القاهرة: عالم الكتاب، الطبعة الأولى، 2001.

8. شانون كابل وهانس م. كريستنسن، **القوى النووية العالمية 2005، في: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، الكتاب السنوي 2005، تقرير معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، ترجمة: حسن حسن وآخرون، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، نوفمبر، 2005.

9. صن تسو، **فن الحرب**، ترجمة أحمد ناصيف، دمشق القاهرة: دار الكتاب العربي، ط1.

10. عامر مصباح، **علم الاستراتيجية وتحليل قضايا الشرق الأوسط**، كلية السياسة والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، دار الكتاب الحديث، 2017.

11. عبد العزيز حمدي، **قوة الصين النووية ووزنها الإستراتيجي في آسيا، السياسة الدولية:** عدد 145، جويلية 2001.

12. علي أحمد هارون، **أسس الجغرافيا السياسية**، ط1، القاهرة: دار الفكر العربي

13. عمر هاشم ذنون الحيالي، **السياسة الخارجية الصينية تجاه العراق منذ 2003 وآفاقها المستقبلية**، جامعة الموصل: عمان الأردن، ط1 2015.

14. كارل فون كلاوزوفيتز. **عن الحرب**، ترجمة سليم شاكر الامامي، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

15. كاظم هاشم نعمة. **سياسة الكتل في آسيا**. أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، الطبعة الأولى، 1997.

16. كونج زهيغيو، **إنشاء القوة البحرية الصينية، التحديات وإدارة الاستجابات**، ترجمة حليم نصر، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، جانفي 2017.

17. ليدل هارت. **الاستراتيجية وتاريخها في العالم**، ترجمة هيثم الأيوبي، بيروت: دار الطليعة، 1967.

ب-المذكرات والرسائل:

1. بحري سفيان وبرزيق بوعلام، **تحول موازين القوى في آسيا الباسفيك: دراسة في الصعود الصيني بين القوى الكبرى المسؤولة والدوافع الجيوسياسية**، رسالة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، سنة 2016/2015.

2. حذفاني نجيم، **العلاقات الصينية-الأمريكية بين التنافس والتعاون فترة ما بعد الحرب الباردة**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، 2011

3. عبد القادر دندن، **الأدوار الإقليمية على القوى الصاعدة في العلاقات الدولية – دراسة ميدانية الصين**، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي، 2015،

4. عبد القادر دندن، **الاستراتيجية الصينية لامن الطاقة تأثيرها على الاستقرار في محيطها الإقليمي: آسيا الوسطى – جنوب آسيا – شرق وجنوب شرق آسيا**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، سنة 2012-

5. عمر هاشم ذنون الحيالي، **السياسة الخارجية الصينية تجاه العراق منذ 2003 وآفاقها المستقبلية**، جامعة الموصل، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2015
6. مولود خدايش، **السياسة العسكرية الصينية في بحر الصين الجنوبي وانعكاساتها على الأمن الإقليمي للمنطقة**، مذكرة مكملة للحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2017/2016.
7. نسيمة طويل. **الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا: دراسة لمرحلة الحرب الباردة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر باتنة، سنة 2009-2010.

ج- **المجلات والموسوعات:**

1- ابتسام رمضاني وعبد اللطيف بوروبي، "التنافس الاستراتيجي الصيني-الأمريكي في منطقة جنوب شرق آسيا"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد: 13، الجزائر، جويلية 2018.
2- أحمد ثابت، "**الأمن القومي العربي: أبعاده ومتطلباته**"، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 196، جويلية.
3- أحمد فارس عبد المنعم، "تحولات أدوار القوى الإقليمية في آسيا، في أوراق آسيوية"، **مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة**، العدد: 05، 2000
4- توماس ويلبورن، "السياسة الدولية في شمال شرق آسيا: المثلث الاستراتيجي الصين – اليابان – الولايات المتحدة الأمريكية"، **سلسلة دراسات عالمية**، العدد 12، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى،1997.
1- حمدوش رياض، **تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية**. مداخلة ضمن: الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط، واقع وآفاق"، جامعة منتوري- قسنطينة-، قسم العلوم السياسية، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، الجزائر، 2008.

د-المداخلات:

5- عبد العزيز حمدي، "قوة الصين النووية ووزنها الإستراتيجي في آسيا"، **السياسة الدولية**: عدد 145، جويلية 2001،
6- عومار بلحربي، "دور الصين في جنوب شرق آسيا بعد الحرب الباردة"، **مجلة أبحاث قانونية وسياسية**، العدد: 06، جامعة الصديق لخضر بن يحي جيجل، جوان 2018.
7- كريستين غانيس,تيموثي آرهيث ." إعادة تطوير الصين وجيش التحرير الشعبي الاستراتيجية العسكرية واستراتيجية الأمن القومي، ومفاهيم الردع، والقدرات القتالية". دراسة عن موسسة RAND Corporation. سانتا مونيكا، كاليفورنيا2016
8- مايكل إس تشايش وآخرون، "الاتجاهات المستجدة في تطوير الصين للأنظمة ذاتية التشغيل"، دراسة عن موسسة RAND Corporation. سانتا مونيكا، كاليفورنيا2016

9- الموسوعة العربية العالمية، الرياض: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الجزء رقم 15، 1999

10- هشام الصادق، "العلاقات الهندية الصينية: قمة الانفراج التاريخية"، **السياسة الدولية**، العدد: 153، جويلية 2003. مايكل أوهانلون، "عن العقيدة العسكرية الصينية دفاعية .. لكنها تتوسع"، **أفاق المستقبل**، العدد: 08، ديسمبر 2010.

11- يونس مؤيد يونس مصطفى، **استراتيجية الصين البحرية وأثرها على الأمن الإقليمي**، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة الموصل، 3 مارس 2018.

هـ-المواقع الالكترونية:

1- TAHK، "الاستراتيجية العسكرية الصينية الجديدة"، **مؤسسة RAND المنتدى العربي للدفاع والتسليح**، تاريخ النشر 07 أكتوبر 2015، على الموقع : https://defense-arab.com/vb/threads/97795/، تاريخ الاطلاع : 2018/12/07، على الساعة : 01:49.

2- ابراهيم بديوي، "الحرب الباردة في شرق آسيا: من في مواجهة من؟" ، متوفر على الرابط: https://www.ida2at.com/cold-war-in-east-asia-in-the-face-of/ تاريخ الاطلاع على الموقع: 2019/05/29: على الساعة: 22:09.

3- أنس القصاص، "الاستراتيجية البحرية الصينية وتشكيل النظام الدولي، قضايا استراتيجية"، 22/102015، على الموقع: https://www.ida2at.com/chinese-marine-strategy-and-the-formation-of-the-new-world-order/، تاريخ الاطلاع: 2019/03/21، على الساعة: 16:54.

4- جابر سعيد عوض، علاقات الهند الإقليمية والدولية، على الرابط: https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/e5712975-0ce9-4b3e-9727-007e6fedd4a5?fbclid، تم الاطلاع على صفحة الويب بتاريخ: 2018/02/24 على الساعة 11:30.

5- جي بي جيوان، "ازدهار الاقتصاد البحري الصيني بمساعدة العلوم والتكنولوجيا"، صحيفة الشعب أونلاين، نشر في 2018/03/06، على الرابط: http://arabic.people.com.cn/n3/2018/0306/c31659-9433648.html ، وتم الاطلاع عليه في 2019/4/8، على الساعة 18:36.

6- سكاي نيوز عربي، "إنفوغرافيك.. لياونينغ أول حاملة طائرات صينية"، بتاريخ 2016/11/16، على الرابط: **https://www.skynewsarabia.com/infographic/892951**، تاريخ الاطلاع: 2019/05/27، على الساعة: 06:29.

7- عبد الرحمان المنصوري، "الملفات الساخنة في العلاقات الصينية اليابانية،" من **سلسلة تقارير الجزيرة**، مركز الجزيرة للدراسات، 6 فيفري 2013، ص 3، على الرابط:

.http:/studies.aljazeera.net/issues/201302/20132610105032411.ht
.m

8- معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات-واشنطن، "السلوك الاستراتيجي للصين"، دون تاريخ، على الرابط: http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/710.htm، تم الاطلاع عليه في2019/4/4 على الساعة 22:30.

9- معين أحمد محمود، "البحرية الصينية والسعي نحو القوة البحرية الأكبر"، تاريخ النشر، 2015/10/24، تم الاطلاع على الرابط:defense-http ://arab.com/vb/threads/98651. تاريخ الاطلاع عليه: 2019/03/21، على الساعة 17:09.

10- نبيل سرور، "المؤسّسة العسكرية الصينية وحماية إنجازات حقبة الإصلاح والانفتاح"، **مجلة الدفاع الوطني**، تاريخ النشر 2018/06/23، على الموقع: https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/، تاريخ الاطلاع 2019/03/21، على الساعة: 17:18.

11- هايل الجازي، "كم عدد سكان الصين؟"، تاريخ آخر تحديث 29 سبتمبر 2018، على الموقع: https://mawdoo3.com، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2019/05/23.

12- شينخوا: "النص الكامل: الاستراتيجية العسكرية الصينية"، تاريخ النشر:2015/05/26، على الرابط:
http://eng.mod.gov.cn/Press/2015-الاطلاع
05/26/content_4586805.htm، تاريخ الاطلاع: 2019/02/24، على الساعة: 11: 27.

13- وكالة المخابرات المركزية الامريكية، "قائمة البلدان حسب طول الشريط الساحلي عام 2005"، **من كتاب حقائق العالم**، على الرابط: https://www.marefa.or، تاريخ الاطلاع: 2019/05/30، على الساعة: 00:00.

14- صخري محمد، "النظرية الجيوبوليتيكية"، **الموسوعة الجزائرية**، تاريخ النشر:2015/03/03، على الرابط:
https://www.politics-dz.com/community/threads/alnzri-algiubulitiki.187/
تاريخ الاطلاع: 2019/05/30، على الساعة: 01:48.

ثانيا: الكتب باللغة الأجنبية:

أ- الكتب:

1. Barry Buzan, **People, States, and Fear : The National Security Problem in International Relations** ,London : A Member of The Harvester Press Group,1982, pp.215-16
2. Michel Dillon, **politics of security**. Routledge London, 1996.

3. Suto, Takaya, Japan's foreign policy, "cairo : cuture centre of the japonesse embassy publications, 2002", p 20.

ب-المذكرات والرسائل:

1. Mikkal E. Herberg, ''China's search for energy security : The implications for Southeast Asia'', In : Evelyn Goh and Sheldon W. Simon(eds), China, the United States and Southeast Asia, Routledge, New York and London, 2008.

ج-تقارير وأوراق وكلمات رسمية:

1. Amitav Acharya, **Seeking Security in the Dragin's Shadow : China and Southeast Asia in the Emerging Asia Odrer**, A paper presented to the Asia Security Conference 2003, 27-29 January 2003, Organized by the Institute for Defense Studies and Analyses, New Delhi

2. Bronson Percival. **"Threat or partner: Southeast Asian perceptions of China".** Testimony before The U.S-China economic & security review commission hearing on "China's activities in Southeast Asia and implications for U.S interests". February 4, 2010.

3. Office of the Secretary of Defense, Annual Report To Congress: Military Power of the People's Republic of China 2006, Departement of Defense.

4. Pham Quang Minh, The South China sea issue and its implications: perspective form Vietnam, A paper presented for the 6th Berlin conference on Asia security (BCAS), The U.S and China in regional security: implications for Asia and Europe. Berlin. June 18-19, 2012, p. 13.

د-المواقع الالكترونية:

1. China economy overview, From CIA facebook, 2011, January 2011, http/:www.theodora.com/wfbcurrent/china/china_economy.htm.

2. Daniel Livingstone. The Spratly Islands: A Regional Perspective. Journal of the Washington Institute of China Studies: Fall 2006, Vol. 1 No 2. P 151 ,in : **http://www. Routledge.com/books/search/12/1/2009**

3. Robert Scher. **China s Activitirs in Southeast Asia and the Implications for U.S Interests**. Testimony of Deputy Assisttant Secretary of Defense Assian and Pacific Security Affairs Office of the Secretary of Defense Beforethe U.S. – China Economic and Security Review Commission, February 4, 2010.In: "www.uscc.gov/hearings/2010hearings/.../10../10-02-04-trans.pdf

4. Teshu Singh, South China Sea : Emerging Security Architecture, IPCS Special Report, n° 132, Institute of Peace and Conflict Studies ; New Delhi, August 2012, In http://www.ice.org/special-report/china/south-china-sea-emerging-security-architecture-132.htmi.

Teshu Singh, South China Sea : Emerging Security Architecture, IPCS Special Report, n° 132, Institute of Peace and Conflict Studies ; New Delhi, August 2012, In http://www.ice.org/special-report/china/south-china-sea-emerging-security-architecture-132.htmi

الفهرس

فهرس الخرائط والأشكال الجداول

أ- **الخرائط:**

الرقم	العنـــــــــوان	الصفحة
01	خريطة توضح توزيع السكان في الصين	32

ب- **الأشكال:**

الرقم	العنـــــــــوان	الصفحة
01	شكل يوضح تصاعد الانفاق العسكري الصيني في العقيدة العسكرية القديمة مابين 1990-2015	66
02	شكل يوضح حجم قوة الجيش الصيني	68
03	إجمالي الناتج البحري الصيني خلال الفترة الممتدة ما بين عامي 2013-2017	84
04	أكبر طائرة برمائية في العالم تمتلكها الصين	94
05	أنفوغرافيك "لياونينغ" أول حاملة طائرات صينية	95

ج-**الجداول:**

الرقم	العنـــــــــوان	الصفحة
02	جدول يوضح توزيع الرؤوس النووية الصينية حسب نظم الايصال	38
03	معلومات أساسية عن البحار الأربعة المحيطة بالصين	73
04	الموانئ العشرة الأكثر انشغالا بين العامين 2001-2003	81
05	بيانات الشحن البحري العالمي الصيني بين عامي 2002-2013	82

الفهرس العام:

مقدمة	05
الفصل التمهيدي: مقاربة نظرية ومفاهيمية للدراسة	
المبحث الأول: الاستراتيجية والمفاهيم الأمنية: دراسة في الدلالة الاصطلاحية..	15
المطلب الأول: الاستراتيجية ومفهوم الأمن: قراءة في الدلالات الاصطلاحية	15
المطلب الثاني: المقاربات النظرية للاستراتيجية والأمن	20
المبحث الثاني: الجيوبوليتيكا والتصادم النظري للقوى البرية والبحرية	23
المطلب الأول: نظريات القوة البرية: ماكندر وسبيكمان	24
المطلب الثاني: نظرية القوة البحرية: ألفريد ماهان	26
الفصل الأول: الاستراتيجية الصينية: قراءة في المقومات والمحددات الداخلية والخارجية	
المبحث الأول: المحددات الداخلية للاستراتيجية الأمنية الصينية	30
المطلب الأول: المقومات السياسية والجغرافية	31
المطلب الثاني: المقومات المجتمعية والثقافية	33
المطلب الثالث: المقومات الاقتصادية والعسكرية	35
المطلب الرابع: طبيعة النظام السياسي الصيني وقدرات البناء الاستراتيجي	41
المبحث الثاني: المحددات الخارجية للاستراتيجية الأمنية الصينية	44
المطلب الأول: مكانة بحر الصين الجنوبي في الاستراتيجية الصينية	45
المطلب الثاني: جزر سبراتلي والتحديات الإقليمية	46
المطلب الثالث: التنافس الأمريكي الصيني في منطقة جنوب شرق آسيا والباسفيك	49
المبحث الثالث: السلوك الصيني تجاه القوى الإقليمية في المنطقة	52
المطلب الأول: القضية التايوانية في الاستراتيجية الصينية	53
المطلب الثاني: العلاقات الصينية – اليابانية	55

المطلب الثالث: التوافق الاستراتيجي الصيني – الهندي	57
خلاصة الفصل الأول	61
الفصل الثاني: الاستراتيجية الصينية من النزعة البرية نحو النزعة البحرية	
المبحث الأول: العقيدة العسكرية للصين	63
المطلب الأول: أسس ومرتكزات العقيدة الصينية	64
المطلب الثاني: القدرات العسكرية الصينية والتعاون الأمني	67
المبحث الثاني: دور الاستراتيجية الصينية في التنمية في جنوب شرق اسيا ..	70
المطلب الأول: تطور القوة البحرية الصينية	71
المطلب الثاني: الأهداف الأمنية والاقتصادية للتوجهات الصينية الجديدة	79
المبحث الثالث: النزعة البحرية في العقيدة العسكرية الصينية الجديدة	85
المطلب الأول: الصين وتطوير الأنظمة البحرية	85
المطلب الثاني: القوات البحرية الصينية	91
المطلب الثالث: مستقبل السلوك الصيني في ضوء المستجدات والتحديات الراهنة	96
خلاصة الفصل الثاني	101
الخاتمة	102
الملاحق	105
المراجع	116
فهرس الخرائط والاشكال والجداول	124
ملخص الدراسة باللغة العربية	128
ملخص الدراسة باللغة الانجليزية	128
ملخص الدراسة باللغة الفرنسية	129

ملخص الدراسة:

يحاول موضوع الدراسة التطرق والوقوف على التحول النوعي للصين في المجال الاستراتيجي في السنوات القليلة الماضية. ويرتبط هذا الانتقال في تحول الصين عن العقيدة التقليدية التي كانت تهتم بأمن أراضيها إلى الاهتمام بعنصر جديد وهو أمن البحار كذلك. حيث تتطلع الصين تاريخيا وبشكل متزايد إلى البحر كامتداد حيوي لاستراتيجيتها، وطريقا للتنمية والنمو التجاري والاقتصادي اللذان يحتاجان إلى ممرات مائية أمنة لاسيما امدادات الطاقة وتصدير واستيراد المواد الأولية وتصدير البضائع والمنتوجات. وكغيرها من الدول الكبرى تواجه الصين تهديدات أمنية متعددة ومعقدة، كما تواجه منافسة الولايات المتحدة الامريكية التي تحاول تنفيذ استراتيجية "إعادة التوازن" الخاصة بها وتعزز وجودها العسكري وتحالفاتها العسكرية في جنوب شرق آسيا. كما أن تحول الصين إلى عسكرة البحر من خلال الاستراتيجيات التي اتبعتها وأقرت بها في عقيدتها العسكرية الجديدة بعد 2016 وتحديث وتطوير القوة العسكرية البحرية له أهداف معلنة وهو ما تعتبرها الصين قضايا سيادية كالنزاع في بحر الصين الجنوبي والصراع في جزر سبراتلي ... بينما باطنها السيطرة على المياه والممرات البحرية. وتنامي سباق التسلح واحتمال صدامات مسلحة في ظل سياسة وعسكرة المياه البحرية. وتعزيز التعاون مع الدول التي لها مصالح في المناطق البحرية المتنازع عليها، والحد من الصراعات معها.اضافة الى العمل على تأمين طرق الملاحة البحرية وامدادات الطاقة.

الكلمات المفتاحية: الاستراتيجية الأمنية، الصين، جنوب شرق آسيا، العقيدة العسكرية، بحر الصين الجنوبي، جزر سبراتلي، الولايات المتحدة الأمريكية.

الملخص باللغة الانجليزية:

The subject of the study attempts to address China's qualitative transformation in the strategic field in the past few years. This transition is linked to China's shift from traditional belief that has been concerned with the security of its territory to the attention of a new element, the security of the sea as well. China has historically and increasingly looked to the sea as a vital extension of its strategy, a path of development and commercial and economic growth that require secure

waterways, especially energy supplies, export and import of raw materials and export of goods and products. Like other major powers, China faces multiple and complex security threats, as well as competition from the United States, which is trying to implement its own "rebalancing" strategy and strengthen its military presence and military alliances in Southeast Asia. China's transformation into militarization of the sea through the strategies adopted and adopted in its new military doctrine after 2016 and the modernization and development of naval military power has declared objectives, which China considers sovereign issues such as the South China Sea conflict and the Spratly Islands ... while domestically controlling Water and sea passages. The growing arms race and the possibility of armed clashes under the policy and militarization of marine waters. To strengthen cooperation with and to reduce conflicts with States with interests in the disputed maritime areas, as well as to work on securing shipping routes and energy supplies.

Keywords: Security Strategy, China, South-East Asia, Military Doctrine, South China Sea, Spratly Islands, United States.

الملخص باللغة الفرنسية:

Le sujet de l'étude tente de traiter de la transformation qualitative de la Chine dans le domaine stratégique au cours des dernières années. Cette transition est liée au passage de la Chine de la croyance traditionnelle axée sur la sécurité de son territoire à l'attention d'un nouvel élément, la sécurité de la mer également. La Chine considère de plus en plus la mer comme un prolongement vital de sa stratégie, une voie de développement et de croissance économique et commerciale qui exige des voies navigables sécurisées, notamment des sources d'énergie, des exportations et des importations de matières premières et des biens et produits. À l'instar d'autres grandes puissances, la Chine est confrontée à des menaces multiples et complexes pour la sécurité, ainsi qu'à la concurrence des États-Unis, qui tentent de mettre en œuvre leur propre stratégie de "rééquilibrage" et de renforcer leur présence militaire et leurs alliances militaires en Asie du Sud-Est. La transformation de la Chine en militarisation de la mer à travers les stratégies adoptées et adoptées dans sa nouvelle doctrine militaire après 2016 et la modernisation et le développement de la puissance militaire navale ont été des objectifs déclarés, que la Chine considère comme des questions souveraines telles que le conflit de la mer de Chine méridionale et les îles Spratly. .. tout en contrôlant localement l'eau et la mer passe. La course croissante aux armements et la possibilité d'affrontements armés dans le cadre de la politique et de la militarisation des eaux marines. Renforcer la coopération avec les États ayant des intérêts dans les zones maritimes en litige et réduire les

conflits avec ceux-ci, et œuvrer à la sécurisation des routes de navigation et des approvisionnements en énergie.

Mots-clés: stratégie de sécurité, Chine, Asie du Sud-Est, doctrine militaire, mer de Chine méridionale, îles Spratly, États-Unis.